جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر و أثرها على الدخل الوطني
_ دراسة تحليلية قياسية (من 2000 إلى 2024).

مقدمة من طرف الطالب:

- بن شني جميعي

تحت إشراف الأستاذ:

- يخلف عبد الله

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
د	دقيش مختار	رئيسا	جامعة مستغانم
د	يخلف عبدالله	مشرفا و مقررا	جامعة مستغانم
د	نورين مولود	ممتحنا	جامعة مستغانم
د	بن شني عمروش	مساعد مشرف	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله ومن وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى :

ليس فقط لأنك آويتني في رحمك الدافئ تسعة أشهر

و تعاركتي مع الموت لتمنحيني الحياة...أنت القلب النابض ، و رمز الحب و الحنان و التضحية

إلى من كانت دعواتك الصادقة سر نجاحي ..."أمي العزيزة رحمها الله ".

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته ..."والدي العزيز رحمه الله ".

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور يخلف عبد الله على قبوله الاشراف لإنجاز هذه المذكرة و على سعة صدره و حكمة توجيهاته و ملاحظاته التي كانت نورا تسير على ضوئه خطوات البحث .

كما أتقدم بالشكر للأستاذ بن شني يوسف الذي كان سندي طيلة مساري التعليمي و كذلك الدكتور بن شني عمروش و كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم دون استثناء .

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	I
الشكروالتقدير	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	17
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي ودورها في تنويع الدخل	
تمهيد	26
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي	
المطلب الاول: أهم النظريات المفسّرة و مفاهيم التنويع الاقتصادي .	27
المطلب الثاني :أهداف التنويع الاقتصادي،أنواعه،والعوامل المؤثرة فيه	32
المطلب الثالث :مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي والسياسات الاستراتيجية الداعمة له	40
المبحث الثاني: مفاهيم مختلفة حول التنويع في مصادر الدخل	
المطلب الأول: تعريف التنويع في مصادر الدخل	50
المطلب الثاني: أهداف و عوامل نجاح تنويع مصادر الدخل	51
المطلب الثالث : محددات التنويع في مصادر الدخل	53

المبحث الثالث: و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائروآليات تفعيله	
المطلب الأول: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي	55
المطلب الثاني: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجز ائر حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان	58
الفصل الثاني : و اقع سياسات التنويع الاقتصادي في الجز ائر	63
المبحث الأول :و اقع تنويع الاقتصاد الجز ائري	64
المطلب الأول : هيكلة الاقتصاد الجز ائري	64
المطلب الثاني : تحليل بنية القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات	67
المبحث الثاني : استر اتيجيات التنويع الاقتصادي في الجز ائر	69
المطلب الأول : الاستر اتيجيات الحكومية للتنويع الاقتصادي .	69
المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية و دورها في التنويع .	70
المبحث الثالث : التحديات و الفرص في تنويع الاقتصاد الجز ائري .	71
المطلب الأول : التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجز ائر.	72
المطلب الثاني : الفرص المتاحة لتنويع الاقتصاد الجز ائري .	76
الفصل الثالث : دراسة قياسية تحليلية لدورسياسات التنويع الاقتصادي في الجز ائرو دورها في تحقيق مصادرالدخل المتنوعة (2000 الى 2024).	80
تمهيد	80
المبحث الاول : الاطار النظري للمنهجية المتبعة في الدراسة القياسية .	81
المبحث الثاني : قياس محددات الناتج المحلي الداخلي في الجز ائر.	87
المبحث الثالث : تحليل اثرالمحددات على الناتج المحلي الخام في الجز ائر.	94

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1-1	أنواع التنويع الإقتصادي	35
2-1	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2000-2024 (الوحدة%)	56
3-1	قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة 2000-2024	59
1-2	مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001_2004. (الوحدة ملياردينار)	74
2-2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009 . (ملياردج)	75
3-2	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010_2014 . (الوحدة ملياردينار)	76

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1-1	أهداف السياسات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي	49
2-1	أهداف التنويع في مصادر الدخل	51
3-1	محددات التنويع في مصادر الدخل	54
4-1	تطور PIB للفترة 2000-2024	57
5-1	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية (2000-2024)	58
6-1	تطور معدل نمو مؤشر H.H في الجزائر للفترة 2000-2024	60

جدول المعادلات و الترميز

الرقم	المعادلة	الصفحة
1-1	مؤشر التنويع الاونتاكاد	42
2-1	مؤشر هيرشمان	43
3-1	مؤشر هرفندل – هيرشمان	58
1-3	الصيغة الرياضية للنموذج	81
2-3	معادلة الأجل القصير	88
3-3	معادلة الأجل الطويل	89

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	نتائج اختبار ADF و PP	112
02	نتائج تحديد درجة تأخير النموذج	126
03	نتائج اختبار johansen	126
04	نموذج تصحيح الخطأ VECM	128
05	نتائج اختبار معنوية المعالم في المدى الطويل	129
06	بواقي النموذج طويل المدى	129
07	نتائج اختبار العلاقة السببية granger	131
08	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	132
09	نتائج الاستقرار الهيكلي للنموذج	133

المقدمة

المقدمة:

تعد مسألة تنويع الاقتصاد من القضايا الجوهرية التي تواجه الاقتصاديات الريعية، ولا سيما الدول التي تعتمد بشكل مفرط على الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المحروقات. وتُعد الجزائر نموذجاً بارزاً لهذا النوع من الاقتصاديات، حيث يشكل قطاع المحروقات المصدر الأساسي لعائدات الدولة من العملة الصعبة، وحجر الزاوية في تمويل الميزانية العامة. غير أن هذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد للدخل جعل الاقتصاد الجزائري هشاً أمام التقلبات في الأسواق العالمية للطاقة، وعرضة للتأثر المباشر بالتغيرات في أسعار النفط والغاز.

في هذا السياق، اتجهت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، وبشكل خاص منذ سنوات الطفرة النفطية الأولى (2000-2008)، إلى تبني مجموعة من السياسات الرامية إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية، من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل الفلاحة، الصناعة التحويلية، السياحة، والخدمات، وكذا من خلال إصلاحات مؤسسية وهيكلية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ورغم تعدد هذه المبادرات، فإن النتائج المتحققة لا تزال محل جدل، خاصة في ظل استمرار ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الداخلي الخام، وبقاء المداخيل الوطنية مرهونة بتقلبات سوق المحروقات..

من هذا المنطلق، تكتسي دراسة أثر سياسات تنويع الاقتصاد على الدخل الوطني أهمية بالغة، إذ تسهم في تقييم نجاعة السياسات العمومية المتبعة، وتبيّن إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق تقدم فعلي نحو اقتصاد متنوع ومستدام. وتزداد أهمية هذا التقييم في ضوء الأزمات الاقتصادية التي عرفتها البلاد نتيجة تراجع أسعار النفط، لا سيما خلال أزمتي 2014 و2020، ما أعاد طرح إشكالية التبعية النفطية وضرورة التسريع في تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم العلاقة بين سياسات تنويع الاقتصاد في الجزائر والدخل الوطني خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، مع التركيز على البُعدين النظري والتطبيقي من خلال تبني منهجية تحليلية قياسية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم صورة شاملة لتطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي، واستكشاف مدى انعكاس جهود التنويع على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، وخاصة الناتج الوطني الإجمالي.

و بناءا على ذلك نطرح في هذا البحث الاشكالية :

الإشكالية الرئيسية :

إلى أي مدى اثرت سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال سنة (2000 - 2024) في تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات و تنويع مصادر الدخل الوطني ؟

الأسئلة الفرعية :

- ماهي السياسات التي تبنتها الجزائر على القطاعات الغير نفطية ؟
- ماهي المعوقات التي تواجه تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟
- كيف يمكن تعزيز فعالية سياسات التنويع لتحقيق النمو الاقتصادي ؟

الفرضيات :

من اجل الاجابة على الاشكالية و الاسئلة الفرعية ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

فرضية 1 :مازال الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، مما يحد من تنويع مصادر الدخل.

فرضية 2 :توجد علاقة معنوية بين تطور القطاعات الاقتصادية غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

فرضية3 :للقطاعات الإنتاجية غير المحروقات (الصناعة والفلاحة) تأثير إيجابي على تنويع مصادر الدخل في الجزائر.

فرضية 4:قطاع الفلاحة يملك إمكانيات كبيرة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، لكنها غير مستغلة بفعالية.

فرضية 5:نمو قطاع الصناعة والفلاحة يحتاج إلى فترة زمنية أطول ليُترجم إلى أثر ملموس على الناتج المحلي

هذه الإشكاليات و الفرضيات تساعدنا في بناء بحث متكامل و تحليل مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال سنة (2000 إلى 2024) .

أهداف الدراسة :

لقد قمنا بهذه الدراسة لعدة أسباب تتعلق بالأهمية المتزايدة لموضوع تنويع الاقتصاد في الجزائر، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **الاعتماد المفرط على المحروقات :**لاحظتُ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية كبيرة لعائدات النفط والغاز، ما يجعله هشًّا أمام تقلبات السوق العالمية. ومن هنا جاءت رغبتي في دراسة سياسات التنويع الاقتصادي كحل استراتيجي لتجاوز هذه الأزمة الهيكلية .

2- **رغبة في فهم فعالية السياسات الحالية:**أردت من خلال هذه الدراسة تقييم مدى نجاعة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة لتنويع اقتصادها، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

3 -**أهمية الموضوع في ظل التحديات الراهنة:**جاءت هذه الدراسة في سياق اقتصادي عالمي مضطرب، مع انخفاض أسعار النفط وظهور تحديات جديدة (مثل الرقمنة والانتقال الطاقوي)، مما يُبرز الحاجة لتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي.

4 -**المساهمة الأكاديمية والمعرفية:**أسعى من خلال هذا البحث إلى إثراء المكتبة الأكاديمية بدراسة حديثة تسلط الضوء على قضية محورية في الاقتصاد الجزائري، وتقديم مقترحات عملية يمكن أن يستفيد منها صانع القرار.

5 -**الاهتمام الشخصي والتخصص العلمي:**باعتباري مهتمًا بمجال الاقتصاد والتنمية، وجدت أن هذا الموضوع يتماشى مع اهتماماتي وتوجّهي الأكاديمي، كما أنه يُتيح لي فرصة لفهم أعمق للواقع الاقتصادي لبلدي الجزائر .

أهمية الموضوع :

تنبثق أهمية البحث من إبراز أهمية التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق مصادر الدخل عن طريق البحث عن موارد أخرى موازية للعوائد الريعية لتمويل عجز الموازنة العامة ، كما أن الاقتصاد أحادي الجانب يتصف بالبعد عن مفهوم تنويع مصادر الدخل لأنه يفتقر إلى أهم العناصر و هو التنويع الاقتصادي .

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث :

من أجل معالجة موضوع "سياسات تنويع الاقتصاد في الجزائر ودورها في تنويع مصادر الدخل"، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والسياسات العامة، من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية، ومقارنة التوجهات الرسمية مع النتائج المحققة ميدانيًا.

وقد تم توظيف هذا المنهج بهدف وصف الواقع الاقتصادي الجزائري، وخاصة فيما يتعلق بهيكل الناتج المحلي الإجمالي ومصادر الدخل الوطني، وتحليل السياسات العمومية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، ومدى تأثيرها الفعلي على القطاعات غير النفطية.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في البحث، فقد تم الاعتماد على:

- البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI).
- Eviewsلتحليل المتغيرات الاقتصادية بشكل دقيق ودعم النتائج باختبارات كمية.

حدود الدراسة :

تم إنجاز هذا البحث وفق حدود زمنية و مكانية ، فهذه الدراسة خاصة بحالة الاقتصاد الجزائري . خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 و ذلك بعد سياسة الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية و تحول الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.

مبررات و دو افع اختيار موضوع البحث :

تتلخص أهم مبررات اختيار هذا الموضوع في الأسباب التالية :

1- الأهمية الأكاديمية و العلمية :

قلة الدراسات المتخصصة حول سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر ،مما يجعل البحث في هذا الموضوع إضافة علمية جديدة .

تقديم حلول و توصيات علمية يمكن أن تفيد صناع القرار في رسم سياسات اقتصادية أكثر فعالية .

2- الأهمية الاقتصادية :

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات ، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار سعر النفط .

الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل لتقليل المخاطر الاقتصادية و ضمان استدامة النمو الاقتصادي .

3- تحسين مستوى المعيشة و تطوير المجتمع :

- التنويع الاقتصادي يسهم في تحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص عمل و تعزيز التنمية المستدامة .
- دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تنمية روح المبادرة و الابتكار .

4- أزمةانخفاض أسعار النفط (2008 – 2009) :

بسبب الأزمة المالية العالمية ، تراجعت أسعار النفط بشكل حاد ، مما أثر على الإيرادات العامة للدولة الجزائر اضطرت إلى استخداماحتياطاتها من النقد الأجنبي للحفاظ على الاستقرار المالي .

5- انهيار أسعار النفط : (2014 – 2016) :

من أبرز الصدمات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر ، حيث هبطت أسعار النفط من أكثر من 100 دولار للبرميل إلى أقل من 30 دولارا .

تسبب هذا الانهيار في عجز الميزانية و تراجع احتياطي النقد الأجنبي ، ما دفع الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية .

6- أزمة السيولة و التمويل غير التقليدي (2017 – 2019) :

لمواجهة عجز الميزانية ، اعتمدت الجزائر على التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) ، مما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم.

أدت هذه السياسات إلى مخاوف من تأثيرات سلبية طويلة المدى على الاقتصاد

7- أزمة جائحة كورونا (2020 – 2021) :

تسببت جائحة COVID-19 في ركود اقتصادي عالمي و انخفاض أسعار النفط ، مما أثر على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير .

تم فرض إجراءات إغلاق أثرت على القطاعات غير النفطية مثل الصناعة و الزراعة .

ارتفعت معدلات البطالة بسبب تراجع النشاط الاقتصادي .

8- الأزمة الروسية الأوكرانية (2022 – 2023) :

رغم ارتفاع أسعار الطاقة بعد اندلاع الحرب بين روسيا و أوكرانيا كان إيجابيا بالنسبة لايرادات الجزائر ، إلا ان الاقتصاد تأثر بارتفاع أسعار المواد الأولية و الغذائية عالميا .

أدى التضخم إلى زيادة تكلفة المعيشة و الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين .

الدراسات السابقة :

الدراسة 1 :

Hausmann, Ricardo &Rodrik, Dani (2003) "Economicdevelopment as self-discovery"

تتناول هذه الدراسة كيف يمكن للدول النامية أن تجد مجالات جديدة للنمو من خلال التنويع في المنتجات والقطاعات. تركّز على أهمية التجريب الحكومي والابتكار المؤسسي لتشجيع التنويع.

نتائجها :

- (المستثمرون) يلعبون دورًا حيويًا في "اكتشاف" القطاعات أو المنتجات التي يمكن أن تنجح في بيئة معينة.
- عندما يكتشف مستثمر معين نشاطًا مربحًا جديدًا، يمكن للآخرين تقليده بسهولة.
- يجب على الحكومات تشجيع التجريب عبر دعم الرياديين، وتحمّل جزء من مخاطر التجريب ،لكن دون الوقوع في فخ الحماية المفرطة أو دعم قطاعات فاشلة .

الدراسة 2:

Imbs, Jean &Wacziarg, Romain (2003) "Stages of Diversification"

تدرس العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو، وتخلص إلى أن الدول تمر بمراحل تنويع ثم تركّز بحسب مستوى النمو الاقتصادي.

نتائجها :

- البلدان لا تعرف مسبقاً ما هي المنتجات أو القطاعات التي تستطيع إنتاجها بكفاءة .
- عملية التنمية تتطلب "تجريبًا" من أجل اكتشاف الأنشطة الاقتصادية الممكنة والناجحة
- عند اكتشاف نشاط ناجح، يمكن للآخرين تقليده بسهولة (Externalities)
- الفشل في الاكتشاف يؤدي إلى فقدان فرص تنمية حقيقية، حتى مع توفر العمالة ورأس المال .

الدراسة 3 :

Gelb, Alan (2010)"Economic Diversification in Resource Rich Countries" – IMF Working Paper

تبحث في تجارب الدول الغنية بالموارد مثل دول الخليج، وتقارن بين الدول التي نجحت في تنويع مصادر دخلها وتلك التي فشلت .

نتائجها :

- البلدان الغنية بالموارد (خصوصًا النفط والغاز) تميل للاعتماد على قطاع الموارد، مما يُضعف تطوير القطاعات غير النفطية.
- ارتفاع عوائد الموارد يرفع قيمة العملة المحلية، ما يُضعف القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية (مثل الصناعة والزراعة).
- الدول التي لديها حكم رشيد، مؤسسات فعالة، إدارة مالية عامة قوية كانت أكثر قدرة على تنويع اقتصاداتها.
- النجاح يتطلب مزيجًا من **الإصلاحات المؤسسية، السياسات الذكية، وتوظيف العوائد الريعية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام**.

الدراسة 4 :

Hvidt, Martin (2013)"Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends"

دراسة معمقة حول سياسات التنويع في دول مجلس التعاون الخليجي، مع تقييم لنتائج هذه السياسات.

نتائجها :

- رغم مرور عقود على سياسات التنويع في دول الخليج، إلا أن النتائج بقيت محدودة بسبب **الاعتماد البنيوي على النفط، وضعف المؤسسات، وعدم كفاءة سوق العمل** .ويتطلب التنويع الحقيقي **تحولات هيكلية عميقة** تتجاوز مجرد الإنفاق الحكومي على قطاعات بديلة .

الدراسة 5 :

عبد الله الطريقي (2015)

"دور التنويع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على النفط في دول الخليج"

دراسة عربية تبرز تأثير التنويع على تحسين الاقتصاد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة.

نتائجها :

- يرى عبد الله الطريقي أن التنويع الاقتصادي هو الحل الرئيسي لمواجهة هشاشة اقتصادات الخليج المعتمدة على النفط، ولكن نجاحه مرهون بإصلاحات عميقة وجريئة على مستوى السياسات الاقتصادية، وسوق العمل، والتعليم، وتشجيع المبادرة الخاصة.

الدراسة 6 :

عادل بن عبدالله البريدي (2018)

"أثر التنويع الاقتصادي على الناتج المحلي غير النفطي في السعودية"

دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL لقياس العلاقة بين التنويع وزيادة مصادر الدخل غير النفطية.

نتائجها :

- لخلصت الدراسة إلى أن **التنويع الاقتصادي في السعودية له أثر إيجابي وملموس على الناتج المحلي غير النفطي، لكنه لا يزال معتمدًا على الدولة** بشكل كبير. ولضمان الاستدامة، توصي الدراسة بضرورة **توسيع قاعدة الإنتاج غير النفطي عبر تمكين القطاع الخاص وتنمية المهارات البشرية**

الدراسة 7 :

زينب بوشامة (2020)

"أثر التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط"

دراسة جزائرية تركز على الفترة ما بعد 2000، وتُبرز ضعف التنويع مقارنة باحتياجات الاقتصاد الوطني.

نتائجها :

- ترى زينب بوشامة أن **الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة لتقلبات أسعار النفط** بسبب ضعف التنويع. وتؤكد أن **التحول نحو اقتصاد متنوع يتطلب إصلاحات شاملة في السياسات الاقتصادية، والمؤسسات، والمناخ الاستثماري**.

الدراسة 8 :

دراسات قياسية واقتصادية

Mohammed A. Ramady (2012) "The GCC Economies: Stepping Up to Future Challenges"

دراسة تحليلية عن اقتصادات الخليج، تشمل نماذج قياسية لقياس أثر التنويع على النمو وخلق فرص العمل.

نتائجها :

- يرىRamadyأن **دول الخليج أمام مفترق طرق** :إما الاستمرار في الاعتماد على نموذج ريعي هش، أو **التحول الجاد نحو اقتصاد منتج ومتنوع** .هذا يتطلب **إرادة سياسية، واستثمارًا في الإنسان، وإصلاحات بنيوية حقيقية**.

هيكل البحث :

جرى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تناول الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي و دورها في تنويع مصادر الدخل ، و تضمن ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول الإطار المفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي ، في حين تناولنا في المبحث الثاني مفاهيم مختلفة حول التنويع في مصادر الدخل، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله .

الفصل الثاني : تناول الفصل الثاني واقع سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر ، و تضمن ثلاثة مباحث بالنسبة للمبحث الأول تطرقنا لواقع الاقتصاد الجزائري و هيكلته ، أما المبحث الثاني شمل سياسات و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر و الإصلاحات الاقتصادية و دورها في التنويع .أما المبحث الثالث تناول التحديات و الفرص في تنويع الاقتصاد الجزائري .

الفصل الثالث : جاء الفصل الثالث بعنوان قياس و تحليل دور سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر في تحقيق مصادر دخل متنوعة إذ قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتضمن الإطار النظري للمنهجية المتبعة في الدراسة القياسية ، المبحث الثاني قياس محددات الناتج المحلي الداخلي في الجزائر، و في المبحث الأخير قمنا بتحليل أثر محددات على اناتج المحلي الخام في الجزائر .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي و دورها في تنويع الدخل

تمهيد

إن الهدف المحوري لكل السياسات الاقتصادية هو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، إذ تسعى حكومات جميع الدول على اختلاف مستويات تقدمها إلى استدامة النمو وخلق نموذج اقتصادي رائد الأمر الذي يدفعها إلى اعتماد استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي والتي تكون محددة الأهداف في المدى المتوسط والطويل واختيارأفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها.

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الآليات الهامة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من التأثيرات السلبية للمنافسة في مرحلة العولمة المعاصرة وخاصة بالنسبة للبلدان الريعية التي تعاني من التبعية لقطاع واحد

في أغلبها، الذي تشكل مداخيله المصدر الرئيسي للدخل، الأمر الذي يخلق صعوبات كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي ويجعله مرتبطا بالأسواق المالية.

ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي تطرقنا في هذا الفصل إلى اهم جوانبه النظرية من خلال تناولنا للنقاط التالية:

1) **الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي**
2) **مفاهيم مختلفة حول التنويع في مصادر الدخل**
3) **و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائروآليات تفعيله**

المبحث الأول :

الإطار النظري و المفاهيمي لسياسات التنويع الاقتصادي.

تمهيد :

تواجه الدول النامية، لاسيما تلك التي تعتمد على مورد طبيعي وحيد كمصدر رئيسي للدخل القومي، مثل الجزائر. ويُنظر إلى سياسات التنويع الاقتصادي كوسيلة استراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الشامل والمستدام، خاصة في ظل تقلبات الأسواق الدولية وتراجع الطلب على الموارد الناضبة، وفي مقدمتها النفط والغاز. ومن هذا المنطلق، اكتسب موضوع التنويع الاقتصادي أهمية متزايدة في الأدبيات الاقتصادية، حيث تناولته مختلف المدارس والنظريات من زوايا متعددة، باعتباره أداة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتقليص التبعية وتقوية البُنى الإنتاجية.

ويهدف هذا الفصل إلى بناء أرضية نظرية ومفاهيمية تساعد على فهم طبيعة سياسات التنويع الاقتصادي، من خلال التطرّق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة به، واستعراض أبرز النظريات الاقتصادية التي تفسّره وتُبرّر الحاجة إليه. كما يتناول الفصل أبعاد وأهداف هذه السياسات، والمؤشرات المعتمدة لقياس مدى التقدم في هذا المجال، وذلك تمهيدًا لتطبيق هذا الإطار النظري على الحالة الجزائرية في الفصول اللاحقة.

المطلب الاول: أهم النظريات المفسّرة و مفاهيم التنويع الاقتصادي .

يعد التنويع الاقتصادي أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل مفرط على مورد طبيعي واحد، مثل النفط أو الغاز. وقد طوّرت الأدبيات الاقتصادية عدداً من النظريات التي تفسّر دوافع وضرورات التنويع الاقتصادي، وتُبرز أثره على النمو والاستقرار الاقتصادي. من بين هذه النظريات، يمكن التمييز بين عدد من المقاربات النظرية التي شكّلت الإطار التحليلي لفهم سياسات التنويع الاقتصادي، من أبرزها:

نظرية النمو الاقتصادي:

تعتبر نظرية النمو من أهم النظريات الكلاسيكية التي تناولت العلاقة بين التنويع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مستدامة. ووفقًا لنموذج سولو(Solow, 1956) ، فإن الاعتماد على مورد واحد لا يلبّي متطلبات النمو طويل الأجل، نظراً لطبيعة العوائد المتناقصة على رأس المال. وبالتالي، فإن تنويع القطاعات الاقتصادية يُسهم في زيادة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، ويُقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية، خاصة في حالة الدول النامية أو الريعية[1]؛

[1]Solow, R. M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65–94. Lien : https://academic.oup.com/qje/article-abstract/70/1/65/1903777 ;(2018) Consulté le 13/01/2025 ,

نظرية الدول الريعية:

تشير هذه النظرية إلى أن الدول التي تعتمد على ريع صادر من الموارد الطبيعية تميل إلى ضعف الأداء المؤسسي، وتراجع الحوكمة، إضافة إلى غياب الحوافز نحو تنمية القطاعات الإنتاجية. وبحسب هذه النظرية، فإن وفرة العائدات الريعية تخلق اقتصادًا هشًّا غير متوازن، وتُعيق عملية التنويع. ومن ثمّ، فإن التنويع الاقتصادي يُنظر إليه كخيار استراتيجي لتقليص الاعتماد على الموارد الناضبة، وتعزيز الاستقلال المالي والاقتصادي للدولة[1]؛

نظرية المزايا النسبية :

على الرغم من أن هذه النظرية تدعو إلى التخصص في القطاعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية، إلا أن تطبيقها في سياق الدول الريعية أثار جدلاً واسعاً. فالدول التي تمتلك موردًا واحدًا فقط - كحال الجزائر مثلاً - لا يمكنها الاستمرار في الاعتماد على هذا المورد في ظل تقلّبات الأسعار العالمية. ولهذا، فإن التنويع يُمثّل أداة لاكتشاف مزايا نسبية جديدة في قطاعات كالزراعة، الصناعة، والخدمات[2]؛

نظرية النمو غير المتوازن :

تشير هذه النظرية، التي طوّرها ألبيرت هيرشمان، إلى أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق عبر تنمية جميع القطاعات بشكل متزامن، بل من خلال تركيز الجهود والاستثمارات على قطاعات محورية تُحدث "أثرًا مضاعفًا" على باقي القطاعات. ومن هذا المنطلق، فإن التنويع لا يُفهم كمجرد توسّع أفقي في عدد القطاعات، بل كعملية استراتيجية تهدف إلى بناء روابط بينية قوية بين مختلف مكونات الاقتصاد الوطني[3].

نظرية المرض الهولندي :

تفسر هذه النظرية التحديات البنيوية التي تواجه الدول المصدّرة للموارد الطبيعية، حيث يؤدي ارتفاع عائدات هذه الموارد إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤثر سلبًا على تنافسية القطاعات القابلة للتصدير كالصناعة

---

[1]Luciani, G. (1987). "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In *The Rentier State*, edited by HazemBeblawi& Giacomo Luciani. London: CroomHelm.(2013) ; Lien : https://www.researchgate.net/publication/285162150_Allocation_vs_Production_States_A_Theoretical_FrameworkConsulté le 13/01/2025 ,

[2]Ricardo, D. (1817). *On the Principles of Political Economy and Taxation*. London: John Murray. Krugman, P. & Obstfeld, M. (2009). *International Economics: Theory and Policy*. 8th ed. Pearson. Lien : https://www.econlib.org/library/Ricardo/ricP.html; Consulté le 13/01/2025 ,

[3]Hirschman, A. O. (1958). *The Strategy of Economic Development*. New Haven: Yale University Press. Lien : https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1173380(2014) ; Consulté le 13/01/2025 ,

والزراعة. ويُعدّ التنويع الاقتصادي هنا بمثابة علاج لهذا الاختلال، من خلال دعم القطاعات المتضررة وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد[1] ؛

مفاهيم التنويع الاقتصادي وأهميته

سنتطرق في هذا السياق إلى عدة مفاهيم أساسية تُشكّل الإطار النظري لفهم سياسات التنويع الاقتصادي، ونذكر منها على وجه الخصوص: مفهوم التنويع الاقتصادي الذي يُشير إلى عملية إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات متعددة وتقليص الاعتماد على مورد واحد، وهو ما يُعدّ خيارًا استراتيجيًا لتحقيق النمو المستدام. كما تتجلى أهمية هذا المفهوم في كونه يُعزز مناعة الاقتصاد ضد الصدمات الخارجية، ويوفر مصادر دخل بديلة، ويُساهم في خلق فرص العمل وتنويع الصادرات، مما يجعله أحد المحاور الرئيسية لأي سياسة تنموية فعالة .

1- مفهوم التنويع الاقتصادي

قد تعددت التعاريف لمصطلح التنويع الاقتصادي بناءً على الزوايا المختلفة التي يُنظر إليها من خلال الجوانب المتنوعة، فبعضهم يربط التنويع الاقتصادي بمفاهيم مثل الإنتاج والتوزيع (الأسواق) والأخر بالدخل، بينما يربط آخرون التنويع بهياكل الصادرات السلعية والمحافظ المالية، وفيما يلي بعض التعاريف المختلفة التالية:

تقوم فكره التنويع الاقتصادي على عدم وضع بيض في السلة واحدة بل في عدة سلات مختلفة بهدف تقليل المخاطر وتوسيع مصادر العائد، فالتنوع الاقتصادي ينطوي على وجود قطاعات الإنتاجية السلعية أو الخدمية المتنوعة وغير متركزة، أي خلق أكثر من النشاط الاقتصادي يدر عوائد الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الذي ينعكس على رفع مستوى معيشة الأفراد[2]؛

التنويع الاقتصادي بشكل عام يشير إلى إحداث تغيرات للانتقال إلى هياكل إنتاج أكثر تنوعا، يهدف إلى رفع مستوى الإنتاج وتوفير فرص العمل وإرساء النمو المستدام للحد من الفقر وتحقيق رفاهية المجتمع ، وتتم هذه العملية من خلال إعادة توزيع الموارد من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة العالية الإنتاجية (التنويع الصناعي) أو من خلال التنويع التجاري (تنويع الصادرات) بمنتجات جديدة، وأيضا تنويع الأسواق المبيعات، أي بصفه عامة تنويع التصنيع، الإنتاج، التوزيع، إن هذا النهج الاستثماري يهدف إلى تقليل من المخاطر وزيادة العوائد[3]؛

التنويع الاقتصادي يعبر عن جميع العمليات التي تهدف إلى خلق مجالات الجديدة ذات القيمة المضافةمن خلال توزيع الاستثمار في القطاعات المختلقة، والتنويع في السلع والخدمات المصدرة، وهذا من أجل التأقلم مع تقلبات أسعار

---

[1]Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). "Booming Sector and De-Industrialization in a Small Open Economy." *The Economic Journal*, 92(368), 825–848. Lien : https://shs.cairn.info/revue-d-economie-politique-2023-4-page-569?lang=en&tab=bibliographie (2013) ; Consulté le 13 :01/2025 ,

[2]مايحشيب الشمري وآخرون، ***الدولة الريعية وسياساتالتنويع الاقتصادي (تجربة دولية)*** ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، ص180،

[3]المنظمة OCPEالتنويع الاقتصادي: ***الدروس المستفادة، وثيقة صادره عن لجنة ، (OCPE,OMC) مساهمة مجموعة البنك الدولي OMC*** جنيف، 2019 ،ص150، https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4trade19_chap5_e.pdf ، تاريخ الاطلاع : 2025/01/13،

السلع وحجم الطلب وانخفاضه المفاجئ، هذه الخطوة تهدف لتكون جميعها بدائل يمكن أن تحل محل المورد الواحد (كحاله الدول الريعية) وزيادة الأرباح والإيرادات لمصادر الدخل، وهذا يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل[1]؛

في تعريف آخر يقصد بالتنويع الاقتصادي، تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة للدولة أو تنويع الأسواق الخارجية عوض الاعتماد على السوق

أو القطاع أو المنتوج الواحد، أما في الجانب المالي فيشير التنويع الاقتصادي إلى السياسات إدارة المخاطر، بمعنى توزيع الأموال المستثمرة على أكثر من أداة استثمار كالأسهم والسندات والصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن وكذا السلع الأساسية عوض الاعتماد على أداة استثمار وحيدة، إذن التنويع الاقتصادي يحمي من مخاطر التركيز على قطاع واحد لأن فشله أو سوء تسييره وتدهور هذا القطاع يوقع الاقتصاد في المشاكل الاقتصادية ، وبهذا فإن التنويع هو العملية التوسيع وخلق البدائل والفرص والاهتمام لقطاعات الأخرى تدريجيا لتكون محل المورد الوحيد وتحسين مستوى الدخل، وبالتالي زيادة وتثبيت النمو الاقتصادي[2]؛

انطلاقا من التعاريف السابقة فإننا نستنتج تعريفا للتنويع الاقتصادي و هو عبارة عن عملية تحويل الاقتصاد من الاقتصاد يعتمد على مصدر الدخل لقطاع الواحد أو القطاعات المحددة، إلى الاقتصاد متنوع لمصادر الدخل من أجل تقليل المخاطر الاقتصادية الناجمة عن اعتماد على القطاع الواحد، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، ويمكن تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تطوير و تنويع عدة القطاعات الاقتصادية وتعزيزها في عدة الجوانب مثل : تشجيع الصادرات غير النفطية والأسواق والاستثمارات في أوراق المالية و الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات...الخ كما يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق تشجيع الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير المهارات والقدرات لدى العمالة المحلية وتطوير السياحة والخدمات اللوجستية والتمويل البنكي والتأمين وغيرها من القطاعات الأخرى.

2- أهمية التنويع الاقتصادي

حظيت قضية التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة خاصة بعد إدراك البلدان (النفطية خاصة) الاختلالات في هياكلها الاقتصادية الناتجة عن الاعتماد على المورد وحيد، وهي:

رفع القيمة المضافة: تساهم عملية التنويع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة ، ومن ثم زيادة العوائد عناصر الإنتاج واستقرارها وتحقيق النمو المستدام، كما أن التنويع الاقتصادي عادة ما يرتبط به التعديلات القطاعية من شأنه

[1] ضياء الناظور ، ***أهمقضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي*** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2019 ، ص198-199 ،

[2] مجموعة مؤلفين، ***أساليبالحديثةلقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامتها***، طبعة الأولى، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياساتالاقتصاديةبرلين، 2020، ص16-17 ؛

يؤدي إلى توسيع الإيرادات وتحسين استقرار الداخلي لأن الإفراط في الاعتماد على المصدر الدخل الواحد يجعل الاقتصاد عرضة للانكماش [1]؛

التقليل من المخاطر الاقتصادية: التنويع الاقتصاد ي عنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الذي يتمتع بتنوع هيكل الإنتاج والتجارة أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية، فأهم مزايا الاقتصاد المتنوع أنه مرن وغير ثابت بمعنى آخر، فإن استقرار النمو الاقتصادي لا يعتمد بشكل مطلق على القطاع أو السوق أو المنتج واحد، فضلا عن ذلك فإن التنويع يفيد في الابتكار، حيث أن الشركات والشركات والقطاعات تقوم بمساندة بعضها البعض في التطوير أفكار جديدة ومبتكرة[2]؛

توسيع فرص الاستثمار: الاقتصاد المتنوع يفتح آفاقًا جديدة ويشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية، ويترتب عليها زيادة عدد المشاريع والاستثمارات والأنشطة المباشرة لأموال، وزيادة حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي، هذا بدوره يساهم في تحقيق نمو الاقتصادي المنتظم في الإيرادات الدولة بمعنى آخر، كلما زادت مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، زاد مستوى النمو وتنوعه.

إنعاش سوق العمل: إن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، ويشجع على إقامة مشاريع واستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحفيز سوق العمل بفعل التنويع، توزع القوى العاملة بشكل أفضل عبر القطاعات الاقتصادية وتتحسن الأجور في القطاعات المتنوعة، وهذا يشجع على انتقال العمال من الأنشطة التقليدية إلى أنشطة أكثر إنتاجية وأجورًا جيدة.

تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي: يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، هذا التحول يهدف أيضًا إلى تحقيق النمو الاقتصادي متوازن يعتمد على مختلف القطاعات بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد، مما يسهم في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي.

زيادة إنتاجية راس المال البشري والتطوير المالي: إن تراكم رأس المال البشري لتكوين قاعدة النوعية تنطلق من عملية التنويع الناجحة، أي يزيد من الكفاءة والإنتاجية العمل ورأس المال البشري، وكذا التطوير المالي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي[3]؛

زيادة معدل التبادل التجاري:يساهم التنويع الاقتصادي في معدل التبادل التجار ي، لأن التجارة الخارجية عندما تكون تعتمد على المنتج الواحد، فأنها تكون عرضة لانخفاض أسعار هذا المنتج، لي يؤثر على حجم الصادرات وبالمقابل عندما

---

[1] ديفيدهافريند وعبد لله دراندي، ***التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030:التغيرات القطاعية الراهنة في تحقيق النمو المستدام***، مركز . الملك عبد لله للدراسات والبحوث البترولية، السعودية، مارس 2021 ،ص 6 ،

[2] Wold Bank group, Aid for Trade at Glance 2019, Economic Diversification and Empowerment, Paris,2019, p139 . lien : https://www.oecd.org/en/publications/aid-for-trade-at-a-glance-2019_18ea27d8-en.html; consulté le 14/01/2025 ,

[3] حيدر نعمه بخيت، ***واقع التنوع الاقتصادي ومبرراته في العراق لمدة 1980-2014*** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 العدد 3، العراق ، 2008 ، ص 852 ،

تتنوع الصادرات على عدد كبير من المنتجات والخدمات فإن مخاطر الانخفاض الرقم القياسي لأسعارها تتوزع، وبالتالي تنخفض الخسائر، ويرتفع معدل التبادل التجار ي أي تواجهه المخاطر[1]؛

محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي: العامل الأساسي في حدوث لعنة الموارد عندما تعتمد دولة بشكل كبير على صادرات لموارد الطبيعية، تجد صعوبة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ذلك يرجع جزئيًا إلى تقلبات أسعار هذه الموارد وتأثيرها السلبي على الاقتصاد، ولكن في الواقع التجريبي بالرغم من هذه العوائد الضخمة إلا أن هذه الاقتصاديات تعاني من التدهور معدلات النمو والدخل مفارقة بين الثروة والتخلف، إذا التنويع الاقتصادي يمكن أن يكون وسيلة للحماية من لعنة الموارد من خلال استثمار الإيرادات في القطاعات المتنوعة وتعزيز النمو المستدام.

الطبيعة النضوبية للموارد:إن الموارد الطبيعية المستخرجة غير قابلة للتجدد كالنفط والمعادن...الخ بالتالي فإن هذه البلدان تزداد فقرا وليس غنى ما دام لم يحسن الاستغلال تلك العوائد إلى مصدر ثروة مجددة[2]؛

توفير الأمن الغذائي: يساهم التنويع الاقتصادي في توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والذي يحتاجهاالبلددائماخاصة في حالة الطارئة مثل الحروب وما يمكن تتعرض لها العلاقات الدولية بين دوليين من الخلافات والتوترات والمقاطعات والعقوبات الاقتصادية[3]؛

المطلب الثاني:أهداف التنويع الاقتصادي،أنواعه،والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر التنويع الاقتصادي من الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول والشركات لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية والمحلية. يهدف التنويع إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد أو مصدر واحد للدخل، مما يسهم في تقوية الاقتصاد وتنمية القطاعات المختلفة. يتنوع التنويع الاقتصادي في أشكاله وأنواعه، حيث يشمل التنويع الأفقي والرأسي والجغرافي، إضافة إلى التنويع المنتج الذي يعزز من قدرة الاقتصاد على التوسع في أسواق جديدة وتلبية احتياجات متنوعة. كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عملية التنويع، مثل الموارد المالية المتاحة، والقدرة التكنولوجية، والعوامل البشرية، بالإضافة إلى السياسات الحكومية والتشريعات التي تؤثر في البيئة الاقتصادية. من خلال فهم هذه الأهداف والأنواع والعوامل المؤثرة، يمكن رسم سياسات اقتصادية استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا :أهداف التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، لاسيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع واحد مثل النفط أو الزراعة. ويهدف هذا التوجه إلى توسيع قاعدة الإنتاج الوطني من خلال تطوير قطاعات جديدة، كالصناعة، السياحة، والخدمات، بما يضمن تقليل التبعية لمورد

---

[1] سالم حسن سالم عبد الحسين رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، ***الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنةالريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة . (2015-2003)***، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 34 ، العرا ق ، كانون الاول 2017 ، ص 120 ،

[1] صادق الهادي ، لعنة الموارد والداء الهولند ي في الاقتصادياتالنفطية: ***قراءه في المفاهيم والاثاروأدوات العلاج دراسة التحليلية لحالة الجزائر*** .15 - والنرويج ، مجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصاديةوالمالية ، المجلد 2 ، العدد 1 ، الجزائر ، جوان 2019 ، ص 12؛

[3] مايح شبيب الشمري وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 ،

وحيد، وخلق فرص عمل متنوعة، وزيادة القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية. ومن خلال هذه الفقرة، سيتم تسليط الضوء على أهم أهداف التنويع الاقتصادي وأثرها في دعم النمو الاقتصادي طويل الأمد.

1- حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية:

تتجلى أهمية هذا الهدف بشكل خاص في الدول التي تعتمد على النفط كالعراق مثلا، وباعتبار هذا المورد سلعة عالمية يتم تحديد أسعارها في الأسواق العالمية تبعا لآلية العرض والطلب وكذا المتغيرات السياسية والطبيعية، وغالبا ما يكون تحديد سعرها خارجا عن سيطرة الدول التي تنتجها وتصدرها، كما تتميز أسعارها بعدم الاستقرار نتيجة الأزمات الاقتصادية والطبيعية، مما يعرض الاقتصادات المحلية لآثار سلبية وأزمات متنوعة ، والتي يمكن التغلب عليها من خلال اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار[1] ؛

2- تطوير وتنمية مختلف القطاعات خارج المحروقات:

إن أزمة النفط التي حدثت في ثمانيات القرن الماضي، أجبرت الدول المتضررة من ذلك خاصة النفطية منها على التوجه إلى انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي، من خلال القيام بإجراءات هادفة ، ومن ثم تشجيع باقي ومختلف القطاعات الاقتصادية ، وهو الأمر الذي سيساعد على تقليل الاعتماد على مورد واحد خاصة اذا كان يتسم بالتذبذب في أسعاره كالنفط، ففي مجال الفلاحة تسعى عديد الدول إلى تنمية القطاع لتفعيله اكثر في إحداث التنمية ،وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الصناعة والتصنيع، من خلال إعادة بناء فروع الاقتصاد الوطني وتقوية القاعدة المالية والتقنية في ذلك[2]؛

3-تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد:

تهدف العديد من الدول إلى توفير الفرص لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، لأنه يساعد على زيادة توظيف العمالة المحلية، وبسبب قدرته على بناء قاعدة اقتصادية واسعة تساعد على تنويع مصادر الثروة في البلاد[3]؛

ولقد غير القادة في معظم بلدان الدول النامية بشكل كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980-2000) ، حيث ساهم في النمو الاقتصادي من خلال تلبية احتياجات الاقتصادات الوطنية للعديد من البلدان التي شهدت تدفقات رأسمالية مستدامة وطويلة الأجل، وكذا في نقل التكنولوجيا الحديثة ،وتحفيز التنمية في مختلف

---

[1] إيهاب علي داوود الموسوي ، ***دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر***،لكلية العلوم الإسلامية 21 سبتمبر العراق ،***جامعة اهل البيت***، كلية العلوم الإسلامية، قسم علوم القران والتربية الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، قسم السياحة الدينية 2021 ص ص 30-31 ،

[2] هواري خيثر ، حفيظة عزازن ، ***واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية وماليزيا***، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية ، جامعة مسيلة (الجزائر) 2018 ديسمبر المجلد 02 العدد 02 ص ص100-101،

[3] عبد الحليم زيان وآخرون،***القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر كتاب جماعي حول القطاع الاقتصادي***، ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر:مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة 2022 ،MQEMADD،ص 71،

مجالات النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو السنوي وخلق فرص عمل لمواطني الدول المضيفة ، وكان كل هذا سببا في إزالة مخاوف التبعية المبالغ فيها في كثير من الأحيان بشان اعتماد هذه البلدان على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد بدأت العديد من البلدان النامية في العمل الجاد لتشجيع وجذب هذا النوع من الاستثمار من اجل الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها،وعليه فانه يلعب دوامهما في تعزيز التنمية الاقتصادية ولذلك هو يعتبر من بين أهداف سياسات التنويع الاقتصادي[1]؛

ومن جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني: [2]؛

على المدى القصير، قد يكون الهدف الرئيسي هو توسيع وتحسين الإيرادات في القطاع الرئيسي، مما يسهم في زيادة حصته من الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير. أما على المدى الطويل، فإن الهدف هو استخدام العائدات المتحصلة من القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على التنويع، مع التوجه نحو الاستثمارات في قطاعات أخرى. في هذا السياق، يمكن الاعتماد على القطاع الرئيسي، مثل النفط، كوسيلة استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتحفيز النمو في مختلف المجالات.

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين العديد من أشكال وأنواع التنويع الاقتصاد ي على المستويين الاقتصاد الجزئي والكلي التي يمكن لراسمي السياسات الاقتصادية اتباعها وفقًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل دولة، ويمكن تلخيص أنواع التنويع الاقتصادي في جدول كما يلي:

[1] فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، ***السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك)***، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة (الجزائر)، ،2017 مارس، المجلد01 ، العدد01 ،ص84،

[2] حليمة بومعزة، ***تقييم الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية*** الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات،اطروحة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية ، سطيف : جامعة فرحات عباس، 2017-2018ص ص 126-127 ،

الجدول رقم (1-1) : أنواع التنويع الاقتصادي

نوع التنويع الاقتصادي	الـوصـــــــــــــف
التنويع الأفقي	قصد بالتنويع الاقتصادي زيادة تنوع الصناعات والخدمات الموجودة في الاقتصاد، وتنمية القطاعات الجديدة والمتنوعة، وتوسيع مجالات العمل والفرص المتاحة للمواطنين. كما يهدف إلى توسيع نطاق إنتاج منتجات أو خدمات جديدة، ودمجها مع الإنتاج الحالي، مما يؤدي إلى جذب عملاء جدد وتطوير منتجات جديدة باستخدام المعرفة والخبرة والقدرات التقنية والاقتصادية المتوفرة لدى الشركة. هذا النهج يسمح أيضًا باستغلال العلامة التجارية الحالية ونظام التوزيع في مجال نشاط جديد. ويُعزز هذا النوع من التنويع الاستقرار ويقلل من المخاطر، مما يتيح العمل في بيئات مألوفة حتى في حال عدم وجود تغييرات كبيرة في العملاء، ويؤدي إلى الاستقلال عن المنافسين الحاليين
التنويع الشامل (العمودي)	-يتمثل في تحسين القيمة المضافة للمنتجات والخدمات وزيادة المستوى التقني للصناعات والخدمات الحالية . -يهدف هذا الشكل من التنويع إلى إقامة صناعات لمنتجات جديدة تكون مكمّلة لمنتجات الصناعة الحالية (مواد أولية)، وبالتالي ينتج عنها تنويع عمودي من الأعلى، أو صناعة منتجات جديدة تعتمد على المنتجات الحالية (كمواد أولية لها)، وفي هذه الحالة ينتج تنويع عمودي من الأسفل . - يتضمن توسيع تشكيلة المنتجات الحالية مع اكتشاف أسواق جديدة (التنمية العمودية)، وإضافة منتجات نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلعة الحالية في حالة التنويع العمودي إلى الأعلى، أي التوجه لصناعة منتجات جديدة تُشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليًا مواد أولية لها، في حالة التنويع العمودي للأسفل.
التنويع الجانبي	-يتعلق بالبحث الجانبي عن فرص جديدة من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتوجات الحالية في أسواق جديدة، أي الدخول في نشاط إنتاجي جديد . - هذا النوع يتضمن تكلفة تصنيع منتج جديد واكتشاف أسواق جديدة، وهذه التكلفة تشمل التخطيط، وشراء التكنولوجيا، واقتناء الآلات والمعدات، والحصول على التراخيص، وأنشطة ترويجية أخرى.

التنويع الجغرافي	توسيع نطاق الاقتصاد وتنويعه من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية في مناطق متعددة، بهدف التصدير والتوسع في الأسواق الجديدة ببلدان وأقاليم أخرى. وعلى المستوى الجزئي يسمح للمؤسسات بالخروج من أسواقها التقليدية والتوسع نحو المناطق والأسواق الأخرى، وهذا يتطلب تعديلات في سياق التوزيع الجغرافي بهدف تعظيم الإنتاج وتعزيز التنمية الإقليمية. من الناحية المالية، التنويع الجغرافي يتضمن توزيع الأموال على مجموعة متنوعة من الاستثمارات في مناطق مختلفة، هذا يساعد في تقليل المخاطر عبر مناطق جغرافية مختلفة ويزيد من استقرار المحفظة على المدى الطويل مقارنة بالاستثمار في منطقة اقتصادية واحدة. يمكن أن يكون الاستثمار في العملات المتعددة أيضًا وسيلة إضافية للتنويع وتقليل المخاطر.
التنويع المالي	هو توزيع الأموال المستثمرة في المحفظة على أكثر من أداة استثمار واحدة، كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، وحتى النقد. ويُعرف هذا الشكل من التنويع أيضًا باسم تنويع المحفظة الدولية، لأنه يمكن للمستثمر أن يُكوّن محفظة تحتوي على أسهم لا تنتمي فقط إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، بل تشمل أيضًا محافظ من اقتصادات متعددة من أقاليم العالم. وبالتالي، فإن هذا النوع من التنويع يقلل من المخاطر المرتبطة بالركود الاقتصادي الذي قد يحدث في أي وقت أو منطقة في العالم.
التنويع المركز	بعكس التنويع الأفقي والتنويع العمودي، فإن هذا النوع من التنويع يتم من خلال: استهداف زبائن جدد يكونون مشابهين للزبائن الحاليين، وذلك من خلال منتجات جديدة موجهة لنفس الشريحة من العملاء. استهداف زبائن مشابهين للزبائن الحاليين أيضًا، ولكن بمنتجات جديدة ومتقاربة تكنولوجيًا مع التكنولوجيا الأصلية المستخدمة.
التنويع التكتلي	التنويع التكتلي هو وسيلة فعّالة لنمو الشركات والمؤسسات. يهدف إلى زيادة المبيعات والأرباح مع الحفاظ على الأنشطة التسويقية الحالية .وقد يتضمن هذا إيقاف إنتاج المنتجات السابقة وتوسيع العرض ليشمل منتجات جديدة غير مرتبطة بالمنتجات الحالية. هذا النوع من التنويع يسمح للشركة بالوصول إلى أسواق جديدة وجذب عملاء جدد، مما يعد أمرًا مهمًا لنجاح الشركة. يتطلب التنويع التكتلي استثمارًا ماليًا كبيرًا من أجل اكتساب شركات جديدة أو إنشاء منتجات وخدمات جديدة .كما أنه يحمل مخاطر ويتطلب وقتًا طويلاً للبحث والتطوير، بالإضافة إلى إقامة علاقات عملاء جديدة، مما يجعل إدارته تحديًا.

التنويع ذو صلة	التنويع المرتبط يتضمن تعديلات طفيفة على المنتجات والتكنولوجيا التصنيعية الحالية، مع قيام المؤسسات بدخول مجالات عمل جديدة تتعلق استراتيجيًا بمجالاتها الحالية. بشرط أن يكون النشاط الجديد مرتبطًا بقدراتها الحالية مثل التكنولوجيا وشبكات القيمة. يهدف التنويع ذو الصلة إلى تحقيق عوائد أعلى على الاستثمار من خلال زيادة الإيرادات أو تقليص التكاليف أو الاستثمارات المنسوبة.

Source: Ndjambou, Paterné Djamboul, ***diversification économique territoriale : Enjeux déterminants, Stratégies, modalités, conditions et perspectives*** « thèse de doctorat, non publie, endéveloppement régional ; université de Québec, France, 2013, p84 ,

ثالثا : العوامل المؤثرة في التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، تتأثر بجملة من العوامل البنيوية والهيكلية التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. فالانتقال من اقتصاد ريعي قائم على مورد واحد إلى اقتصاد متنوع يتطلب توفر بيئة ملائمة على عدة مستويات، تشمل السياسات الاقتصادية المعتمدة، كفاءة المؤسسات، جودة البنية التحتية، توفر رأس المال البشري، ومستوى الانفتاح على الاقتصاد العالمي. كما تلعب العوامل الجغرافية والديموغرافية دورًا في تحديد توجهات التنويع وإمكاناته.

وتكتسي دراسة هذه العوامل أهمية بالغة لفهم الإطار الذي يُسهم في إنجاح أو عرقلة مسار التنويع، مما يسمح بوضع سياسات أكثر فعالية واستهدافًا في السياقات الوطنية المختلفة، ومنها الحالة الجزائرية.

3-1 محددات التنويع الاقتصادي

يقوم التنويع بدور هام في النمو والتطور الاقتصادي،غير أن تحقيقه يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي لها تأثير في نجاحه أو فشله، والتي تمثل حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي سنة 2006 فيما يلي:[1]؛

تتمثل العوامل المؤثرة في التنويع الاقتصادي في مجموعة من الجوانب الرئيسية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. العوامل المادية تشمل الاستثمار ورأس المال البشري، حيث يعتبر كلاهما أساسيين لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة. السياسات العمومية مثل السياسات المالية، التجارية والصناعية تلعب دوراً مهماً من خلال تأثيرها على تطوير القاعدة الصناعية وتعزيز النشاط الاقتصادي .المتغيرات المؤسسية تتعلق بالبيئة الاستثمارية، البيئة المؤسسية والقانونية، بالإضافة إلى الوضع الأمني، حيث تشكل هذه العوامل الدعائم التي تؤثر في قرارات الاستثمار

[1] ***تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع، 2006، على الرابط :***

Consullté 25/01/2025 ;http://www.uneca.org/publication/economic-report-africa-2006,.

والتنمية. الوصول إلى الأسواق يعنى بمدى الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، بما في ذلك القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتيسير الوصول إلى التمويل .دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني يعد من العوامل الحيوية التي تؤثر في التنويع، حيث يشكل المحرك الأساسي للنمو في العديد من القطاعات. توفر الخدمات المساندة مثل التعليم، التدريب والخدمات الصحية تعد من العوامل التي تساهم في رفع معدلات الإنتاج وتحسين مستوى العمل. توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات، الاتصالات وغيرها، تعد من الأسس الهامة التي تدعم عمليات التنويع وتزيد من كفاءة الاقتصاد الوطني.

2-3 مبررات التنويع الاقتصادي

يحقق التنويع الاقتصادي مزايا متعددة وذلك من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل الإنفاق العام للبلد وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض هيكل الإنتاج، لأنه عندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي محدد سواء كان سلعة استخراجية مثل (النفط والغاز الطبيعي) أو سلعة زراعية مثل البن والأرز.... وغيرها) فان أي انخفاض يحدث في أسعاره سيؤدي إلى حدوث مخاطرة كبيرة في هيكل الإنتاج، وعلى العكس من ذلك فان تنويع الإنتاج يسمح بتقليل مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد[1]؛.

يمتاز الاقتصاد المتنوع بتوفير الحماية الأزمة ضد مخاطر المرض الهولندي وتحدث هذه الظاهرة عندما تفرط الدول المنتجة للنفط في استخدام مواردها الطبيعية، بما في ذلك النفط من أجل زيادة حجم الصادرات حيث يؤدي ذلك إلى تدفق النقد الأجنبي والذي بدوره يرفع من قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية وهو ما ينعكس في ارتفاع أسعار السلع المحلية وانخفاض القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات غير النفطية[2]؛

يؤدي التنويع في القطاعات الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية بالإضافة إلى استيعاب أكبر لرأس المال البشري(العمالة)على عكس القطاع الاستخراجي الذي يعتمد على كثافة راس المال كما أنه عادة ما يستخدم العمالة الأجنبية، وعليه فان التنويع يضمن توفير فرص العمل المحلية، ويستقطب المهارات والكفاءات المحلية، كما يساهم في تقليل البطالة[3]؛

التنويع الاقتصادي يجعل قطاع التجارة الخارجية أكثر استقرارا من حيث الوارداتحيث لوحظ أن الدول المنتجة للنفط تستورد كل شيء ماعدا النفطمما يعرضها لمجموعة من الأخطار أهمها احتمال الغاء بعض الواردات الأساسية في حالة حدوث توترات سياسية مع الدول المصدرة لتلك السلع والخدمات[1]؛

---

[1] مايح شبيب الشمري وآخرون،***الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)، الطبعة الأولى***، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ،2018، ص72 ،

[2] HayderTuama, Economic Diversification and oil Revenues in the Arab Gulf Countries-the case of saudiArabi ,journal of Economic and Developementsstudies,American Research Institute for policy development United States of America,2018,December,vol 06,n°04,p 04 ,

[3] سمية بوران علي حمزة ***البلدان الغنية بالموارد النفطية بين ضرورة التنويع الاقتصادي واستمرار الاعتماد على القطاع النفطي***:حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة ابن باديس مستغانم(الجزائر) ،2021، أبريل، المجلد04، العدد01، ص ص1 – 135 . تاريخ الاطلاع 25:/01/2025 ،

زيادة القيمة المضافة من خلال تعزيز التنويع الرأسي للروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث أن ناتج أحد القطاعات سيشكل المدخلات الإنتاجية لقطاع اخر، ويساعد التنويع أيضا في خلق فرص العمل، وبالتالي ارتفاع دخول عوائد عمال عوامل الإنتاج ومن ثم استقرارها، ونتيجة لذلك تزيد القيمة المضافة والمحلية[2]؛

الحدمن خطر الانكشاف الاقتصادي الناجم عن الاعتماد على سلعة تصدير واحدة بدلا من قاعدة تصدير متنوعة تسمح بمزيد من الاستقرار في العائدات ومن ثم الاستقرار في عملية التخطيط، وبالتالي تمكينالنمو الاقتصادي والتنمية كما يمكن للتنويع الاقتصادي المساعدة في خلق تجارةخارجية أكثر توازنافيما يتعلق بجانب الواردات[3]؛

يساعد التنويع الاقتصادي على تعزيز التكامل الاقتصادي وزيادة الوفورات الداخلية عن طريق تقوية الروابط بينالقطاعات الاقتصادية، ونعني بفكرة التكامل هنا اعتماد قطاع اقتصادي على قطاع اخر في نموهومثال ذلك اعتماد الصناعة على الزراعة لتوفير المواد الأولية والزراعة على الصناعة لتزويدها بالأسمدة وأشياء أخرى، كما تعني الوفورات الداخلية أن للقطاع مصدر يزود القطاع الآخر بالمنتجات التي يحتاجها[4]؛

يساعد على توفير الأمن الغذائي الذي تحتاج اليه الدولة باستمرار،خاصةأثناء حالات الطوارئ والحروب وكذلك ما تتعرض له العلاقات الدولية بين الدول من خلافات وتوترات وكذا المقاطعات والعقوبات الاقتصادية، ويقودنا ما سبق إلى استنتاج مفاده أن التنويع الاقتصادي يزيد من مساهمة القطاعات غيرالنفطيةفي الاستثمارات والصادرات والإنتاج والمساعدة على مرونة اقتصاد البلاد في مواجهة الصدمات الخارجية[5]؛

ان التنويع الاقتصادي يقلل من حجم المخاطر الناجمة عن انخفاض الصادرات بالنسبة للدولذات درجة محدودة من التنوع الاقتصادي وتلك التي تعتمد على مورد واحدحيث تتقلص قدرة الدولة على تمويل الواردات أو عملية التنمية الاقتصادية، عندما تنخفض أسعار السلع المصدرة، وعليه تنخفض عائدات النقد الأجنبي من الصادرات ويظهر ذلك من خلال الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي أعقب ارتفاع المعروض النفطي في السوق العالمية، والذي تسبب بدوره في انخفاض الطلب على النفطوبالتالي انخفاض صادراته[6]؛

---

[4] مايحشبيبالشمريوآخرون،مرجعسبقذكره،ص 77 ،

[2] ايهاب علي داود ***تحليل وقياس العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية ARDL العراق حالة دراسية*** (1990-2019) مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء(العراق) 2021 ديسمبر، المجلد ،10 العدد ،40 ص 129 ،

[3] سامي عبيد التميمي،***عدنان فرحان الجوارين التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية. 2030***، مجلة الاقتصاد الخليجي جامعة البصرة (العراق)، 2018، ديسمبر، المجلد 34، العدد38، ص 27 ،

[1] يحيى محمود حسن البوعلي، نور علي شعبان، ***دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العرا***ق، الطبعة الأولى، العراق مركز الرافدين، للحوار، 2020 ص17 ،

[5] مايح شبيب الشمري احمد عبد الرزاق عبد الرضا ***ضرورة التنويع الاقتصادي في العراق مجلة الكوت لاقتصاد والعلوم الإدارية*** جامعة واسط(العراق) 2016 المجلد 01 العدد 24 ص6 ،

[2] كريمة جحنين ***نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري*** خلال الفترة (2000-2018) أطروحة دكتوراة تخصص الإدارة المالية للمؤسسات الجزائر جامعة جزائر 3 2020-2021 ص 117 ،

يساهم التنويع الاقتصادي في تقليل المخاطر وعدم القدرة على التنبؤات التي يواجهها الاقتصاد بسبب الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة رئيسية واحدة فقط[1]؛

وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي، وكذا تقليص الاعتماد على مجالات النشاط الاقتصادي التي قد تتأثر بالتقلبات والدورية والصدمات الخارجية، كما يعمل التنويع على زيادة مرونة سوق العمل ورأس المال، ويقدم أيضا أنشطة اقتصادية مختلفة في شكل وفورات الحجم والنطاق[2]؛

المطلب الثالث:مؤشر قياس التنويع الاقتصادي والسياسات الاستراتيجيةالداعمةله

قياس التنويع الاقتصادي خطوة أساسية لفهم مدى اعتماد الدولة على مورد واحد أو تنوع مصادر دخلها. من بين أبرز المؤشرات المستخدمة: مؤشر هيرفيندال-هيرشمان(HHI) ، ومؤشر تنوع الصادرات، إلى جانب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي. تساعد هذه المؤشرات صناع القرار في تحديد مواطن الضعف والفرص داخل الاقتصاد.

وفي المقابل، تعتمد الدول على سياسات استراتيجية داعمة للتنويع مثل: دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة، تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير التعليم والبحث، وتحسين مناخ الأعمال. وتُعتبر هذه السياسات ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

1-4 مؤشرات قياس التنويعالاقتصادي

إن درجة تنوع اقتصاد بلد معين تتحدد بناءا على جملة من المقاييس والمؤشرات منها ما هو متعلق بأداء الاقتصاد الكلي وأخرى مرتبطة بالتجارة الخارجية، إذ يمكن تقسيم مؤشرات التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين حسب الأداء الاقتصادي الكلي ودرجة التركيز الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية.

1-1-4 مؤشرات التنويع المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:**وتدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تزايد وانخفاض مساهمة هذه القطاعات فيه عبر الزمن، بالإضافة إلى قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما يتيح توافر البيانات لذلك.
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط:**حيث يعمل التنويع الاقتصادي على الحد من حالة عدم الاستقرار هذه بينما مع مرور الزمن.

---

[1] مايح شبيب الشمري وآخرون،***الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)***، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 2018، ص74-75 ،

[4] جلول بن با، ***لتنويع الاقتصادي القطاعي واثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول: الجزائر الإمارات والسعودية خلال الفترة: 1996-2016*** أطروحة الدكتورة تخصص نقود ومالية أدرار، جامعة احمد دارية 2018-2019 ص19 ،

- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس تغيرات التكوين القطاعي للناتج الإجمالي.
- **توزيع الملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة وإسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي والإجمالي العمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.
- **تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** وذلك لان أحد أهداف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ومن المؤشرات الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في إيجاد مصادر جديدة لإيرادات غير النفطية.
- **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي مع العلم أن التغيرات قصيرة الأجل في الأسواق الدولية في هذا المؤشر تكون مضللة إذ يمكن تترتب عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدولة النفطية لان التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض تزايد مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

2-1-4 مؤشرات التنويع المتعلقة بالتجارة الخارجية: وتشمل المؤشرات التالية:

- **مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي:** ويتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب وهو مؤشر التنوع الاقتصادي، ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، حصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة[1]؛
- **مؤشر تنويع وتركيز الصادرات السلعية:** إن اغلب المؤشرات السابقة تعبر عن درجة التنوع الاقتصادي للبلد المعني، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وحتى نتمكن من إجراء عمليات مقارنة فيما يخص دجة التنويع الاقتصادي بين دول مختلفة أو نفس الدولة خلال فترات مختلفة عناك مقياسين يمكن اعتمادهما لمعرفة مدى التنوع الاقتصادي للبلد المعني وهما يندرجان تحت مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية، ويشمل نوعين من المؤشرات هما:[2]؛

مؤشر التنويع (مؤشر الاونتكادUNCTAD)

[1] مؤتمرالامم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، (قائمة بأقل البلدان نموا) ،2014، على الرابط :
consulté le 26/01/2025 ,http://www.un.org/arbic/conferences/ldc3/list.htm,

[2] Mustapha Babiker,(Economicdiversfication in GCC : prospects and challenges,Arbes planning Intitute),Kuwait,pp 15-16,article sur l'intrnet sur le site :http://unfccc.int/files/adaptation/adverseeffects and responsemeasures art 48/application/,consulté le 01/02/2025 ,

مؤشر هيرشمان(HIRSHMAN)

1.مؤشر التنويع (مؤشر الاونتكاد UNCTAD):إن الصيغة الرياضية له كما يلي

$$di = \left| \frac{wkX}{\mathrm{wX}} - \frac{\mathrm{ikX}}{\mathrm{iX}} \right| \sum_{k=1}^{n} \frac{1}{2} \ldots\ldots\ldots\ldots 1.1$$

مؤشر التنويع من بين أهم المؤشرات التي تعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لقياس درجة تنوع هيكل الصادرات في الدول. ويُستخدم هذا المؤشر لمقارنة بنية صادرات دولة ما ببنية الصادرات العالمية، وكلما اقتربت بنية صادرات الدولة من البنية العالمية، اعتُبر اقتصادها أكثر تنوعًا.[1]

الصيغة الرياضية للمؤشر:

شرح الرموز:

D_i: مؤشر التنويع الاقتصادي للدولة.

X_{ik}:قيمة صادرات الدولة من المنتج.

X_i :إجمالي صادرات الدولة.

X_{uk} :قيمة الصادرات العالمية من المنتج.

X_w :إجمالي الصادرات العالمية.

تفسير المؤشر:

يأخذ المؤشر قيمة بين 0 و1.

- إذا اقترب من 0: فهذا يعني أن هيكل صادرات الدولة يشبه إلى حد كبير هيكل الصادرات العالمية، أي أن الاقتصاد متنوع.
- إذا اقترب من 1: فهذا يدل على اعتماد الدولة على عدد محدود من المنتجات، أي أن الاقتصاد غير متنوع.

أهمية المؤشر:

يُستخدم هذا المؤشر لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية، وقياس مدى تقدم الدول في مسار تنويع الصادرات، مما ينعكس على قدرتها في تقليل المخاطر الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية.[2]

2.مؤشر هيرشمان (HIRSHMAN):يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

[1]UNCTAD. (2019). *Indicators Explained #3: Export Product Concentration Index*. UNCTAD/STAT/IE/2019/1. Retrieved from https://unctadstat.unctad.org/EN/IndicatorsExplained/statie2019d1_en.pdf.consulte le 01/02/2025 ,

[2]UNCTADstat(2019) Data Centre: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/reportInfo/US.ConcentDiversIndices . Consulté le 01/02/2025 ,

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2 - \frac{1}{\sqrt{N}}}}{1-\frac{1}{\sqrt{N}}} \qquad \text{.....(2-1)}$$

حيث:

H:مؤشر هيرشمان

x_i : صادرات السلعة i

X : إجمالي الصادرات

n: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

ومن خلال مؤشر هيرشمان يمكن التمييز بين حالتين هما:

إذا كانت قيمة المؤشر H=0 فان ذلك يدل على تنوع كبير أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.

أما إذا كانت قيمة المؤشر H=1 فان ذلك يدل على تركيز كبير حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط.

1-4 السياسات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي

تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي من الأدوات الهامة التي تلعب دورًا كبيرًا في معالجة الاختلالات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد نحو المسار الصحيح. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تطوير سوق العمل، وتحسين مستوى المعيشة. ومن أبرز هذه السياسات:

1-2-4 سياسة الخصخصة

تُعد الخصخصة واحدة من أدوات السياسات المتاحة لإدارة الاقتصاد الكلي، وقد برزت الدعوات إليها في إطار التحول الاستراتيجي للتنمية من النموذج الحكومي التقليدي إلى النموذج الحر الذي يعتمد على آليات السوق .

تعني الخصخصة تحويل أو بيع بعض ممتلكات القطاع العام أو إسناد الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص. ويمكن أن تتم عمليات النقل بشكل دائم أو مؤقت لفترة زمنية محددة، وقد يكون النقل جزئيًا أو كليًا عبر بيع المشاريع بالكامل للقطاع الخاص[1]؛

إن دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على مستوى الكفاءة والقدرة على إدارة الموارد الإنتاجية المختلفة في ظل ظروف اقتصاد السوق المتغيرة. إن زيادة مساهمة القطاع الخاص وتطوير مؤسساته يسهمان في تعزيز اقتصاد السوق وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من حيث التملك، التشغيل، التجارة، والمنافسة . وبالتالي، يؤدي ذلك إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، مما يساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الشاملة[2]؛

[1] أمال السنوسي ***الخصخصة وآثارها الاقتصادية***، ط 1ن دار البداية ناشرون وموزعون عمان 2014 ص 27 ،

[2] حامد عبد الحسين خضير، ***الموجز في التنويع الاقتصادي***، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ط1، كربلاء ،2021ص 61 ،

غالبًا ما تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها المالية من خلال خصخصة مؤسساتها العامة، حيث تسهم هذه العملية في تقليل الأعباء المالية الناجمة عن دعم هذه المؤسسات، مما يساعد في تحقيق استدامة مالية على المدى الطويل. تقوم الدولة بتمويل نقل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى إلغاء الدعم المقدم لهذه الشركات والمؤسسات، ويُوجد مصادر دخل جديدة ومستدامة للإيرادات العامة، ما يسهم في تحقيق التوازن في الأوضاع المالية الحكومية .وقد أصبحت الخصخصة جزءًا من متطلبات المؤسسات المالية الدولية لتعزيز إمكانيات نجاح خطط الاستقرار المالي، والتي تهدف إلى تقوية المال العام والسيطرة على العجز في ميزانيات الدول النامية ومعالجة اختلالات التوازن الخارجي، مثل العجز في الحساب الجاري .

تؤثر الخصخصة إيجابيًا على الوضع المالي للدولة من خلال زيادة الإيرادات وإعادة توجيهها بفعالية. كما تساعد في خفض معدل نمو الدين العام وتقليل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. إلى جانب ذلك، تسهم الخصخصة في توسيع القاعدة الضريبية، حيث تصبح المشاريع والشركات المملوكة للدولة مصادر جديدة للعائدات الضريبية بعد خصخصتها .

علاوة على ذلك، فإن خصخصة قطاعات البنية التحتية تولد إيرادات متنوعة، مثل الرسوم المتعلقة بالخدمات العامة كرسوم المرور والإدارة التجارية. وتعد الخصخصة واحدة من السياسات الفعالة التي تستخدمها الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى توسيع النشاط الاستثماري، وينعكس إيجابيًا على تنوع الإيرادات، بما في ذلك الإيرادات الضريبية[1]؛

تتنوع الأهداف المرجوة من تطبيق سياسة الخصخصة، وتختلف من بلدٍ لآخر بناءً على الاحتياجات والظروف الاقتصادية لكل دولة. ومع ذلك، تتفق السياسات العامة للخصخصة على تحقيق الأهداف التالية[2]؛

تعزيزالكفاءة الاقتصادية وتشجيع المنافسة :تهدف الخصخصة إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية للمشاريع من خلال زيادة الإنتاج من حيث الكم والنوع، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية أمام المنتجات المثيلة.

إعادة تحديد دورالحكومة :من خلال إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، بحيث يحصل القطاع الخاص على دور أكبر في النشاط الإنتاجي للاقتصاد الوطني، بينما تنحصر مهام الحكومة في الإشراف والمراقبة لضمان استقرار وجودة النشاط الاقتصادي.

تقليل الأعباء المالية المخصصة للمشروعات الحكومية :يساعد تطبيق الخصخصة على تخفيف الضغط عن الموازنة العامة للدولة من خلال تقليل الإنفاق على المشاريع غير المربحة، بالإضافة إلى تقليل الديون العامة عبر الاستفادة من العوائد المالية الناتجة عن بيع أصول القطاع العام.

[1] خالد جميل ***كامل و اقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسة التحول في العراق***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، ص30 ،

[2] رحيق حكمت ناصر، ***فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي*** "دراسة تحليلية" رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة الجامعة المستنصرية، 2013 ص32 ،

تحرير الأموال لتمويل القطاعات الأخرى :يهدف هذا إلى توجيه الموارد المالية نحو القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، إما لارتفاع مخاطرها، أو لحاجتها إلى استثمارات ضخمة تفوق قدراته، أو بسبب عدم جدواها الاقتصادية على المدى القصير.

تعبئة الموارد المحلية :تسعى الخصخصة إلى تشجيع المدخرين المحليين على الاستثمار وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل المشاريع الاقتصادية، مما يعزز من استدامة النمو الاقتصادي ويقلل من الأعباء المالية.

توسيع القاعدة الملكية :من خلال زيادة حصة القطاع الخاص في ملكية الأصول العامة، مما يؤدي إلى تعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ورفع دوره في تنمية الاقتصاد الوطني.

2-2-4 سياسة الاستثمار الأجنبي

يعتبر موضوع الاستثمار من القضايا التي حظيت بأهمية خاصة ومتميزة في الدراسات الاقتصادية، وذلك لكونه من أبرز محركات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فضلاً عن دوره الأساسي في تحفيز الطلب الكلي. تولي دول العالم عناية كبيرة بموضوع الاستثمار بوصفه أحد الركائز الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث تسعى من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة مختلف السبل وتطوير الوسائل المتاحة لجذب المستثمرين وتنفيذ المشاريع المختلفة، لما لذلك من آثار إيجابية على التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

كما أن ارتفاع مستوى الاستثمار يُسهم في تعزيز قدرة المجتمع على استغلال موارده الاقتصادية غير المستغلة بشكل كامل، ويؤدي إلى تحسين قدراته في استخدام المهارات الفنية وتطبيق التقنيات الإنتاجية الحديثة، مما يُسهم بدوره في تحقيق التنويع الاقتصادي.[1]؛

وفيما يتعلق بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عرّفته منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه استثمار طويل الأجل يتمثل في امتلاك أصول إنتاجية تتيح للمستثمر نفوذاً مباشراً في ملكية المشروع وإدارته. يُشترط أن تكون نسبة الملكية الأدنى للاستثمار الأجنبي المباشر 10%، مع اختلاف الحد الأقصى بناءً على السياسات الاقتصادية للدولة المستقبلة لهذه الاستثمارات[2]؛

من الطبيعي أن يكون لكل من المستثمر والدولة المضيفة أهداف ودوافع تدفعهما إلى العمل المشترك لتحقيق مصالحهما. وتسعى الدولة المضيفة إلى اتخاذ العديد من التدابير الإدارية والقانونية لتشجيع المستثمرين على القيام بعملية الاستثمار. وفيما يلي أبرز الأهداف والدوافع التي تحقق المصالح المشتركة[3]؛

---

[1] خميس خلف موسى الفهداوي، مازن عيسى الشيخ راضي، ***التنمية الاقتصادية***، دار الكتب والوثائق بغداد ،2000، ص.219 ،

[2] كاظم احمد البطاط، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، ***البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي***، ط،1 دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان،2016 ص 15، 16 ،

[3] موفق احمد، حلا سامي خضير ، ***خيارات الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية*** (دراسة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 80، 2010، ص 142 ،

- **الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتطور الإداري:** حيث تتميز الدول المتقدمة بالتكنولوجيا المتطورة والخبرات الإدارية النادرة، مما يتيح للدولة المستقبِلة نقل هذه الخبرات وتوظيفها لتحسين الكفاءة .

- **جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار:** يساهم ذلك في تقليل معدلات البطالة وزيادة فرص العمل، من خلال توظيف أعداد كبيرة في المشاريع التي يتم إنشاؤها .

- **زيادة نسبة الصادرات وتحسين الميزان التجاري :** خصوصاً عندما تُوجه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير .

- **دخول الأسواق الدولية وتعزيز العلاقات التجارية:** إذ تُساعد الاستثمارات الأجنبية في فتح أسواق جديدة وتعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي، مما يدعم تطوير العلاقات التجارية الدولية .

- **تدريب القوى العاملة المحلية:** يتم ذلك من خلال رفع كفاءة العاملين في الجوانب الفنية والإدارية واستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة .

- **إقامة قاعدة إنتاجية متكاملة:** يُسهم ذلك في دعم الاقتصاد الوطني عبر توسيع قاعدة المنتجات وتنويعها، وإعادة هيكلة الاقتصاد لزيادة كفاءته ومرونته[1]؛

3-2-4 سياسة الإصلاح المالي

يعد تأسيس قطاع مالي متطور وفعّال في تعبئة المدخرات وتوظيفها توظيفًا سليمًا، مع تطوير الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت صناعية، خدمية، أو زراعية، أمرًا في غاية الأهمية لدعم استراتيجيات التنويع الاقتصادي .

و تعتبر السياسة الضريبية واحدة من أهم أدوات الإصلاح المالي التي تستخدمها الحكومة لتمويل موازناتها العامة. إذ تعتمد الضريبة على إيرادات مالية تُحصّلها الحكومة بدون مقابل مباشر من المؤسسات أو الأفراد، بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تنبع من رؤى السياسات الحكومية في إدارة الدولة[2]؛

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة. وعلى الرغم من التطور الملحوظ في دور الضرائب، إلا أنها تظل الأداة الأساسية في توفير الموارد العامة، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرتبطة بها. يمكن تلخيص أبرز هذه الأهداف كما يلي[3]؛

---

[1] بلعما أسماء، "***دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر***"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2018، ص 27 ،

[2] عادل العلي، "***المالية العامة والقانون المالي والضرائب***" ، الطبعة الثانية، دار النشر: أثر النار والتوزيع، 2011، ص 265 ،

[3] بلعما أسماء، "***دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر***"، مرجع سبق ذكره، ص82 ،

تحقيق النمو الاقتصادي: يتم ذلك من خلال تقديم امتيازات ضريبية، مثل تقليص معدل الضريبة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية التي يسعى البلد لتعزيز معدل نموها.

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير المجتمع. يمكن تلخيص أبرز هذه الأهداف كما يلي:

زيادة سرعة التطور التكنولوجي: تؤثر السياسة الضريبية في تسريع التطور التكنولوجي من خلال تحفيز استخدام تقنيات متقدمة، وتقديم امتيازات ضريبية تساعد على تخفيض التكاليف المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية.

تحقيق التنويع الاقتصادي: تساهم السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع النمو والاستقرار في القطاعات المختلفة. تساعد السياسة الضريبية في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية عبر تقديم ضرائب منخفضة لقطاعات معينة تشجع الدولة على تطويرها.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعمل السياسة الضريبية على استقرار الاقتصاد عن طريق تعديل معدلات الضرائب لمواجهة الركود الاقتصادي أو التضخم. وتهدف إلى تحسين مرونة النظام الضريبي بما يتناسب مع قدرات المجتمع.

تشجيع الاستثمار: تهدف السياسة الضريبية إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، من خلال تخفيض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية التي تدعمها.

إعادة توزيع الدخل: تُستخدم السياسة الضريبية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع. تسهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يعزز التوازن الاقتصادي[1]؛

[1] خليل إسماعيل عزيز، كاظم مدن، "***السياسات الضريبية في العراق بين الواقع والطموحات***: الضرائب المباشرة نموذجاً"، للمدة (2004-2019) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلة 17 العدد 56 2021 ص 494 ،

الشكل رقم (1-1): أهداف السياسات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي

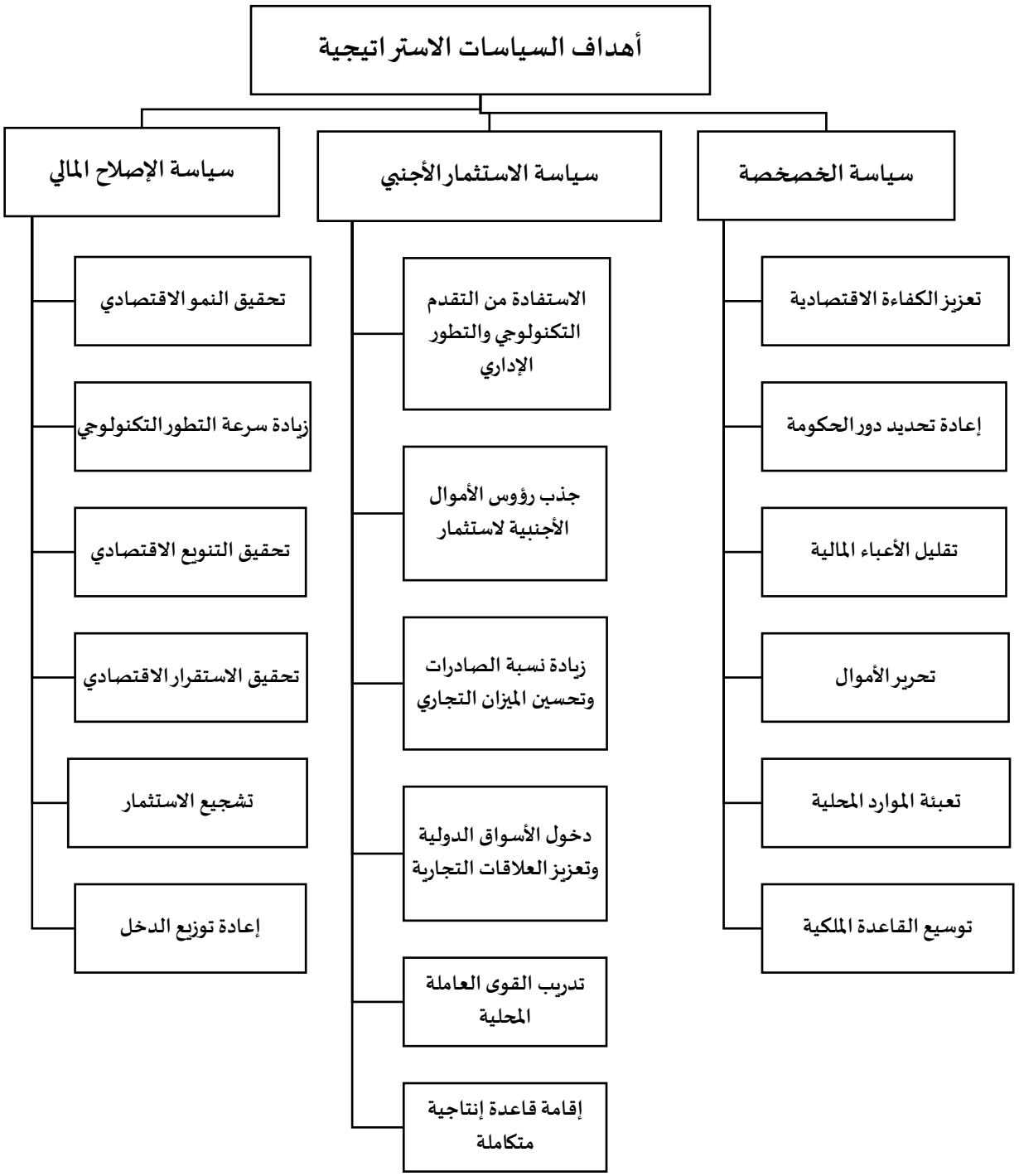

من إعداد الطالب بالاعتماد على المطلب الثالث .

المبحث الثاني : مفاهيم مختلفة حول التنويع في مصادر الدخل

يمثل التنويع في مصادر الدخل أحد المحاور الجوهرية في السياسات الاقتصادية الحديثة، لكونه يعكس قدرة الاقتصاد على الانتقال من الاعتماد الأحادي إلى بنية أكثر توازنًا وشمولًا. وقد تعددت المفاهيم المرتبطة بهذا التنويع، حيث يُنظر إليه تارة كخيار استراتيجي لمواجهة تقلبات السوق العالمية، وتارة أخرى كآلية لتعزيز النمو طويل الأجل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات غير التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي. ويهدف هذا التوجه إلى تقليص الهشاشة الاقتصادية، وتحقيق استقرار مالي وتنموي، عبر خلق مصادر دخل بديلة ومستدامة تضمن استمرارية النشاط الاقتصادي حتى في ظل الأزمات.

المطلب الأول: تعريف التنويع في مصادر الدخل

مصطلح التنويع في مصادر الدخل أو التنويع الاقتصادي يرتبط أساسا بالدول ذات المصدر الوحيد غير المستديم حيث نجد هذه الأخيرة تهدف دائما إلى إثراء المجموعة السلعية والخدماتية التي تتشارك في تكوين الناتج الوطني الإجمالي وجعله أكثر تنوعا وثراءا وكذا تنويع مصادر الموازنة العامة للوقوف ضد أي خلل في أحد الموارد أو انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية حيث أعطيت لهذا المصطلح عدة تعاريف:

01-يقصد بالتنويع في مصادر الدخل إنتاج الدولة وتصديرها لمجموعة واسعة من المنتجات ويتضمن كذلك تنويع الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم والمعنى الواسع فالتنويع في مصادر الدخل يعني أن البلد ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[1]؛

02-التنويع في مصادر الدخل عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار مداخيل النفط[2]؛

03-هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخلوهذا لتعريف للتنويع في مصادر الدخل يستهدف تخفيض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هده العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية لأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[3]؛

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي يقصد به تنويع مصادر الدخل تعزيز القاعدة الإنتاجية إثراء مساهمة القطاعات الإنتاجية سواء السلعية أو الخدماتية في الناتج المحلي الإجمالي توسيع دائرة السوق الوطنية والدولية وتحقيق انفتاح تجاري على العالم بمنتجات مختلفة وذلك بما يخلص الاقتصاد من خطورة الاعتماد على مورد واحد.

---

[1] اسماعيل محمد بن قانة، ***اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)***، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2012 ،

[2] بوشول السعيد وآخرون ***المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي-***دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 07/ ديسمبر2017،

[3] سفيان قمومية، ***رؤوس الأموال الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي*** النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر 2017 ،

المطلب الثاني: أهداف وعوامل نجاح تنويع مصادر الدخل

أصبح تنويع مصادر الدخل خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد المفرط على قطاع أو مورد واحد كالمحروقات في حالة العديد من الدول الريعية من خلال تطوير قطاعات بديلة قادرة على خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. غير أن نجاح هذا المسار يظل رهينًا بجملة من العوامل المتداخلة، من بينها وضوح الرؤية الاقتصادية، وتوافر بيئة مؤسساتية فعالة، وتنمية رأس المال البشري، فضلاً عن تبني سياسات اقتصادية مرنة ومتكاملة.

اولا : اهداف التنويع في مصادر الدخل

تهدف استراتيجية التنويع في مصادر الدخل إلى خلق قطاعات إنتاجية متنوعة تعمل على زيادة الدخل القومي فضلا عن تقليل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجماليكون هذه العملية هي من اهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها من اجل الحصول على إيرادات مالية متنوعةفحسب الأفق الزمني لعملية التنويع الاقتصادي في مصادرالدخلنجد هدفين[1] ؛

1) **على المدى القصير:** يكون هدف استراتيجية التنويع في مصادر الدخل في المدى القصير هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي: النفط(اذا كانت الدولة تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل) ، وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن العائدات التصديرية الأخرى .

2) **على المدى الطويل:**إن هدف هذه الاستراتيجية على المدى الطويل هو استخدام العوائد المالية المكتسبة من القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخري أي أن القطاع الرئيسي قد يتم الاعتماد عليه ليكون في المستقبل وسيلة لإحداث التنويع في مصادر الدخل وتحفيز النمو في قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة و التجارة والخدمات بل حتى في قطاعات معدنية كالغاز والمعادن والفوسفات.

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي،***حسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد***، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009 ،

لشكل رقم(1-2) :أهدافالتنويعفيمصادرالدخل

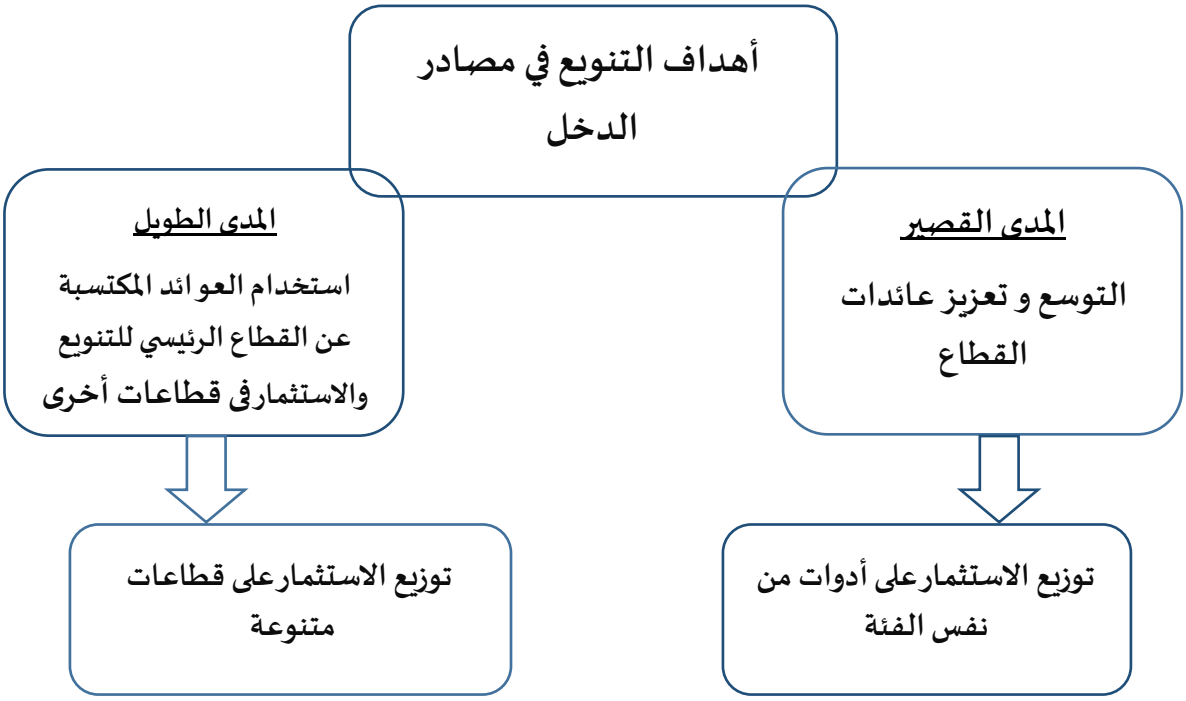

من إعدادالطالب بالاعتمادعلى المطلب الثاني .

ثانيا : عوامل نجاح استراتيجية التنويع في مصادرالدخل

معظم دول العالم سواء الريعية أو غير الريعية عمدت إلى تنويع مصادر الدخل في اقتصادياتها وهياكلها الإنتاجية لديها حيث تمكن البعض منها في تحقيق ذلك في حين فشل البعض الآخر، والملاحظ أن أكثر الدول نجاحا هي التي لا تمتلك على ثروات طبيعية التي تمكن معظمها في الوصول إلى درجة التنويع المثالية، فبالاعتماد على هذه التجارب الناجحة يمكننا استنتاج بعض العوامل المشتركة لديها التي أدت إلى نجاح استراتيجية التنويع في مصادر الدخل التي من بينها: [1] ؛

- توسيع نطاق الإنفاق الحكومي لتدعيم القطاعات الإنتاجية التي تؤثر في تنويع الصادرات.
- ضرورة اعتماد الحكومات على إدارة فعلة وذات مصداقية تقوم بدراسة كل النواحي والأخطار الممكن الوقوع فيها جراء التنمية والتنويع بوضع سياسات واستراتيجيات مبنية على معلومات وبيانات للتطوير والتغيرات الداخلية والخارجية لصنع القرارات المناسبة وفق القدرات المتوفرة.
- ضرورة إدارة سياسة الصرف لتفادي ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية جراء التغيرات والاستراتيجيات الجديدة.
- عدم تجاهل الدور الكبير الذي يلعبه قطاع العلوم والتكنولوجيا في ضمان تحقيق التنويع في مصادر الدخل بكل أشكاله.

[1] البنك الدولي .(2023) *.ما الذي يدفع نجاح التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد؟*تم الاسترجاع من : https://documents1.worldbank.org/curated/en/099011409112372304/pdf/IDU08045dfc90b792042730a3570eaaa60d467c1.pdf تاريخ الاطلاع 03: /02/2025 ،

- وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية وفق اصطلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنى التحتية والتجارة الخارجية تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد والتحرر من التبعية لمورد واحد.

المطلب الثالث : محددات التنويع في مصادر الدخل

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل استراتيجية التنويع في مصادر الدخل، حيث أوردت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة عام 2006 خمسة متغيرات أساسية يمكن أن تؤثر في عملية التوزيع في مصادر الدخل، هذه العوامل التي نؤجرها في النقاط التالية:

- **العوامل المادية:** من حيث حجم الاستثمار ونوعه وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي غالبا ما يكون له دور كبير في تسريع وإنجاح عملية التنويع في مصادر الدخل، وذلك لما يترتب عليه وفورات ومكاسب لاقتصاد المحلي أيضا تتضمن العوامل المادية راس المال البشري من حيث حجم الاستثمار فيه والاهتمام به كعنصر أساسي وفاعل في عملية التنويع في مصادر الدخل، بل انه من اهم العناصر التي يتوقف عليها نجاح أو فشل أو تباطؤ تحقيق التنويع.
- **السياسات العامة:**المقصود به كل من السياسات المالية والتجارية والصناعية، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي كما هو مخطط له
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** التركيز خاصة على سعر الصرف والتضخم.
- **المتغيرات المؤسسية:** المقصود بها مدى صلاحية بيئة الأعمال لإنجاح عملية التنويع في مصادر الدخل وذلك من حيث تطبيق شروط الحوكمة ومبدأ الشفافية سواء في منظمات الأعمال العامة أو الخاصة، وكذلك البيئة الاستثمارية السائدة ومدى توافقها اقتصاديا وتشريعيا وامنيا لجذب مزيد من الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية .
- **الوصول إلى الأسواق:** من حيث مدى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.[1] ؛

[1]**Economic Diversification in Africa(2023): A Review of Selected Countries**Documents de l'ONU+3Academia+3OECD+3

رابط الدراسة: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2011/04/economic-diversification-in-africa_g1g1209f/9789264096233-en.pdf . Consultéle : 03/02/2025 .

الشكل رقم (1-3) :محددات التنويع في مصادر الدخل

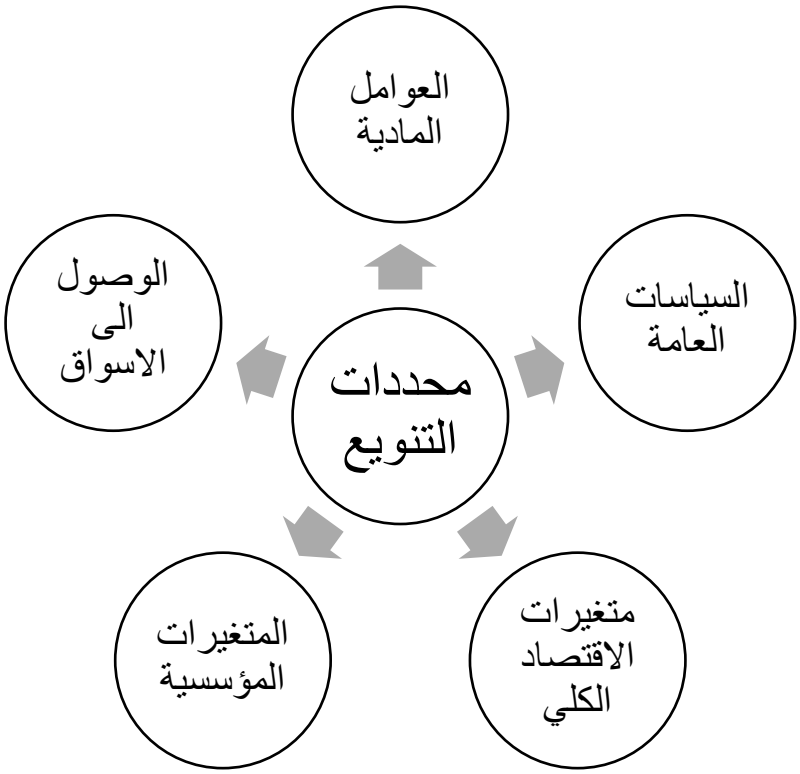

من إعداد الطالب بالاعتماد على المطلب الثالث .

المبحث الثالث : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائروآليات تفعيله

تمهيد

إن دراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر تتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، وعند دراسة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي يمكن حساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المشار اليها سابقا، كما أن لمساهمة القطاع الاقتصادي في الإنتاج الكلي أهمية كبيرة في التنويع الاقتصادي كما رأينا في مختلف مؤشرات التنويع الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المحور.

المطلب الأول : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي

لحساب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي نستعمل مجمع الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وليس مجمع الناتج المحلي الإجمالي كما استعملناه سابقا[1]. وذلك لأننا سنستعمل إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N) نستعمل هذا المعيار لمعرفة اهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة لإنتاج المحلي والإجمالي. والجدول التالي يبينلنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي:

هناك اختلاف بين الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي في المحاسبة الوطنية. فالناتج المحلي الإجمالي يتكون من الإنتاج المحلي الإجمالي مضافا اليه القيمة المضافة للخدمات الغير منتجة .ويحسب La PIB حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N) اما Le PIB فيحسب حسب نظام المحاسبة لأمم المتحدة .(S.C.E.N)

الجدول رقم(1-2) : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2000-2024

Année	Pib(دولار)	Carburants%	industrie %	agriculture%
2000	54790398570	53,331	7,19	8,395
2001	59413400924	40,815	10,345	8,886
2002	61516103406	39,767	9,261	8,413
2003	73482264191	42,04	8,64	8,457
2004	91913680985	44,981	7,861	7,722
2005	1,07047E+11	48,507	8,062	6,559
2006	1,23084E+11	50,891	8,116	6,366
2007	1,42483E+11	50,372	8,46	6,326
2008	1,80384E+11	51,616	8,821	5,55
2009	1,50317E+11	42,013	7,876	8,011
2010	1,77785E+11	45,243	9,371	7,532
2011	2,18332E+11	44,987	9,733	7,084
2012	2,27144E+11	43,195	8,559	8,027
2013	2,29701E+11	39,744	8,02	9,12
2014	2,38943E+11	38,561	9,878	9,407
2015	1,87494E+11	32,757	7,11	10,533
2016	1,80764E+11	32,205	6,899	11,068
2017	1,89881E+11	33,477	7,335	11,032
2018	1,94554E+11	35,343	7,077	11,244
2019	1,9346E+11	33,574	6,404	11,479
2020	1,64873E+11	30,024	6,282	12,834
2021	1,86265E+11	36,317	8,189	11,233
2022	2,2556E+11	43,061	10,253	10,617
2023	2,39899E+11	37,999	9,12	13,153
2024	2,50455E+11	44,5	8,548	12,33
La moyenne	**1,65982E+11**	**41,4128**	**8,2964**	**9,25512**

من إعداد الطالب بناءا على قاعدة بيانات

الرابط https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMListeStatSpecifique/1 :

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة والذي يبلغ متوسط الفترة حوالي 9.25% لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة لا تتعدى 8.29% كمتوسط لفترة الدراسة.ان هذه النسب تعكس لنا بان

الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في القطاع ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات أو ما يسمى بالمرض الهولندي.

الشكل رقم(1-4) : تطورPIB للفترة 2000-2024

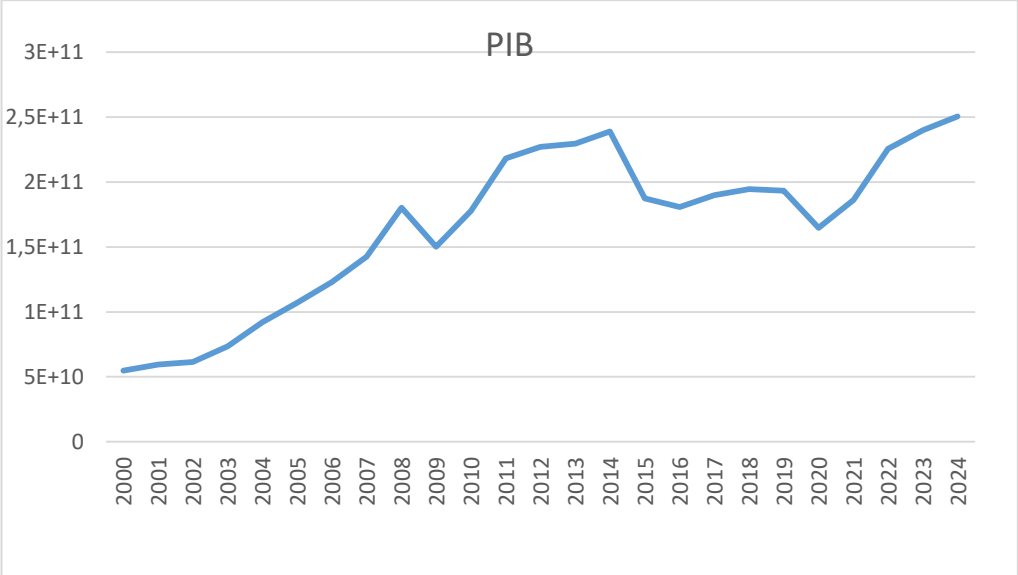

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علىالجدول رقم (1-2)

يوضح لنا الشكل السابق أن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وإنما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البترول من 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99.68 دولار سنة 2014 ثم 42 دولار سنة 2016، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات فيPIB، بينما شهدت سنة 2021 عودة ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في PIB نظرا لارتفاع أسعار البترول بعد التعافي من جائحة كورونا.

الشكل رقم(1-5): تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية (2000-2024)

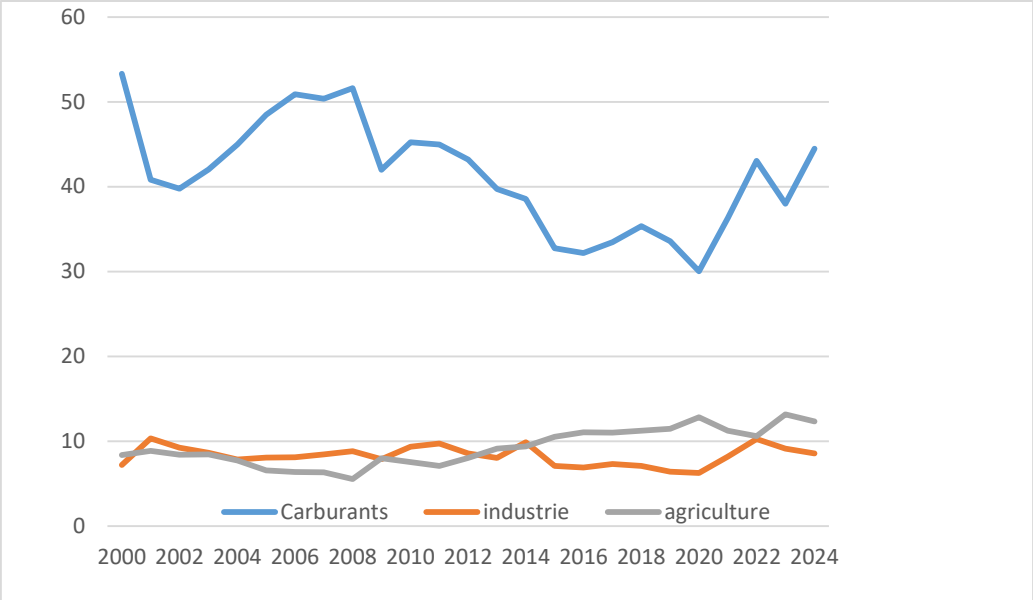

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علىالجدول رقم (1-2)

1) قطاع المحروقات :

يمثل قطاع المحروقات النسبة الأكبر من بين القطاعات الثلاثة، لكنه شهد تذبذبات واضحة على مدى السنوات .

الفترة 2000–2008 :كانت مساهمة المحروقات مرتفعة، حيث بلغت أعلى مستوياتها في عام 2008 51.6 %

الفترة 2014–2020: انخفضت المساهمة تدريجيًا لتصل إلى 30.02% في عام 2020، وهو ما يتزامن مع تأثير جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالميًا .

انخفضت المساهمة تدريجيًا لتصل إلى 30.02% في عام 2020، وهو ما يتزامن مع تأثير جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالميًا .

- **بعد 2020** :ارتفعت النسبة لتصل إلى 44.5% في عام 2021، واستقر المعدل المتوسط كذلك في عام 2024.

2) قطاع الصناعة:

يمتاز قطاع الصناعة بمساهمة ضعيفة نسبيًا مع بعض التحسن الطفيف .

-ظل القطاع عند مستويات منخفضة نسبيًا، حيث تراوحت نسبته بين 6.2% و10.3 %.

-بالرغم من التحسن الطفيف الذي ظهر في بعض الفترات، فإن الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد لم تثمر عن قدرة الصناعة على تعويض تراجع قطاع المحروقات، مما يبرز ضعف الاستراتيجية الصناعية

3) قطاع الزراعة:

شهد قطاع الزراعة نموًا تدريجيًا ملحوظًا على عكس قطاعي المحروقات والصناعة .

-ارتفعت مساهمة الزراعة من 8.3% في عام 2000 إلى 12.8% في عام 2020، تزامنًا مع توجهات الحكومة نحو دعم الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، وإن كان هذا النمو لم يكن كافيًا لإحداث تغيير هيكلي كبير .

في عام 2024، بلغت النسبة 12.3%، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في دوره الاقتصادي مقارنة بباقي القطاعات

المطلب الثاني: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) :

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل-هيرشمان

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{X}\right)^2 - \frac{1}{\sqrt{N}}}}{1-\frac{1}{\sqrt{N}}} \quad \text{..... (3-1)}$$

أما الإحصائيات فنستعين بالجدول رقم (01) الذي يحدد لنا قيمة xi/x ولدينا N=6 والتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر كل سنة. والجدول التالي يبين لنا قيمة H.H لكل سنة:

الجدول رقم(1-3): قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H)في الجزائر للفترة 2000-2024

Année	H.H
2000	0,5038464
2001	0,32962981
2002	0,35115994
2003	0,38413553
2004	0,44318736
2005	0,49326985
2006	0,51330972
2007	0,50287758
2008	0,52206233
2009	0,41111202
2010	0,41624893
2011	0,41679262
2012	0,40551312
2013	0,36253892
2014	0,3069759
2015	0,2834181
2016	0,2725189
2017	0,27705842
2018	0,29869447
2019	0,29182486
2020	0,2349562
2021	0,28464266
2022	0,31863619
2023	0,25258009
2024	0,33349452

باعتماد الطالب على المعادلة رقم (1-3) و الجدول (1- 2)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2001 إلى سنة 2008، حيث ارتفعت قيمته من 0.329 إلى 0.522، وفي سنة 2019 نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر لتقارب (0.291) ثم تنخفض إلى (0.234) سنة 2020

فالسؤال المطروح هل يمكن القول بان في سنة 2020 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا رغم ظهور جائحة كورونا، أم أن هناك تفسيرا اخرا لانخفاض قيمة مؤشر H.H في هاتين السنة

كما رأينا سابقا فان حساب مؤشر يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج (xi/x)، وبالتالي قيمته تخضع إلى تغير هذه النسبة، وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر سنة 2020 إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول وهذا راجع لتفشي وباء كورونا.

الشكل رقم(1-6) : تطور معدل نمو مؤشر H.H في الجزائر للفترة 2000-2024

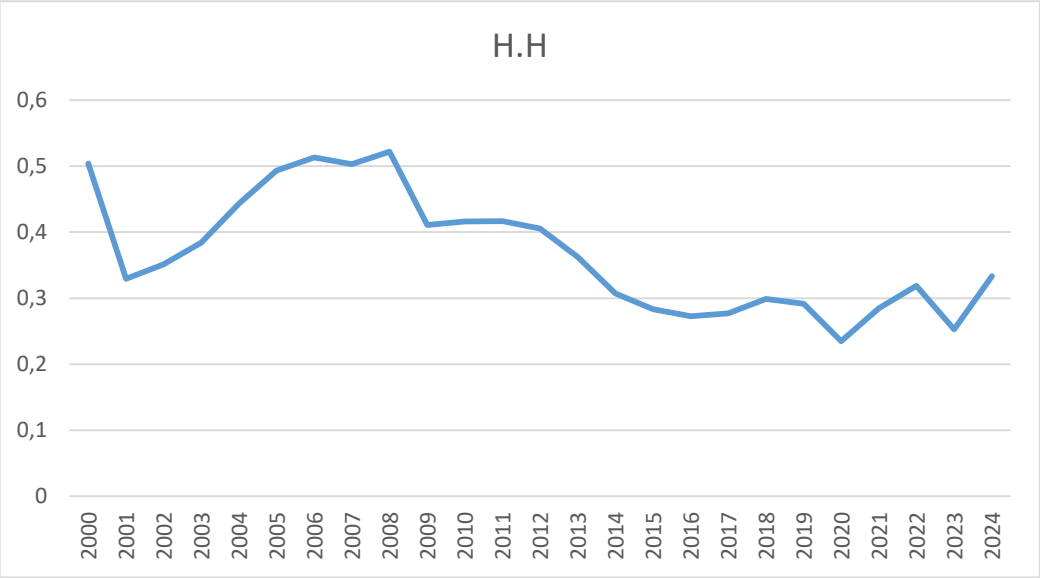

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج EXCEL الجدول رقم (1-3)

1.الارتفاع المستمر بين 2001 و2008:

يظهر المنحنى اتجاهًا تصاعديًا حيث ارتفع المؤشر من 0.329 في 2001 إلى 0.522 في 2008

.هذا يعكس زيادة اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، مدعومًا بارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة

2.التراجع النسبي بين 2009 و2019:

بعد 2008، يسجل المنحنى انخفاضًا تدريجيًا، حيث بلغ 0.291 في 2019قد يكون هذا مرتبطًا بجهود تنويع الاقتصاد، لكنه قد يكون أيضًا نتيجة لتقلبات أسعار النفط، دون أن يعكس تحولًا هيكليًا حقيقيًا.

3.الانخفاض الحاد في 2020 بسبب جائحة كورونا:

يُظهر المنحنى تراجعًا مفاجئًا في 2020، حيث انخفض المؤشر إلى 0.234، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة

هذا الانخفاض لا يعكس تنويعًا اقتصاديًا حقيقيًا، بل تراجعًا في مساهمة قطاع المحروقات نتيجة انهيار أسعار النفط بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي الذي سببته جائحة كوفيد-19.

4.التذبذب بعد 2021 وصعود المؤشر في 2024:

بعد الجائحة، بدأ المنحنى في التعافي التدريجي، حيث ارتفع المؤشر إلى 0.333 في 2024.

هذا قد يدل على عودة هيمنة قطاع المحروقات، مما يشير إلى أن الاقتصاد لا يزال يعتمد عليه بشكل أساسي، دون تنويع حقيقي في القطاعات الأخرى.

خلاصة :

يُعد التنويع الاقتصادي أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسعى الدول، لا سيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على قطاع معين، إلى تنويع مصادر دخلها وتعزيز مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي. وكما تبين في هذا الفصل، فإن نجاح سياسات التنويع يعتمد على مجموعة من العوامل، مثل الإصلاحات الهيكلية، تطوير البنية التحتية، تعزيز الاستثمارات في القطاعات غير التقليدية، وتحفيز الابتكار والتصنيع .

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، حيث تم التطرق إلى تعريفه، أهميته، وأهدافه الرئيسية، بالإضافة إلى استعراض المؤشرات التي تُستخدم لقياس مدى تحقيقه، مثل مؤشر هيرشمان-هيرفيندال. كما تم تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في نجاح استراتيجيات التنويع، بما في ذلك مدى قدرة الدولة على تبني سياسات داعمة للنمو في القطاعات غير التقليدية، مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات .

التنويع الاقتصادي ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار، إذ يساعد في تقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد المفرط على قطاع معين، كما هو الحال في الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية .

تعتمد درجة نجاح التنويع على وجود سياسات حكومية فعالة تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية، تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية .

يُعتبر مؤشر هيرشمان هيرفيندال أداة مهمة لقياس مدى تركز الاقتصاد في قطاع معين، حيث إن انخفاض قيمته يدل على وجود تنوع اقتصادي أكبر .

التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي تشمل ضعف الاستثمار في البنية التحتية، غياب الحوافز المناسبة للاستثمار، ضعف القدرة التنافسية، والاعتماد الكبير على الصادرات الأولية دون تطوير الصناعات التحويلية .

التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي، مثل ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، تؤكد أن التنويع الفعّال يتطلب نهجًا متكاملًا يشمل التعليم، البحث والتطوير، والتكامل بين القطاعات المختلفة .

الدول ذات الاقتصادات الناشئة تواجه تحديات أكبر في تحقيق التنويع بسبب العوائق المالية، عدم استقرار السياسات الاقتصادية، وضعف استراتيجيات التنمية طويلة الأجل .

استنادًا إلى البيانات والمعطيات المدروسة، يتضح أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث يُظهر مؤشر هيرشمان-هيرفيندال قيمًا مرتفعة في معظم الفترات، مما يدل على عدم تحقيق التنويع المطلوب. رغم بعض التراجعات في قيمة المؤشر خلال بعض الفترات، إلا أن هذه التراجعات لم تكن نتيجة لنجاح سياسات التنويع، بل كانت غالبًا بسبب تقلبات أسعار النفط وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما كان الحال خلال جائحة كورونا في عام 2020 .

ورغم الجهود التي تبذلها الجزائر لتنويع اقتصادها، إلا أن القطاعات البديلة، مثلا الصناعة والزراعة والخدمات، لم تتمكن بعد من تحقيق نمو كافٍ لتعويض الاعتماد على المحروقات. فقد سجل قطاع الصناعة مساهمات ضعيفة تتراوح بين 6% و10%، ما يدل على غياب التحول الصناعي الحقيقي، بينما شهد قطاع الزراعة نموًا طفيفًا، لكنه لا يزال غير قادر على لعب دور رئيسي ف تحقيق التوازن الاقتصادي .

بالتالي، يُظهر واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر أن الجهود المبذولة لا تزال محدودة التأثير، ما يستدعي تبني سياسات أكثر فعالية ترتكز على تطوير الصناعات التحويلية، دعم ريادة الأعمال، وتحقيق تكامل اقتصادي بين مختلف القطاعات الإنتاجية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

استنادًا إلى ما تم استعراضه، يتضح أن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب إصلاحات عميقة ونهجًا استراتيجيًا شاملًا يهدف إلى تعزيز الإنتاجية واستغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة. كما أن التجارب الدولية تشير إلى أن التنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال سياسات مستدامة تركز على تنمية القطاعات الإنتاجية، تشجيع الابتكار، ودعم ريادة الأعمال .

بناءً على هذه الأسس، سينتقل البحث في الفصل القادم إلى دراسة تطبيقات التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتحليل مدى نجاح الاستراتيجيات المتبعة في تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى استعراض البدائل والآليات التي يمكن أن تُساهم في وضع سياسات فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي في السياق الجزائري

الفصل الثاني:

واقع سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول النامية ضمن أهدافها العامة على ضرورة تنويع مصادر الدخل ،حيث تنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة على قاعدة عريضة و متنوعة من الموارد الاقتصادية ، و يتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته و أنشطته المختلفة .

تعتبر الجزائر كإحدى الدول المعتمدة في نشاطها على إيرادات النفط ، و هي بذلك تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية من فترة إلى أخرى ، و عليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري الى تنويع مصادر دخله ، و بناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة من الموارد الاقتصادية .

المبحث الأول :

واقع تنويع الاقتصاد الجزائري .

يُعد الاقتصاد الجزائري اقتصادًا ريعيًا بامتياز، يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة والعملات الصعبة، مما يجعله عرضة للتقلبات الدورية في أسعار النفط والغاز العالمية. ورغم الجهود الإصلاحية، لا يزال النشاط الاقتصادي يعاني من ضعف في التنوع، وركود في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، إلى جانب هيمنة القطاع العام وضعف مساهمة القطاع الخاص. في هذا السياق، تبرز مبررات التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي تفرضه الضرورة، إذ يهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد الناضبة، وتحقيق نمو مستدام قادر على خلق فرص عمل، وامتصاص الصدمات الخارجية. كما أن التحولات التكنولوجية، وتحديات العولمة، وضغوط التوازنات المالية، كلها عوامل تدفع نحو إعادة هيكلة الاقتصاد وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني من خلال تطوير قطاعات واعدة كالصناعة، الفلاحة، السياحة، والخدمات الرقمية، بما يضمن استقرارًا اقتصاديًا واجتماعيًا على المدى الطويل.

المطلب الأول :هيكلة الاقتصاد الجزائري .

تتسم هيكلة الاقتصاد الجزائري بسيطرة قطاع المحروقات على مجمل النشاط الاقتصادي، حيث يشكل المصدر الأساسي للإيرادات العمومية، والعملات الأجنبية، ونسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُظهر هذا الاعتماد المفرط على النفط والغاز ضعفًا في مساهمة القطاعات الأخرى، مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والخدمات، في دعم الاقتصاد الوطني. كما يتميز الاقتصاد بهيمنة القطاع العام على العديد من المجالات الحيوية، مع دور محدود نسبياً للقطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار. ويُلاحظ كذلك ضعف في تنوع القاعدة الإنتاجية، وتركّز الصادرات حول المواد الخام دون قيمة مضافة عالية. وتعاني هذه الهيكلة من هشاشة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات السوق، مما يبرز الحاجة الملحة لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال دعم القطاعات غير الريعية، وتحفيز الاستثمار، وخلق بيئة أعمال ملائمة تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة[1] :

1. الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

بعد استقلال الجزائر ترك المستعمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك أدنى شروط العمل خاصة مع مغادرة إطارتها المسيرة ، و عليه وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد متخلف و تابع لفرنسا في أغلبه ، و لم تجد فرصة أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية إلا من خلال برنامج طرابلس الذي انعقد سنة 1962 ، و الذي يعتبر أول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر ، و رغم ان هذا البرنامج قد أشار بوضوح على ضرورة التصنيع إلا أنه لم يقدم سياسة صناعية محددة و اكتفى بتقديم خطوط عريضة لمشروع التنمية يعتمد على إصلاح زراعي و تصنيع ضروري و تأميم الموارد الوطنية .

لقد تبنت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته على الاستعمار ، فاستثمرت في صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الطاقوية و المحروقات البتروكيميائية ، حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة

[1]World Bank. (n.d.). *Algeria Overview*. Retrieved April 30, 2025, fromhttps://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview (2023) ; consulté le 15/02/2025 ,

تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة بين 1966 و 1996 . بالإضافة على الاهتمام بقطاع المحروقات خاصة بعد عمليات التأميم التي طالتها خلال سنة 1971 و تأميم المؤسسات الاستخراجية سنة 1966[1] ؛

نظرا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية الصناعية و توفرها في الجزائر تم تأسيس شركة السونطراك سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع . إلا أن سيرورة التصنيع في تلك الفترة لم تاتي بالنتائج المسطرة ، وواجهت عدة مشاكل كضعف الإمكانيات الناجمة عن النزيف المالي الذي تعرضت له الدولة بسبب حاجة هذا القطاع للتمويل ، و عليه تبنت الجزائر في مرحلة انتقالية سياسة الصناعة الخفيفة حيث توجهت إلى الصناعة الاستهلاكية كصناعة النسيج و صناعة الجلود و الأحذية و الصناعة الغذائية .

أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي فلقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات القرن الماضي خاضعة للدولة ، نظرا لتبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات او الصادرات ، و لقد كانت غالبية هذه الأخيرة و ما تزال تتأثر بهيمنة قطاع المحروقات الذي قامت بتدبيره و الى يومنا هذ شركة سونطراك ، في حين أن تنظيم ما بقي من الصادرات و كل الواردات كان في يد المؤسسات العمومية .

و يمكن الخروج بمجموعة من الخصائص و التحديات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري آنذاك لعل أبرزها التخطيط المركزي ، احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، رقابة على أسعار السوق ، التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة و تهميش باقي القطاعات . و في المقابل هيمنة للقطاع العمومي ، فرغم تكلفه بعدد من المهام في معركة تصنيع البلاد بعد الاستقلال إلا أنه لم يحقق النجاح المرجو منه ، كما ان تدخل الدولة عرقل عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية ، كل ذلك من شأنه بروز عدد من النقائص في القطاع الاقتصادي العمومي .

و لذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة و التوجه الى تدعيم المنشآت القاعدية ، الأمر الذي أدى الى تحطيم النسيج الصناعي و الاعتماد على الواردات في الثمانينات بالإضافة الى انخفاض سعر البترول الى ما دون 10 دولارات للبرميل سنة 1994 . و هكذا عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ظروفا عسيرة تميزت بضعف المردودية و رداءة الإنتاج ، و تراكم الديون و التخلف التكنولوجي مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2 % و ارتفاع التضخم الى 20,5 % بالإضافة الى ارتفاع معدل البطالة و انخفاض ميزان المدفوعات [2] ؛

2. الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية :

عرف الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي تدهورا مستمرا في ميزان المدفوعات ، و ذلك يرجع إلى سببين رئيسين يتعلق الأول بالميزان التجاري الذي عرف تدهورا نتيجة انخفاض سعر البترول و منه انخفاض الصادرات و في المقابل ارتفاع فاتورة الواردات . أما السبب الثاني فهو راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية ، لهذا لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بهدف القيام بإصلاحات اقتصادية حيث اعتبر من أهم المتطلبات الضرورية للقيام بالمهام الاقتصادية الأساسية في البلاد آنذاك ، بالإضافة ألى خصخصة المؤسسات العمومية للانتقال الى اقتصاد السوق .

[1] واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية ؛ رابط المقال https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/466/8/2/167198 : (2021)؛ ص ص 1- 108 ؛ تاريخ الاطلاع 16/02/2025: ؛

[2] واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري ؛ نفس المرجع ،

1.2 مراحل الإصلاح الاقتصادي:

لقد مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عبر أربعة مراحل، حيث عرفت ثلاثة اتفاقيات stand _by متتالية مع صندوق النقد الدولي و في نفس الوقت تعاملت الجزائر كذلك مع البنك الدولي من خلال إبرام عدة اتفاقيات سنة 1989 ، 1991 و 1994 ، و يمكن توضيح برامج التثبيت الاقتصادي كما يلي :

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول : (30 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)**تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تجسدت فيمايلي :
  - تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات برفع الدعم التدريجي عليها .
  - إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية .
  - السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين تجارية .

خلال هذه المدة سجل ارتفاع في الإيرادات الجبائية و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات و تراجع حجم الاستمارات العمومية .

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني :(من 03جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)**

تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تمثلت في :

- تحرير التجارة الخارجية و تخفيض معدل سعر الصرف .
- إصلاح المنظومة المالية و النظام الضريبي و الجمركي .

خلال هذه الفترة ارتفع رصيد الخزينة و الميزان التجاري كما انخفضت المديونية ، إلا أنه سرعان ما بد أ يظهر الاختلال الهيكلي بعد هذه الفترة تمثل في عجز الخزينة و انخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط و رفع أجور و رواتب العمال .

- **برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث :(ماي 1994)**

و مدته عام تميزت هذه الفترة بانخفاض سعر البترول و تضخم حجم الديون الخارجية و التي بلغت 29.486 مليار دولار و زاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات ، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها و كان اول الامر مع نادي باريس ماي 1994 و قدرت الديون المجدولة ب 44. مليار دولار و ذلك مدة 16 سنة ، منه أربعة سنوات فترة سماح حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من ماي 1998 ، و اهم ما اتفق عليه تحرير التجارة ، تحسين معدل النمو ن رفع الدعم عن مختلف الأسعار ، و تخفيض سعر الصرف .

- **مرحلة برنامج التعديل الهيكلي :(22ماي 1995 إلى 21 ماي 1998)**

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي بعد الصعوبات التي عانت منها ، كما أعادت مرة أخرى جدولة ديونها لدى نادي باريس سنة 1995 ليتم إعادة جدولة 7.3 مليار دولار و ذلك لمدة 15 سنة مع فترة سماح تقدر بأربعة سنوات ، كما لجأت الجزائر لأول مرة إلى نادي لندن لإعادة جدولة ديونها و المقدرة 3,2مليار دولار .

و قد تم تحقيق عدة نتائج أهمها احتواء وتيرة التضخم حيث انخفض بمعدل سنوي من 29 % في سنة 1994 إلى 5,7 % في سنة 1997 إضافة إلى إعادة التوازنات الخارجية و تدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري الذي عرفته سنة 1997 ، و انخفاض فوائد الديون التي لم تتجاوز 30,7 % سنة 1997 بعد إعادة الجدولة[1] ؛

2.2 التعديل الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية :

لقد كانت المؤسسات العمومية الاقتصادية قبل برامج التعديل الهيكلي مسيرة وفق أسلوب الشركات الوطنية ، بحيث تستأثر كل شركة بقطاع صناعي كامل تجمع تحت لوائها كل الأنشطة المتشابهة و المتكاملة في شكل مؤسسات تعمل تحت اسم شركة واحدة و لقد بلغ عددها حوالي 71 شركة .

ووفق قانون جانفي 1988 تم تحويل الشركات العمومية إلى مؤسسات اسهم مستقلة مسيرة و خاضعة لصندوق المساهمة (8 صناديق مساهمة) ، و لقد أدى ذلك إلى تحول عشرات المؤسسات الوطنية الصناعية إلى مئات المؤسسات الصناعية الوطنية باستثناء المؤسسات التي تواجه صعوبات لا بد ان تمر على عملية التطهير المالي . غير ان ظهرت عدة مشاكل منها ارتفاع المخزون ، القروض البنكية و ارتفاع التكاليف ، و تدني قيمة الدينار .

و بما ان استقلالية المؤسسات لم تعطي النتائج المنتظرة منها من حيث جودة التسيير و الوضعية المالية لهذه المؤسسات قامت السلطات سنة 1992 بالتدخل من جديد بالتطهير المالي للمؤسسات التي تواجه صعوبات انطلاقا من مخطط تعديل داخلي و عقود أداء بين مسير المؤسسة و الوزارة المعنية[2] ؛

المطلب الثاني :تحليل بنية القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات

يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة القطاعات غير النفطية مثل الفلاحة، الصناعة التحويلية، السياحة، والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد مستويات نموها، ومدى قدرتها على خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل .

إن القاعدة الإنتاجية المتوازنة تُعدّ مؤشرًا على وجود اقتصاد متنوع قادر على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق تنمية مستدامة، في حين أن ضُعف أداء القطاعات غير النفطية يبرز هشاشة البنية الاقتصادية.

وعليه، يتناول هذا المطلب تحليلًا نظريًا وتركيبيًا لمكونات القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، مع الإشارة إلى دور كل قطاع في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتوسيع مصادر الدخل.

1.مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد

يُعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات البديلة في الجزائر نظرًا لتوفر الموارد الطبيعية الملائمة من أراضٍ خصبة ومناخ متنوع. وقد شهد هذا القطاع اهتمامًا من قبل الدولة، خاصة بعد الأزمات النفطية، باعتباره مصدرًا أساسيًا للأمن الغذائي وفرص التشغيل في المناطق الريفية[3] ؛

---

[1] دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة ؛ رابط المقال : https://asjp.cerist.dz/en/article/172709 ؛ (2021) ؛ ص ص : 11-27 تاريخ الاطلاع : 17/02/2025 ،

[2] وافية تجاني ،" **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري :دراسة تحليلية"** ، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ،المدينة باتنة ن البلد الجزائر ، العدد 02 ،السنة :2021،ص ص 87 : 89 ،

[3] **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)**، *تقارير سنوية حول القطاع الفلاحي*، 01/02/2025 تاريخ الاطلاع : 14/03/2025 ،

ورغم بعض التحسن في الإنتاج الفلاحي، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بقيت دون الطموحات، حيث لا تتعدى في كثير من السنوات 12%، كما يعاني من مشاكل متعلقة بعدم التحديث التقني، ضعف البنى التحتية، وغياب شبكات تسويق فعالة.

2- أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات

يُعدّ القطاع الصناعي من الركائز الأساسية لأي عملية تنويع اقتصادي فعّال، خصوصًا الصناعة التحويلية التي تضيف قيمة للموارد المحلية. في الجزائر، لا تزال مساهمة هذا القطاع ضعيفة مقارنة بالإمكانات المتاحة، حيث تركز النشاط الصناعي في صناعات خفيفة وبعض الصناعات الغذائية، مع محدودية الإندماج الصناعي المحلي.

جهود الإنعاش الصناعي شملت إطلاق مخططات صناعية متعددة، مثل مخطط الإقلاع الصناعي (2020)، لكن التطبيق العملي لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بالإطار القانوني، التمويل، والعراقيل البيروقراطية[1] ؛

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية، حيث تمثل أكثر من 90% من النسيج المؤسساتي في الجزائر. وتتميز بقدرتها على التكيف، التشغيل الذاتي، وتعزيز المبادرة الخاصة.

رغم ذلك، تواجه هذه المؤسسات عدة قيود تحدّ من فعاليتها، مثل صعوبة الوصول إلى التمويل، ضعف التكوين الإداري، غياب شبكات الدعم التقني، والدمج المحدود في السوق الوطني والدولي[2] ؛

4- التحديات البنيوية التي تواجه هذه القطاعات

- ضعف البنية التحتية (النقل، اللوجستيك، التخزين) مما يحدّ من تنافسية المنتجات الوطنية.
- الاعتماد الكبير على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات، مما يؤثر على التوازن التجاري.
- غياب سياسة تصدير فعّالة للمنتجات غير النفطية.
- ضعف الابتكار والبحث العلمي الداعم لتطوير الإنتاج المحلي.
- الإطار القانوني المتذبذب، وعدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار[3] ؛

---

[1] **وزارة الصناعة (الجزائر)**:*الاستراتيجية الصناعية الوطنية ومخططات الإقلاع الصناعي*، الجزائر، 2020. تاريخ الاطلاع 14 /03/2025،

[2] **المركز الوطني للإحصاء(ONS)** ، *إحصائيات الناتج المحلي حسب القطاعات*، الجزائر، 2018 ؛ تاريخ الاطلاع : 14/03/2025،

[3] زهير شنيني، *الاقتصاد الجزائري بين التبعية للمحروقات ومساعي التنويع*، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة المسيلة، العدد 15، 2021. تاريخ الاطلاع : 14/03L2025 ،

المبحث الثاني : استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يشكل التنويع الاقتصادي أحد أبرز التحديات التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها منذ عقود، في ظل اعتماد مفرط على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات العمومية والصادرات. وقد أدركت الدولة الجزائرية، خصوصًا بعد الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، أهمية التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام. في هذا الإطار، تبنّت الجزائر عدة سياسات واستراتيجيات تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتحفيز القطاعات غير الريعية مثل الزراعة، السياحة، الصناعة التحويلية والخدمات. كما سعت إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مع اعتماد برامج إصلاحية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنافسية الاقتصادية. يعرض هذا المبحث أبرز السياسات المعتمدة في هذا المجال، ويقيّم مدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

التنويع الاقتصادي هو استراتيجية حكومية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي معين، مثل النفط أو التعدين وتعزيز نمو قطاعات متعددة لزيادة الاستدامة الاقتصادية. تعتمد الحكومات على مجموعة من السياسات والتدابير لتحقيق هذا الهدف، ومنها:

يشمل مسار التنويع الاقتصادي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تهدف إلى تطوير القطاعات غير التقليدية وتحقيق نمو شامل ومستدام. من أبرز هذه السياسات تعزيز القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا، إلى جانب دعم الخدمات، السياحة، والتجارة الإلكترونية، وتشجيع الصناعات الإبداعية والثقافية كمصادر جديدة للنمو. كما يُعد تحسين بيئة الأعمال والاستثمار ضرورة ملحة من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتقديم الحوافز الضريبية والتمويلية للمشاريع الناشئة، مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمارات. وفي السياق ذاته، يكتسي الابتكار والتكنولوجيا أهمية خاصة، عبر الاستثمار في البحث والتطوير، ودعم التحول الرقمي في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم، وإنشاء مناطق حرة وحاضنات أعمال لدعم رواد الأعمال. أما تعزيز التجارة والصادرات، فيتم من خلال توقيع اتفاقيات دولية، وتحسين تنافسية المنتجات المحلية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية. ويُعتبر تطوير رأس المال البشري عنصرًا أساسيًا، عبر تحسين منظومة التعليم والتدريب المهني، وتشجيع التخصصات العلمية والتقنية (STEM)، ودعم ريادة الأعمال لخلق فرص عمل نوعية. إلى جانب ذلك، تهدف إصلاحات السياسات المالية والضريبية إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتوجيه الإنفاق نحو قطاعات ذات قيمة مضافة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية لضمان استدامتها. وتشمل الجهود أيضًا تطوير البنية التحتية عبر الاستثمار في المواصلات والطاقة المتجددة، وتعزيز قطاع الاتصالات، وبناء مدن ذكية ومستدامة. كما يتم التركيز على تعزيز السياحة والثقافة من خلال تطوير المعالم السياحية، دعم الفعاليات الثقافية والرياضية، والاستثمار في السياحة البيئية والتراثية. وفي مجال الزراعة والصناعات التحويلية، يتم تشجيع الزراعة الذكية والمستدامة، وتحفيز الصناعات الغذائية والدوائية، ودعم الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير. أخيرًا، تسعى السياسات إلى تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية، من خلال تبني الطاقة المتجددة، تقليل الهدر الغذائي، وتطوير تقنيات تحلية المياه والزراعة الحديثة[1] ؛

[1] Bencheikh Toufik ; (2024) ; Towards Activating the Policy of Economic Diversification in Algeria; https://www.researchgate.net/publication/383971303_Towards_Activating_the_Policy_of_Economic_Diversification_in_Algeria consulté le 18/02/2025 ,

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية ودورها في التنويع .

الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي:

1- إصلاحات إدارة المالية العامة:

حيث تبنت الجزائر عددا من الإصلاحات المتعلقة بالمالية العامة من ذلك إعداد قوانينالمالية ابتداء من سنة 2023 استنادا إلى القانون العضوي رقم 18-15 القانون العضوي رقم 18-15 (2018) المتعلق بقوانين المالية، والذي يكرس مبدأ الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف وتبني الرقابة القبلية للإنفاق من خلال إدراج مبادئ تربط بممارسة رقابة الميزانية وتقوم على أساس تدابير مرنة منها تسهيل المصادقة على النفقات العمومية، كذلك صدور القانون رقم 23-12 (القانون رقم 23-12 (2023 المتعلق بالصفقات العمومية الذي سيسمح بإرساء إطار قانوني يضمن شفافية أكثر وعدالة أكبر، وتأسيس المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يضمن انتقاء العروض ذات المزايا الأكبر لإنجاز المشاريع العمومية التنموية في أحسن الظروف المالية والاقتصادية، حيث أدت تلك التوجهات والإصلاحات في الجزائر لتنويع مصادر دخلها والى تحقيق تغير في هيكل الإيرادات العامة والتخفيف نوعا ما من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

كذلك من بين أهم الإصلاحات المالية ، صدور القانون رقم 23-07 القانون رقم 23-07، 2023)الذي يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، هذا القانون يدخل إطار محاسبي جديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و تكييفه مع الواقع الجزائري، مشيرا إلى أن هذه المعايير من شانها تحسين الأداء عبر التحكم بالتنبؤات أثناء إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة و تحديد مسؤولية كل متدخل.

كما أن هذا القانون يكرس مزيدا من الشفافية التي تسمح أيضا بمتابعة تعبئة الأموال العمومية و استخدامها كما تسمح هذه المعايير بالحصول على معلومات ذات جودة تمكن من التسيير الأمثل للديون والمستحقات وإدارة أموال الخزينة بصورة فعالة وناجعة.

كما اتخذت الجزائر خطوة حاسمة بإجراء إصلاح عميق لنظام تسيير المالية العمومية، حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز الانضباط الميزانيات، وتحسين تخصيص الموارد العمومية، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من قبل الدولة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسعى إلى تغيير النموذج الجزائري، خاصة من خلال تقليل الاعتماد على النفط والغاز، وتعزيز التنويع الاقتصادي عبر تحديث النظام المالي وتحسين مناخ الأعمال الجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات؛

2- القطاع النقدي والمالي:

إصدار القانون رقم 23-09 القانون النقدي والمصرفي (2023) المتضمن القانون النقدي والمصرفي إذ يعتبر لبنة جديدة تضاف السلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، خاصةوأن القانون الجديد يحمل إجراءات فعالة في تسهيل وسرعة العمليات المالية، وهو أمر أساسي ومهم بالنسبة للعديد من المستثمرين أو أصحاب المؤسسات، والذي يساهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد ونموه .

3- صدورقانون الاستثمارالجديد رقم 22-18 (القانون رقم 22-18، 2022) :

ومن أهم ما جاء به منصة المستثمر والرقمنة إيداع الملفات، نقل أنشطة من الخارج وحق الامتياز أو الانتفاع، تغيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الاستثمار الأجنبي دون قيود.... كل هذا بدوره يؤدي إلى تنويع مصادر دخل الدولة وبالتالي تطوير الاقتصاد وتنويعه .

4 - تأثر الإيرادات بتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

5- الإصلاحات الجبائية والمزايا والحوافز الضريبية :

تبنت الجزائر ابتداء من قانون المالية لسنة 2023 قانون المالية لسنة 2024 2023) العديد من الإصلاحات الجبائية والمزايا والحوافز الضريبية وتبسيط الإجراءات الضريبية، تحسين جودة الخدمة، تعزيز استخدام الخدمات الرقمية معالجة النزاعات الضريبية في الآجال المحددة، مكافحة فعالة للتهرب الضريبي تعزيز فعالية الرقابة الجبائية، تحسين تبادل المعلومات، كل هذا يساهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع وتطوير الاقتصاد.

6- تبنت الجزائر استراتيجيات ورؤى مستقبلية على المدى الطويل:

هدف زيادة الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي زيادة درجة التنويع الاقتصادي، مثل . استراتيجية الجزائر لعام 2030 " التي ستعتمد فيها على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات من عام 2025 حتى عام 2030 بنحو 6.5% سنويا مما يؤدي بدوره إلى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل. إضافة الى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية و العمل على الإصلاحات التي تتعلق بالموازنة العامة ، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي، وترشيد الإنفاق العام وتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وتحويل المخصصات المالية لتطوير البنية التحتية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 10 % بحلول عام 2030.

كما تم التأكيد على أن نجاح مشروع دعم تسيير المالية العمومية وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر (PAGAL) هو في المتناول. ودعا جميع الأطراف للارتقاء معا إلى مستوى التحدي لبناء جزائر أكثر ازدهارا وتطورا للأجيال القادمة.

وقد اتخذت الحكومة الجزائرية خطوة حاسمة بإجراء إصلاح عميق لنظام تسيير المالية العمومية حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز الانضباط الميزانيات، وتحسين تخصيص الموارد العمومية، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من قبل الدولة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسعى إلى تغيير النموذج الجزائري خاصة من خلال تقليل الاعتماد على النفط والغاز، تعزيز التنويع الاقتصادي عبر تحديث النظام المالي وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات[1] ؛

[1] ط.د حمزة صحراوي ط.د محمد العيفة ، **"دور الإصلاحات الاقتصادية و المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر "**، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، مجلة الدراسات البيئية و التنمية المستدامة "ISSN 2992_1880" ، العدد 02 ، السنة 2024 ، ص ص 350 : 352 ،

المبحث الثالث :

التحديات والفرص في تنويع الاقتصاد الجزائري .

يواجه مسار تنويع الاقتصاد الجزائري جملة من التحديات البنيوية والمؤسساتية، أبرزها الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. كما تُعد البيروقراطية، وضعف مناخ الأعمال، ونقص التمويل للمؤسسات الناشئة من أبرز المعوقات التي تحدّ من تطور القطاعات غير النفطية. إلى جانب ذلك، يواجه الاقتصاد تحديات في مجال التعليم والتكوين المهني، مما يؤدي إلى فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ورغم هذه التحديات، تتوفر الجزائر على **فرص واعدة**، تشمل تنوعًا طبيعيًا وجغرافيًا يمكن استغلاله في مجالات الزراعة، السياحة، والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى سوق داخلية كبيرة ويد عاملة شابة قابلة للتأهيل. كما أن التحولات الرقمية العالمية، واهتمام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية، والدفع نحو الشراكات الدولية، تفتح آفاقًا جديدة لتعزيز الاستثمار وتنمية قطاعات واعدة مثل الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، والخدمات. لذا، فإن استغلال هذه الفرص يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة وإرادة سياسية قوية لدفع عجلة التنويع الاقتصادي نحو الأمام.

المطلب الأول : التحديات التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر.

يواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر مجموعة من التحديات المعقدة التي تعرقل تحقيق التحول المنشود نحو اقتصاد متنوع ومستدام. من أبرز هذه التحديات الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات والعملات الصعبة، مما يجعل الاقتصاد هشًا أمام تقلبات أسعار النفط والغاز. كما تُعدالبيروقراطية الإدارية، وضعف الحوكمة، وتعقيد الإجراءات الاستثمارية من العوامل التي تحدّ من جاذبية مناخ الأعمال. إلى جانب ذلك، يواجه القطاع الخاص صعوبات في الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن ضعف البنية التحتية اللوجستية والرقمية التي تُعد ضرورية لتنشيط القطاعات غير التقليدية. كما تُسجَّل فجوة كبيرة في التأهيل المهني، وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، ما يضعف من تنافسية اليد العاملة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الاقتصاد من ضعف التنسيق بين السياسات القطاعية، وغياب رؤية استراتيجية متكاملة طويلة المدى، مما يجعل جهود التنويع متقطعة وغير فعالة[1] ؛

1_تحديات التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل انهيار أسعار النفط :

سنتطرق هذا إلى جانبين أساسيين وهما مجهودات الدولة المبذولة من اجل التنويع الاقتصادي من جهة ودراسة التطورات على الحاصلة من جراء تطبيق هذه البرامج على الصعيد المعطيات الاقتصادية الكلية.

1_1_ مجهودات الدولة في سبيل التنويع الاقتصادي 2001 – 2014 :

1بن طيرشعطاءالله . كاكي عبد الكريم . بن دقفل كمال؛(2020) دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر ؛ العدد 18 ص ص 305 : 318 ؛ الرابط : https://asjp.cerist.dz/en/article/106150 ؛ تاريخ الاطلاع 22/02/2025،

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية في البلاد في المدى القصير، وبالتالي فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات الإنعاش الاقتصاد وتقليص معدل البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلبة وترتكز برامج الإنعاش على إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات وتطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها، كما يمكن كذلك اعتبار سياسة العرض سياسة إنعاش مادام الغرض منها دعم النشاط الاقتصادية، لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.إن وجهة نظر الحكومة موجهة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، وتجميع الموارد الكافية، حيث يتعين على الحكومة الجزائية الشروع في إتباع سياسة اتفاقية تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كافي على المستوى الوطني هنا تجدر الإشارة إلى أن الأخطار التي قد تترتب على انتهاج سياسة تنشيط الطلب تجبر الحكومة على اللجوء إلى الإستيراد لتلبية الطلب المتزايد، ومنه كان الزاما على المشاريع التي تم إدراجها ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي أن تشجع قدر الإمكان استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية .

1_1_1 مخطط الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(المخطط الثلاثي 2001 _ 2004) :

تم إقرار هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 حيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك النظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11.9 مليار دولار ، وقد زاد الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ليصل إلى 216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد ما تم إضافة بعض المشاريع وإعادة تقييم أخرى كانت مبرمجة سابقا، ويهدف هذا المخطط فيما يخص البطالة وعالم الشغل إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة و خلق مناصب عمل والحد من البطالة

ولقد عملت سياسة الإنعاش الاقتصادي تطبيق سياستين هما سياسة تنشيط الطلب وسياسة تنشيط العرض، فالأول يتم من خلالها استعمال التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية أو دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع بالإضافة إلى جميع التحويلات التي تساعد على رفع الدخل المتاح، كما تسعى إلى خفض الضرائب وبالتالي زيادة الأجور ومنه تحفيز الاستهلاك ، وكل هذا من شانه أن يحفز الطلب، كذلك تسعى هذه السياسة إلى دعم المشروعات والأشغال الكبرى كحل المشكلة البطالة ، أما السياسة المتعلقة بتنشيط العرض تسعى عموما إلى تخفيض الضرائب على الشركات والمؤسسات ذات الطابع الإنتاجي، كذلك تشجيع الاستثمارات من خلال توفير البنى التحتية كشبكات النقل والمواصلات والتكوين المهني وغيرها[1] ؛

كما تضمن هذا البرنامج مجموعة من النشاطات باستثمارات تبلغ قيمتها حوالي 525 مليار دينار ، أي ما يعادل 7 ملايير دولار تتوزع كما يلي:

[1] خلف فاروق ؛ (2016) ؛ نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش و النمو الاقتصاديين مابين المنظور القانوني و التطبيق الواقعي ؛ مجلة العلوم القانونية و السياسية ؛ العدد 12 ؛ ص ص 20 – 32 ؛ الرابط : https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/7/1/6208 ؛ تاريخ الاطلاع : 20/02/2025 ،

الجدول (2 -1) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001_2004 . الوحدة مليار دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
اشغال كبرى و هياكل قاعدية	100 .7	70 .2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8.60
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي .(cnese)

من خلال المعطيات السابقة تلاحظ أن مخطط الإنعاش الاقتصادي ركز بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية التي لها علاقة بالتنمية المحلية، حيث نجد أن قطاع الأشغال الكبرى والفلاحة والصيد والتنمية المحلية والبشرية شغلت ما نسبته 91.3% أي ما يعادل 480 مليار دينار جزائري، ولقد تم إعداد هذا المخطط نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملاكم النهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية .

ومن خلال ملاحظة قيم الجدول أعلاء نجد أن قيمة الاتفاق على مختلف القطاعات خلال سنتي 2001 و 2002 قدرت بـ391.3 دج ، وذلك في إطار سعى الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسبيع وتيرة الاتفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي .

1_1_2 البرنامج التكميلي لدعم النمو pcsc(المخطط الخماسي الأول 2005 _2009) :

تم إنشاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سبيته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، حيث بلغتقيمة تمويل هذا البرنامج ما يعادل 4202.7 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

_تحسين المستوى المعيشي للسكان سواء من خلال تحسين الجانب الصحي التعليمي والأمني .

_إنشاء وتطوير المنشاة الأساسية كالنقل والأشغال العمومية وتهيئة الإقليم.

_رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهدافالوسيطة .

و قد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

الجدول (2-2) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 _ 2009 : مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
تطور المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمة العمومية	203/9	4.8%
تطور تكنولوجيا الاتصال	50	1.1%
المجموع	4202.7	100%

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو 424/2/3/82899، بوابة الوزير الأول .

ولقد تم توجيه المخصصات المالية الموضحة في الجدول أعلاه لهذا البرنامج على محورين رئيسيين على الأول يتعلق بتحسين مستوى معيشة السكان الذي شغل مبلغ مهم يقدر 1908.5 مليون دينار جزائري وبنسبة تعادل 45 % ، حيث احتلت مشاريع إنشاءالسكنات نسبة 29.08% بمبلغ 555 مليون دينار تليها البرامج البلدية للتنمية والتربية والتعليم بنسبة 10.47% أما تنمية مناطق الهضاب العليا فتحصلت على 7.85% من إجمالي المخصصات المالية الخاصة بتحسين ظروف المعيشة ، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث شغل هذا الجانب من البرنامج 40.5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج والذي يقدر ب 1703.1 مليون دينار، وقد تم التركيز هنا على قطاع النقل حيث خصص ما يعادل 700 مليون دينار لهذا القطاع وبنسبة تقدر : 41.10% يليه قطاع الإشغال العمومية الذي تم تحويله بمبلغ 600 مليون دينار أي ما يعادل 35.22% من قيمة للمخصصات المالية الموجهة لبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، ويعود التركيز على هذين المحورين نظرا للتراجع الحاد الذي من البنى التحتية خلال الفترات السابقة التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية ما قد يتيح خلق مناصب شغل من خلال إنشاء الورشات وتوسيع الإنتاج.

1_1_3 برنامج توطيد النمو لاقتصادي pcce، البرنامج الخماسي 2010 الى 2014 :

خصص لهذا البرامج ما مقداره 21214 مليار دينار جزائري ، حيث تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة بإمج فرعية توضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010_2014 ، الوحدة مليار ديناره.

البيان	قيمة البرنامج	النسبة %
1-برنامج تحسين ظروف معيشة لسكان	9903	45.42%
السكن	3700	
التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	

تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52%
قطاع الاشغال العمومية و النقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05%
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي و العمومي	2000	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم التشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية السياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 09-، 2013 ،ص 48 .

من خلال الجدول أعلاه تجد أن قطاع التنمية المحلية استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج، أما قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية فقد خصص له 8400 مليار دينار، بنسبة 38.52 % من إجمالي البرنامج ، كما استفاد قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل من 3500 مليار دينار ما يمثل 16.05% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وعلى العموم فان هذا التوزيع القطاعي للبرنامج يعكس رغبة الحكومة في استهداف النمو ومعدلات التشغيل، حيث المخفضت معدلات البطالة إلى مستوى 09.70 خلال سنة 2012 بعدما كان عند مستوى 010.17 عند آخرسنة من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 _ 2009).

لقد شجع رئيس الجمهورية إنشاء مناصب الشغل حيث استفاد هذا القطاع من 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني الخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الحماسي والتي يولدها النموالاقتصادي ومنه تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة .

1_2_ تطورالمعطيات الاقتصادية بالجزائرفي ظل ازمة اعارالنفط خلال 2012 _2015 :

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية، وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع ، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة، ويزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص ، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل

البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015 2019، إذا لم يعد النظر بشكل جذري في أولوياته وآليات تمويلها .[21]

المطلب الثاني : الفرص المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري .

يشكّل التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الموارد الناضبة، ويأتي ذلك من خلال تبنّي مجموعة من التوجهات الاستراتيجية في مقدمتها التحول نحو الاقتصاد الرقمي والتقنيات الحديثة، عبر تطوير قطاع التكنولوجيا والبرمجيات، وتعزيز التجارة الإلكترونية، إلى جانب دعم الابتكار والبحث العلمي لتأسيس بيئة معرفية قائمة على الإبداع. كما يُعد تعزيز القطاعات غير النفطية أولوية، لاسيما من خلال دعم الصناعة التحويلية، وتوسيع الاستثمار في التعدين والموارد الطبيعية الأخرى، وكذا تطوير الصناعات الغذائية والدوائية لما لها من أثر مباشر على الأمن الغذائي والصحي. ومن بين القطاعات الواعدة كذلك، قطاع السياحة والضيافة، الذي يمكن تنشيطه عبر تطوير السياحة البيئية والثقافية، وتحسين البنية التحتية السياحية، وتوفير تسهيلات مثل التأشيرات الإلكترونية لجذب السياح. وفي ذات السياق، تبرز الزراعة والأمن الغذائي كأحد محاور التنويع، من خلال دعم المشاريع الزراعية الحديثة، وتوظيف التكنولوجيا في الزراعة الذكية، وتشجيع التصنيع الغذائي لزيادة القيمة المضافة. أخيرًا، يمثل قطاع الطاقة المتجددةخيارًا استراتيجيًا للمستقبل، من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح، وتطوير تقنيات كفاءة الطاقة، فضلاً عن دعم مشاريع الهيدروجين الأخضر التي تسهم في الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون..[1]

[1] د عطاءالله بن طيرش د عبد الكريم كاكي د كمال بن دقفل ، **"دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر "** ، مجلة افاق للعلوم ، جامعة غرداية و الجلفة و المسيلة ، الجزائر ، المجلد 05 ، العدد 18 ، السنة 2019/09/01 ، ص ص 310 : 313 ،

[2] World Bank. (n.d.). *Economic diversification: A priority for action, now more than ever*. Retrieved April 30, 2025, from : https://www.worldbank.org /en/topic/economic-policy/brief/economic-diversification; (2025) ; consulté le 07/03/2025 ,

خلاصة :

تسعى الجزائر منذ عدة سنوات إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز، الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة واحتياطي العملة الصعبة. وفي هذا السياق، تبذل الحكومة الجزائرية جهوداً حثيثة لتطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والخدمات.

أبرز سمات سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

التركيز على الصناعات التحويلية: الجزائر تسعى إلى تعزيز الصناعات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية، بما في ذلك صناعة السيارات، الإلكترونيات، والمنسوجات، عبر تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع.

دعم القطاع الزراعي: في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، تسعى الحكومة إلى تعزيز القطاع الزراعي من خلال زيادة الإنتاج المحلي للمواد الأساسية مثل الحبوب واللحوم، مما يقلل من واردات الغذاء.

التوجه نحو الاقتصاد الرقمي: الجزائر بدأت في إرساء أسس اقتصاد رقمي من خلال تطوير البنية التحتية للإنترنت وتوسيع رقعة التجارة الإلكترونية، مما يسهم في تعزيز الابتكار ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التشجيع على الاستثمارات الأجنبية: الحكومة الجزائرية أطلقت مجموعة من الإصلاحات لتهيئة بيئة أعمال أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية، رغم بعض التحديات المتعلقة بالإجراءات البيروقراطية.

التطوير السياحي: الجزائر تسعى لتنمية قطاع السياحة بموازاة الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي. وفي هذا السياق، تم العمل على مشاريع سياحية لفتح وجهات جديدة وجذب السياح.

التحديات:

البيروقراطية: تعتبر البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة من أبرز المعوقات أمام تطوير التنويع الاقتصادي.

اعتماد كبير على الدولة: القطاع الخاص في الجزائر يعاني من نقص في التمويل والمشاريع الكبرى التي لا تزال في يد الدولة.

ضعف التنسيق بين القطاعات: التنسيق بين الوزارات والقطاعات المختلفة قد يعوق فعالية تنفيذ السياسات.

بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق تنويع اقتصادي شامل ومستدام، إلا أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبنية التحتية، قلة الاستثمارات، والبيروقراطية. ورغم ذلك، فإن السياسات الحالية تمثل خطوة نحو تقليص الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يعزز من قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف مع التقلبات العالمية في أسعار الطاقة.

دراسة قياسية تحليلية لدور سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر و أثرها في تحقيق مصادر الدخل الوطني (من 2000 الى 2024).

تمهيد :

تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تمكنها من تنويع اقتصادها و تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات ، حيث تتوفر على مصادر الطاقة المختلفة و الموارد الطبيعية المتنوعة و تنوع المناخ ، فتمثل كل هذه العناصر ركيزة اساسية لانطلاق الاقتصاد و الوصول الى تحقيق مصادر دخل متنوعة.

ان تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر الموجهة نحو تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات تتم من خلال الاختيار بين مختلف أدوات السياسات الاقتصادية الكلية و المتمثلة في أدوات السياسة المالية و النقدية و التجارية و سياسة الاستثمار و توجيه هذه الادوات نحو تحقيق هدف التنويع ظ، حيث يتم تحديد اي من الادوات الاكثر فعالية و التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق هذه الاستراتيجية و هو ما سنتعرف عليه من خلال هذه الدراسة و في هذا الاطار تم تقسيم هذا الفصل الى مباحث التالية .

المبحث الاول : الاطار النظري للمنهجية المتبعة في الدراسة القياسية .

المبحث الثاني : قياس محددات الناتج المحلي الداخلي في الجزائر .

المبحث الثالث : تحليل اثرالمحددات على الناتج المحلي الخام في الجزائر .

المبحث الاول : الاطار النظري للمنهجية المتبعة في الدراسة القياسية .

سوف نتعرف في هذا المبحث على الاطار النظري لطريقة النمذجة بشعاع الانحدار الذاتي (VAR) الذي يتوافق مع الدراسة القياسية ، بتقدير و اختبار جودة النموذج بعد تطبيق اختبار سكون السلاسل الزمنية و اختبار السببية و التكامل المشترك بين المتغيرات .

المطلب الاول : تحديد المتغيرات و صياغة النموذج القياسي .

ان أولى خطوات الدراسة القياسية لبناء اي نموذج قياسي هو جمع البيانات و تحديد المتغيرات الاقتصادية المستعملة ، ثم اختيار النموذج الرياضي المناسب ضمن مختلف الصيغ الخطية و اللا خطية مع تمثيل تلك المتغيرات بيانيا .

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها .

يقصد بالمتغيرات مجموعة من المتغيرات المستعملة في النموذج و تنقسم الى نوعين " متغيرات تابعة و أخرى مستقلة ، و في هذه الدراسة تم استخدام سلاسل زمنية سنوية خلال فترة (2000-2024) ، و تتمثل تلك المتغيرات في :

-**الناتج المحلي الاجمالي PIB** : كمتغير تابع ، تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI) .

-**قطاع المحروقات CAR**:

- **قطاع الفلاحة AGR** : كمتغيرات مستقلة .

- **قطاع الصناعة IND :**

كما تم الحصول على قاعدة بيانات المتغيرات المستقلة من البنك العالمي (WDI) [70].

2- الصيغة الرياضية للنموذج الاقتصادي :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (قد تكون معادلة واحدة أو أكثر) ، و درجة خطية النموذج (قد يكون نموذج خطي أو غير خطي) ، و درجة تجانس كل معادلة (قد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة) ، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج ، و انما قد توضح في بعض الاحيان المعلومات التي تفيد و لو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج ، و بذلك و لغرض الوقوف على أفضل صيغة (شكل رياضي) للنماذج محل الدراسة ، تم الاعتماد على العلاقة غير خطية الموضحة في المعادلة (1-3) [71].

$$(PIB_t)=\alpha+\beta 1\cdot IND_t+\beta 2\cdot AGR_t+\beta 3\cdot CAR_t+\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (1\text{-}3)$$

حيث: (α:حد ثابت - $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ معاملات الانحدار - ε_tحد الخطأ العشوائي)

[70] https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMListeStatSpecifique/1

[71] - مها محمد زكي ، الاقتصاد القياسي بالأمثلة ترجمة Damodar gujarati ، دار حميثرا للنشر ، ط1 ، القاهرة ، مصر 2010 ، ص 88

3- الاشكال البيانية لمتغيرات الدراسة :

تم تمثيل متغيرات الدراسة بيانيا و المتمثلة في : الناتج المحلي الاجمالي ، المحروقات ، الصناعة ، الفلاحة كما يلي .

الشكل (3-1): منحنيات متغيرات الدراسة في الحالة الاولية .

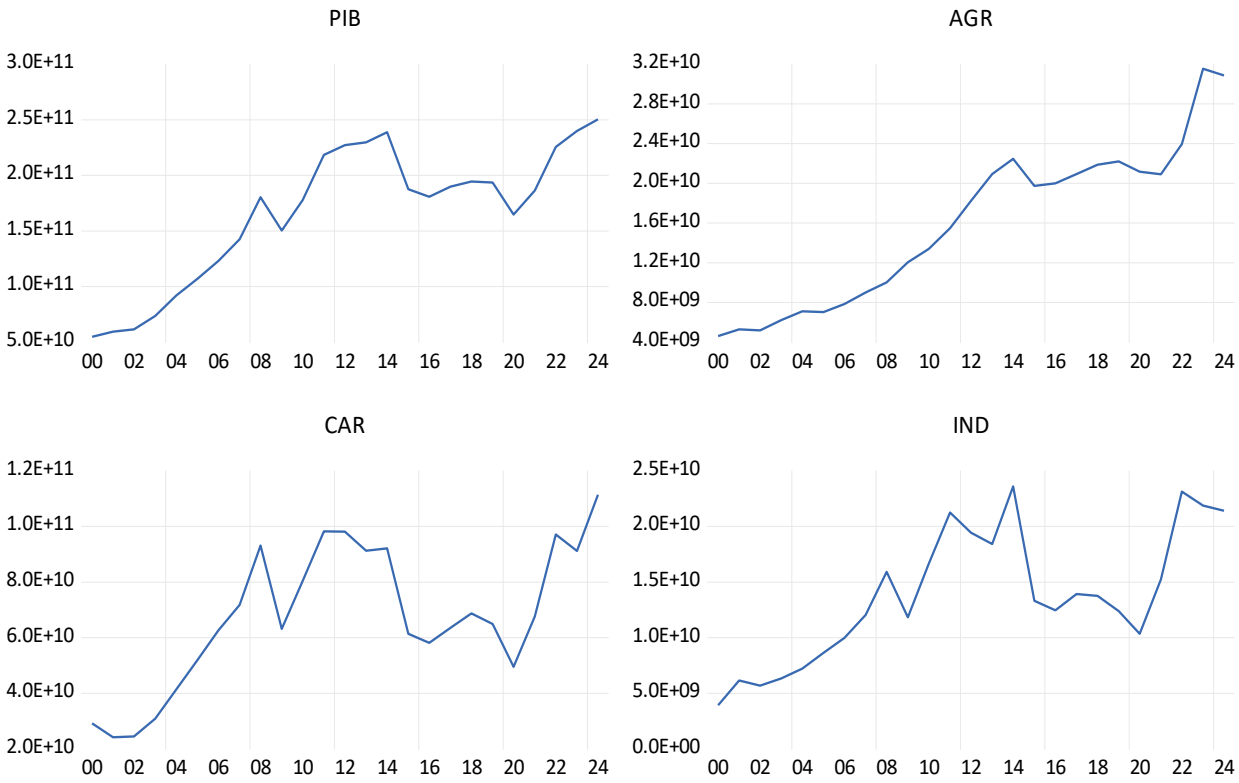

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12 .

يتضح من خلال الاشكال البيانية للسلاسل الزمنية محل الدراسة : PIB ، CAR، IND، AGR وجود تذبذبات في هذه السلاسل ، مما يدل على أنها قد تحتوي على اتجاه زمني ، و بالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى ، و لدراسة استقراريه هذه السلاسل سنقوم باختبار الاستقرارية كالتالي .

المطلب الثاني : الاستقرارية و التكامل المشترك للنموذج .

إن شرط الاستقرارية أمر ضروري لنمذجة السلسلة الزمنية ، و في هذا الاطار سنقوم بإختبارالاستقرارية الى جانب اختبار التكامل المشترك بعد تحديد درجة الابطاء للنموذج .

1- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية :

إن المنهجية الاحصائية تقتضي أنه من ضروري قبل تقدير النموذج التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج محل الدراسة ، فإن كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها فإن

استعمالها في التقدير يؤدي الى مشكل الانحدار الزائف و الذي يعطي لنا مقدرات متحيزة ، و نقول عن سلسلة زمنية معينة أنها مستقرة اذا توفرت فيها الخصائص الاحصائية التالية :

- ثبات الوسط الحسابي للقيم عبر الزمن .
- ثبات التباين عبر الزمن .
- التباين المشترك بين اية قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين t ، $t+k$ يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين ، و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك .

و هناك عدة معاير لاختبار الاستقرارية التي سنقوم بتطبيقها على النموذج المقترح .

2-1 اختبار جذر الوحدة .

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختباري ديكي فولر الموسع و اختبار فليبس بيرون ، و ذلك لدورهما المهم في تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة و التابع ، و الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج القياسي [72].

ديكي فولر الموسع ADF :

الذي يعمل على البحث عن الاستقرارية من عدمها لسلسلة زمنية ما ، و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت محددة (Déterministes) أو عشوائية (Stochastique) .

و يرتكز هذا الاختبار على فرضيات :

نموذج(2-3) :يوضح اختبارات (بدون قاطع و اتجاه عام – بوجود قاطع – بوجود قاطع و اتجاه عام) .

$$\Delta y_t = \delta y_{t-1} + a_t \rightarrow pure\ RW$$

$$\Delta y_t = \theta_0 + \delta y_{t-1} + a_t \rightarrow RW\ with\ drift$$

$$\Delta y_t = \theta_0 + \theta_1 t + \delta y_{t-1} + a_t \rightarrow adds\ drift\ and\ a\ linear\ time\ tr$$

فرضيات الإختبار: $\begin{cases} H_0 : \sigma = 0 \\ H_1 : \sigma = 1 \end{cases}$

و تكون السلسلة مستقرة إذا لم تحوي النماذج الثلاثة على جذر الوحدة [73].

- **فليبس بيرون PP :**

يعتمد هذا الاختبار في تقديره على نفس النموذج (3-2) ، الا انه يختلف عن اختبار ADF في طريقة معالجة و جود الارتباط التسلسلي من الدرجة الاعلى ، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلميه (nonparametric) لإحصائية (t) ستودنت للمعلمة ρ

[72] R.BOURBONNAIS , économétrie 7eme édition , d'undo ,paris 2009,p205.
[73] https://www.researchgate.net/publication/341474612_akhtbarat_jdhr_alwhdt_Unit_Root

كما أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي **AR** ، بينما اختبار PP قائم على افتراض اكثر عمومية و هي أن السلسة الزمنية متولدة بواسطة عملية **ARIMA** لذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل من ADF لا سيما عندما يكون حجم العينة صغير .

و قد كانت نتائج هاذين الاختبارين ملخصة في الجدول المولي حسب الملحق (3-1) .

الجدول (3-1) : نتائج اختبار ADF و PP لجذر الوحدة لمتغيرات النموذج .

ADF						pp					
VARIABLES	Level			1 st différence		VARIABLES	Level			1 st différence	
BIB	Intercept	1.318606	No stationary	4.257003***	stationary	PIB	Intercept	1.314095	No stationary	4.2885	stationary
		(0.6038)		(0.0028)				0.6059		0.0030	
	Trend and intercept	-1.652523	No stationary	4.257003***	stationary		Trend and intercept	1.726326	No stationary	4.2289	stationary
		(0.7406)		(0.0140)				0.7078		0.0148	
	None	1.259213	No stationary	3.888800***	stationary		None	1.171778	No stationary	3.8918	stationary
		(0.9424)		(0.0005)				0.9330		0.0004	
AGR	Intercept	0.122838	No stationary	4.148396***	stationary	AGR	Intercept	0.097563	No stationary	3.788658	stationary
		0.9608		0.0043				0.9587		0.0092	
	Trend and intercept	2.939273	No stationary	4.036455***	stationary		Trend and intercept	2.041073	No stationary	3.706552	stationary
		0.1694		0.0227				0.5506		0.0424	
	None	2.537106	No stationary	3.16613***	stationary		None	2.474646	No stationary	3.150766	stationary
		0.9959		0.0029				0.9952		0.0030	
IND	Intercept	1.830169	No stationary	5.350657	stationary	IND	Intercept	-1.750478	No stationary	5.543008	stationary
		0.3577		0.0003				0.3945		0.0002	
	Trend and intercept	2.305173	No stationary	5.2239	stationary		Trend and intercept	-2.273873	No stationary	5.405125	stationary
		0.4156		0.0018				0.4311		0.0012	
	None	0.222704	No stationary	5.2715***	stationary		None	0.580979	No stationary	5.296856	stationary
		0.7423		0.0000				0.8348		0.0000	
CAR	Intercept	1.376452	No stationary	4.8949	stationary	CAR	Intercept	1.348849	No stationary	4.895186	stationary
		0.5765		0.0007				0.5896		0.0007	
	Trend and intercept	1.803397	No stationary	4.7741	stationary		Trend and intercept	1.803397	No stationary	4.773369	stationary
		0.6713		0.0047				0.6713		0.0047	
	None	0.592495	No stationary	4.696	stationary		None	0.720231	No stationary	4.696020	stationary
		0.8373		0.0001				0.8639		0.0001	

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12 .

- الفرضيات اختبار جذر الوحدة:

-عند مستوى5%:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 1 & \text{مستقرةغير} \\ H_1: \rho < 1 & \text{مستقرة} \end{cases}$$

-عند فرق الأول5%:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 1 & \text{مستقرةغير} \\ H_1: \rho < 1 & \text{مستقرة} \end{cases}$$

من خلال **الجدول (3-1)** اعلاه يشير اختباري ديكي فولر و فليبس بيرون الى انه عند المستوى نقبل فرضية العدم لجذر الوحدة بعدم استقرار ية المتغيرات pib ، agr ، ind ، carعند مستواها لأن القيم الاحصائية لـ ADF و PP اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، و عند اجراء الفروق الأولى أتضح أن القيم الاحصائية للاختبارين أقل من القيمة الحرجة للاختبارين عند مستوى 5 % ، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة لجذر الوحدة ،

مما يعني ان جميع السلاسل الزمنية التالية : pib، agr، ind، car مستقرة عند الفرق الاول ، اي انها متكاملة من الدرجة الاولى I(1).

2-تحديد درجة التأخير للنموذج .

لتحديد درجة تأخير النموذج نستخدم عدة معايير منها : معيار اكياكي (Akaike) ، و معيار معلومات شوارز (Schwarz) و معيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn) ، و يتم اختيار الفترة التي تكون فيها أقل قيم مشاهدات لهذه المعايير ، و نتائج هذا الاختبار حسب الجدول (3-2) تشير الى أنه المعايير كلها متفقة على درجة التأخير في الفترة الاولى ، اي (**Lag =1**). **ملحق رقم (2)** .

الجدول (3-2) : نتائج تحديد درجة تأخير النموذج .

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB IND CAR AGR
Exogenous variables: C
Date: 03/17/25 Time: 21:36
Sample: 2000 2024
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2214.610	NA	7.17e+78	192.9226	193.1201	192.9722
1	-2137.504	120.6876*	3.63e+76*	187.6090*	188.5964*	187.8573*
2	-2123.898	16.56400	5.18e+76	187.8172	189.5945	188.2642

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12 .

درجة التأخير المثلة هي : (1.1) حسب أقل قيم لمعيارين المعتمد عليهم akaike، schwarz ، (Hannan and Quinn) عليه سيتم تقدير لاختبار جوهانسون للتكامل المشترك في الفترة الاولى ، **(Lag1) .**

4-اختبار التكامل المشترك لـ Johansen-Juselius بين المتغير

بعد معرفة أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ ، يمكننا تطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسون Johansen ، لمعرفة وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل و تحديد عدد علاقـــــات التكامل المشترك بين المتغيرات

و الجدول الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار (**انظر الملحق رقم (3)**)، مع الملاحظة اننا اخترنا النموذج الرابع (4) بافتراض وجود ثابت و مركبة اتجاه .

الجدول (3-3) : نتائج اختبار Johansen .

		اختبار Trace Test			اختبار Maximum Eigen Value Test		
الفرضية العدمية	القيمة الذاتية Eigen value	احصائية الاثر	القيمة الحرجة عند 5%.	الاحتمال	احصائية القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة عند 5% .	الاحتمال
r *=0	0.815027	87.58225	63.87610	0.0002	37.12603	32.11832	0.0112
r *≤1	0.764983	50.45622	42.91525	0.0075	31.85812	25.82321	0.0071
r≤2	0.371841	18.59810	25.87211	0.3051	10.22917	19.38704	0.5943
r≤3	0.316416	8.368925	12.51798	0.2230	8.368925	12.51798	0.2230

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

- **الفرضيات اختبار التكامل المشترك لـ Johansen-Juselius بين المتغيرات :**

-الفرضية trace test:

$$\begin{cases} H_0: r = 1 & \text{وجودعدم تكامل مشترك} \\ H_1: r \leq 1 & \text{وجود تكامل مشترك} \end{cases}$$

-الفرضية Maximum Eigen Value Test:

$$\begin{cases} H_0: r = 1 & \text{عدم وجود تكامل مشترك} \\ H_1: r \leq 1 & \text{وجود تكامل مشترك} \end{cases}$$

(*): رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 5% .

و قد استعننا باختبارين احصائيين مبنيين على دالة الامكانات العظمى ، و هما اختبارات الاثر و اختبار القيم الكامنة العظمى ، حتى نستطيع اختبار فرضية العدم و الفرضية البديلة .

1-4 اختبار الأثر Trace Test :

نلاحظ من خلال الجدول(3-4) ان القيمة المحسوبة لاختبار الأثر و التي تقدر بـ 87.582 أكبر من القيمة الحرجة 63.876 عند مستوى معنوية 5 % ، فيما يخص الفرضية الأولى (r=0) ، وعند (r≤1) نلاحظ كذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار الاثر 50.456 أكبر من القيمة الحرجة 42.915 عند مستوى معنوية 5% .

اما عند (r≤2 ، r≤3) فان قيمها المحسوبة لاختبار الأثر (18.598 ، 8.368) اقل من القيم الحرجة على الترتيب (25.872 ،12.517).

و بذلك نرفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود علاقة تكامل متزامن في الاجل الطويل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل متزامن اي وجود علاقتي (معادلتي) تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .

2-4 اختبار القيمة الكامنة العظمى Value TestMaximum Eigen .

تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول (3-4) الى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اي علاقة التكامل المتزامن (r=0) ، و ذلك لأن احصائية القيمة الذاتية العظمى ، عند هذه الفرضية تساوي 37.126 و هي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي 32.118 عند مستوى معنوية 5% ، و عند (r≤1) يلاحظ كذلك أن احصائية القيمة الذاتية العظمى تساوي 31.858 و هي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي 25.823 عند مستوى معنوية 5 % .

اما عند (r≤2 ، r≤3) فان القيم الذاتية العظمى للاختبار (10.229 ، 8.368) اقل من القيم الحرجة لها على الترتيب (19.387،12.517).

بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد تكامل متزامن في الاجل الطويل ، اي وجود علاقتي (معادلتي) تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .

و بما أن الاختبارين للأثر و القيمة الكامنة العظمى يتفقان على نفس النتيجة ، فان هناك تكامل متزامن في الاجل الطويل ، اي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات pib، car، agr، ind ، إلا انه لم يحدد طبيعة هذه العلاقة ، و لتحديد ذلك لابد من تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM (VectorError Correction).

المطلب الثالث : النموذج القياسي و اختبار الجودة .

كمرحلة أخيرة لتحليل اي ظاهرة اقتصادية و بناء النموذج القياسي المناسب لها ، يتم تقدير النموذج و اختبار جودته باستخدام مختلف اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية المتمثلة في عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء و الارتباط الذاتي فيما بينها ، الى عدم تجانس اخطاء التباين .

1- تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ .VECM.

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM هو عبارة عن نموذج الانحدار الذاتي المتجه المقيد VAR (RestrictedVectorAutoregressive) المصمم للاستخدام مع السلاسل الزمنية غير المستقرة لكنها متكاملة فيما بينها ، اي يوجد بين السلاسل الزمنية علاقة طويلة الامد .

كما يمتلك نموذج متجه تصحيح الخطأ علاقات تكاملية مبنية على محددات تستطيع تقييد السلوك طويل الاجل للمتغيرات المستقلة ، لغرض تقاربها مع علاقاتها التكاملية ، بينما في الوقت نفسه تسمح لآليات التكيف

في الامد القصير ، لذلك فان حد التكامل المشترك هو نفسه حد تصحيح الخطأ ، طالما الانحرافات من التوازن طويل الامدى يتم تصحيحها تدريجيا من خلال سلسلة التكيفات الجزئية قصيرة الامد [74] .

يمكن تقدير (VECM) الذي يقدر تأثير سياسات تنويع الاقتصادي في الجزائر على تنويع مصادر الدخل في المدى القصير و البعيد بعلاقة توازنية (2) و فترة تأخير واحدة ، حيث تحدد العلاقة قصيرة الاجل بناءا على معنوية فيشر F الاحصائية ، فيما تحدد العلاقة طويلة الاجل بناءا على معنوية معلمة تصحيح الخطأ المبطئة .

و قد كانت نتائج تقدير نموذج VECMكالأتي :

1-1 التقييم الاحصائي للنموذج : من الملحق رقم (5) لدينا مايلي.

- قدر معامل التحديد R^2ب 79.53، وهو ما يبين أن الإرتباط و الجودة مقبولة بين المتغيرات ، أي أن 79.53% من تغير في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى التغيرات الحاصلة في الصناعة ، الفلاحة و المحروقات وعليه فالقوة التفسيرية للنموذج ضعيفة نظرا لطبيعة النمو الإقتصادي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية .

- معامل تحديد المصحح Adj.R-squared= %27 وهذا يعني أن التغيرات الحاصلة في الصناعة ، الفلاحة و المحروقات تفسر 27% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، أما النسبة المتبقية و المقدرة ب 73% فهي راجعة إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج المقترح و تدرج ضمن الأخطاء العشوائية

- القيمة الإحصائية المحسوبة لفيشرFcal = 4.15 وهي اكبر من القيمة الجدولية Fth=3.0725عند درجة الحرية (k ,n-k-1 ,α) ما تشير إلى أن **النموذج ذو معنوية كلية** عند مستوى 5% .

1-1 التقييم الاقتصادي للنموذج :

- معامل تصحيح الخطأ : يمثل سرعة الرجوع أو العودة من التوازن في الأجل القصير نحو التوازن في الآجال الطويلة بتصحيح المسار عن وضعه المنحرف ، ويشير الملحق (8) أن معامل تصحيح الخطأ الموجه الخاص بدالة الناتج المحلي الإجمالي سالب قدر ب (0.382922-) و معنوي عند مستوى دلالة 5% (Prob=0.0482) حسب الملحق رقم (8) ، حيث أنه عند انحراف الناتج المحلي الاجمالي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد بسبب صدمة في احدى مكونات النموذج ، فانه يصحح ما يقرب 76.61% من هذا الاختلال في الفترة (t) ، و بمعنى آخر فإن 0.76 من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر زمن لبلوغ التوازن في المدى البعيد اي يتطلب حوالي 0.39 سنة (4 اشهر و 3اسابيع تقريبا) ، و هي استجابة طويلة نوعا ما لبلوغ التوازن في المدى البعيد .

- **النموذج في المدى القصير:**

تقدير معادلة الناتج المحلي في الاجل القصير كالأتي .

معادلة رقم 3-2:

$$D(pib)_t = -2.189D(Lpib)_{t-1} - 0.139D(Lind)_{t-1} + 0.921D(Lcar)_{t-1} + 0.461D(Lagr)_{t-1} + 0.088$$

[74] -عمار حمد خلف ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج ايفيوز ، دار الكتب و الوثائق ، ط1، بغداد العراق 2015، ص 61 .

$D(pib)_t$: يمثل التغير اللحظي في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة النمو أو التغير بين فترتين) ، D(Lpib)t-1 بمعامل **-2.189** : يعكس التأثير الذاتي لتغير الناتج المحلي الاجمالي في الفترة السابقة ، حيث أن المعامل السلبي يشير الى وجود أثر عكسي ، اي أن زيادة النمو في الفترة الماضية تؤدي الى انخفاضه في الفترة الحالية و العكس صحيح ، D(Lind)t-1 بمعامل **-0.139**: يمثل تأثير تغير القطاع الصناعي في الفترة السابقة ، و هو تأثير طفيف و سلبي على الناتج المحلي الاجمالي ،D(Lcar)t-1بمعامل **0.921** : يعبر عن تأثير القطاع المحروقات ، و هو تأثير ايجابي كبير ، مما يعني أن ارتفاع هذا القطاع يؤدي الى زيادة الناتج المحلي في الفترة الحالية ، D(Lagr)t-1 بمعامل 0.461 : يعكس تأثير القطاع الزراعي ، و هو تأثير ايجابي ، لكنه أقل من تأثير قطاع المحروقات ، الثابت 0.088 : يمثل جزءا من التغير في الناتج المحلي الاجمالي الذي لا يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الاخرى في النموذج .و منه **نستنتج** ان قطاع المحروقات D(Lcar)t-1هو الاكثر تأثيرا بشكل ايجابي على الناتج الحلي الاجمالي في الاجل القصير .

-النموذج في المدى الطويل :

تقدير معادلة الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل كالتالي .

معادلة رقم 3-3:

$$D(pib)_t = -0.382\,(Lpib)_{t-1} + 0.446\,(Lind)_{t-1} - 0.086\,(Lcar)_{t-1} - 0.076\,(Lagr)_{t-1} - 1.548\,(Lpib)_t\,1 + 0.139\,(Lind)_t + 0.921\,(Lcar)_t + 0.461\,(Lagr)_t + 3.514$$

معامل التحديد R^2= 79.53%، معامل تحديد المصحح $\overline{R}$= 76.61 ، حجم العينة n =25

معادلة تقدير للناتج المحلي الاجمالي D(pib)t باستخدام نموذج VAR باعتماد على المتغيرات المتباطئة .

-تأثير الناتج المحلي الاجمالي السابق (Lpib)t-1 : معامل (-0.382) يشير الى أن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الفترة السابقة يؤدي الى انخفاض النمو الحالي ، وهذا يكون بسبب تأثير الدورة الاقتصادية .

اي انه عندما يكون الاقتصاد قد شهد توسعا في الماضي فقد يتباطأ النمو بسبب عوامل مثل التشبع في الاسواق ، او سياسات التنويع الاقتصادي ، مما يؤدي الى تأثير سلبي في الفترة الحالية .

-تأثير النشاط الصناعي (Lind)t-1 معامل (0.446) يشير الى أن نمو القطاع الصناعي في الفترة السابقة له تأثير ايجابي على الناتج المحلي ، وهذا منطقي لأن الصناعة تلعب دورا رئيسيا في تحفيز الاقتصاد ، من خلال زيادة الانتاج ، خلق فرص العمل ، و تعزيز سلاسل القيمة المضافة ، يدل هذا التأثير على أهمية القطاع الصناعي كقوة دافعة للتنويع الاقتصادي في المدى الطويل .

-تأثير نشاط المحروقات (Lcar)t-1 المعامل (-0.086) يظهر تأثير سلبيا طفيفا، على الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الحالية ، قد يكون هذا ناتج عن مشكلات في الطلب على المحروقات نتيجة لتقلبات الاسعار ، او بسبب انخفاض الانتاج (كوفيد 19) .

- تأثير القطاع الفلاحي (Lagr)t-1 معامل (0.076) ، صغير نسبيا مما يعني أن تأثير القطاع الفلاحي ضعيف أو غير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي ، و هذا يشير ان الفلاحة لا تساهم بشكل قوي في دفع عجلة التنويع الاقتصادي في المدى الطويل ، ربما بسبب انخفاض الانتاجية او الاعتماد على تقنيات قديمة .

- تأثير المتغيرات الفورية D(Lpib) ، D(Lind) ، D(Lcar) ، D(Lagr) من الواضح أن التغير الفوري في بعض القطاعات ، مثل $(Lcar)_t$، $(Lpib)_{t-1}$ لهم دلالة احصائية مما يعني انهم لهم دور في تحديد اتجاه الاقتصاد في المدى الطويل ، هذا يشير الى أن التحولات قصيرة المدى في قطاعات (محروقات أو ناتج محلي اجمالي نفسه) قد تؤثر بشكل ملموس على الاقتصاد .

الحد الثابت (+3.514) : يشير الى أن هناك عوامل أخرى خارج نطاق هذه المتغيرات تساهم ايجابيا في الناتج المحلي الاجمالي مثل الابتكار ، الاستثمار الاجنبي ، أو سياسات الدعم الحكومي .

استنتج ان قطاع الصناعي و الفلاحة هم المحرك الاساسي في تنويع مصادر الدخل ، مما يجب تدعيم هذا القطاعات من خلال تحسين البنية التحتية و الاستثمار في التكنولوجيا .

قطاع المحروقات لا يبدو كعامل رئيسي في دفع عجلة التنويع الاقتصادي ، لأنه مادة ناضبة ، و لهذا يجب تسريع الاعتماد عليه كمدخلات في القطاعات الاخرة من أجل تقليل التكاليف الانتاجية .

2- اختبار جودة نموذج VECM .

لاختبار جودة النموذج و تشخيص صلاحية نقوم بدراسة استقرارية النموذج ككل عن طريق اختبار جذر الوحدة ، و اختبار استقرارية البواقي و التأكد من أنها تتبع توزيع الطبيعي .

2-1 – اختبار جذر الوحدة :

كانت نتائج اختبار استقرارية النموذج حسب AR Roots Graph كمايلي.

الشكل (3-5) نتائج استقرارية النموذج .

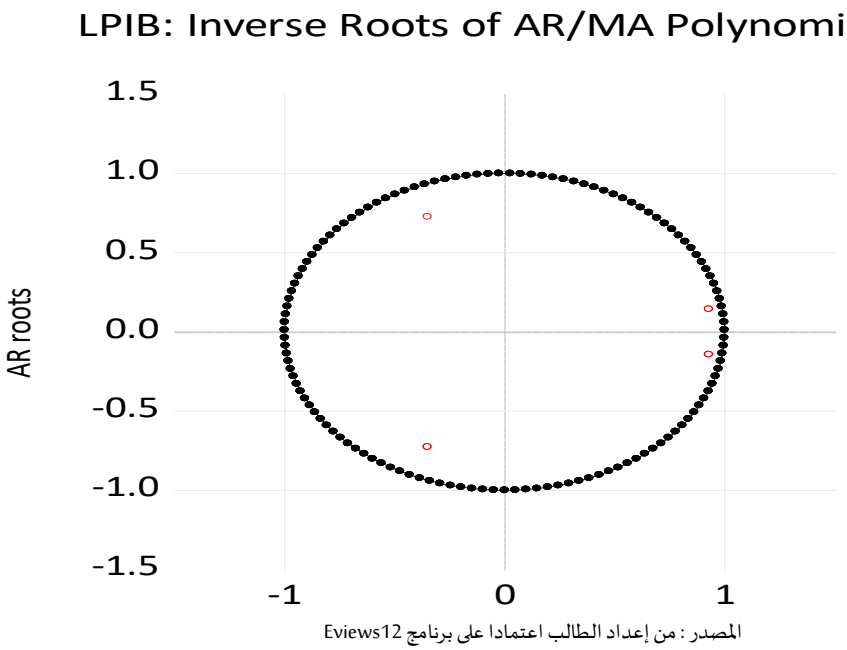

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

يلاحظ أن كل الجذور العكسية inverse roots ، لكثير الحدود المرفق لجزء الانحدار الذاتي هو قيمة **تقل** عن الواحد الصحيح ، بحيث نلاحظ أن كل نقاط تقاطع داخل دائرة الوحدة ، و على فالنموذج المقدر لدالة سياسات تنويع الاقتصادي يحقق شرط الاستقرار الكلي .

2-2-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

لإجراء هذا الاختبار سنعتمد على اختبار **Jarque-Bera**.

الشكل رقم (3-6) : نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي .

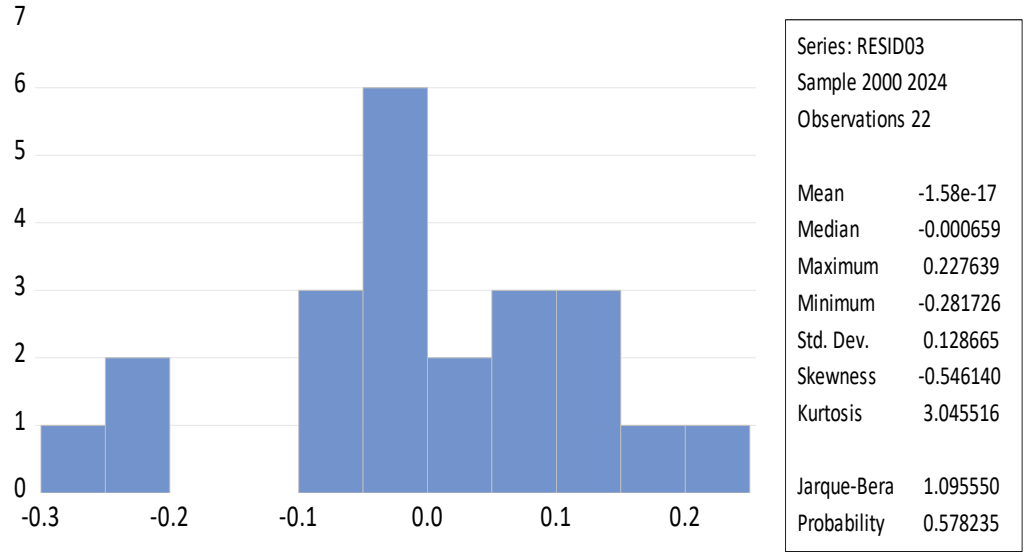

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

فرضية : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي .

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \text{الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي} \\ \boldsymbol{H_1}: \text{الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية J-B التي تساوي 0.5782 في أكبر من مستوى معنوية 0.05 ، لذا فإننا نستطيع قبول فرضية العدم التي تنص ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي ، و نرفض الفرضية البديلة التي تنص أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية 0.05.

3-2-اختبار استقرارية البواقي.

و ذلك باستعمال اختبار Ljung-Boxو الذي يدرس هل البواقي مستقرة و ذات صخب ابيض أم لا ، حيث توافق احصائية (LB) أخر قيمة في العمود لـ Q-Sta و التي يجب أن تكون الاحتمالية المقابلة لها أكبر من 5%، فنقبل فرضية العدم و التي تنص على أن البواقي مستقرة ، و بالتالي يكون النموذج مقبول و هو ما يوضحه الاختبار في الجدول (3-7)

جدول رقم (3-7) : اختبار استقرارية البواقي.

Date: 03/15/25 Time: 09:51
Sample (adjusted): 2003 2024
Included observations: 22 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.177	-0.177	0.7911	0.374
		2	-0.168	-0.206	1.5337	0.464
		3	-0.138	-0.227	2.0616	0.560
		4	0.175	0.064	2.9595	0.565
		5	0.049	0.040	3.0343	0.695
		6	0.153	0.226	3.8112	0.702
		7	-0.250	-0.118	6.0119	0.538
		8	-0.098	-0.135	6.3755	0.605
		9	-0.107	-0.253	6.8365	0.654
		10	0.219	-0.015	8.9408	0.538
		11	0.027	0.041	8.9765	0.624
		12	-0.221	-0.185	11.544	0.483

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

فرضية : اختبار الاستقرارية البواقي .

$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{البواقي مستقرة} \\ \mathbf{H_1}: \text{البواقي غير مستقرة} \end{cases}$

من خلال الجدول (3-7) تبين أنه النموذج مقبول لأن الاحتمال المقابل Q-STApro تساوي 0.483 وهي اكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05) مما يعني قبول فرض العدم الذي ينص على ان البواقي مستقرة و رفض الفرض البديل الذي ينص على ان البواقيغير مستقرة عند مستوى معنوية 0.05 اي ان النموذج يخلوا من مشكلة عدم الاستقرار .

4-2 –اختبار الارتباط الذاتي للبواقي .

باستخدام اختبار LM للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ، فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تشير الى غياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج لأن القيمة الاحتمالية لفيشر F اكبر من مستوى معنوية 5 % حسب ما يبينه الجدول رقم (3-8).

الجدول (3-8) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.156034	Prob. F(1,16)	0.6981
Obs*R-squared	0.222133	Prob. Chi-Square(1)	0.6374

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12.

فرضية : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي .

$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \text{الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي} \\ \boldsymbol{H_1}: \text{الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$

من خلال الجدول (3-8) نلاحظ أن قيمة الاحتمالية F- Statistic تساوي (0.6981) مما يعني اننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي و رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود الارتباط الذاتي بين الاخطاء عند مستوى المعنوية 5%.

2-5- اختبارعدم تجانس(عدم ثباتالتباين) :

هذا الاختبار هو اختبار Breush-Pagan المستخدم لأختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار ، الفرضية الصفرية : تباين الاخطاء ثابت ، الفرضية البديلة : تباين الاخطاء غير ثابت ، النتائج موضحة في الجدول (3-9) كمايلي :

الجدول (3-9) : نتائج اختبارثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Nullhypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.578130	Prob. F(8,13)	0.7789
Obs*R-squared	5.773087	Prob. Chi-Square(8)	0.6726
Scaledexplained SS	3.123026	Prob. Chi-Square(8)	0.9264

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/15/25 Time: 15:33
Sample: 2003 2024
Included observations: 22

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

فرضية : اختبارعدم ثبات التباين

$\begin{cases} \mathbf{H}_0: \text{غياب الارتباط الذاتي لأخطاء} \\ \mathbf{H}_1: \text{وجود الارتباط الذاتي لأخطاء} \end{cases}$

من خلال الجدول رقم (3-9) و لغرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، تبين أن القيمة الاحتمالية لـ F-statisticتساوي 0.67 و هي قيمة أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين الاخطاء و نرفض فرضية البديلة التي تنص على عدم ثبات تباين الاخطاء و منه النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات التباين الاخطاء .

2-6- اختبار التعدد الخطي vif .

اختبار تعدد الخطي باستخدام معامل التضخم التباين (VIF) ، يعتمد على فرضيتين : الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد تعدد خطي اذا كان (VIF≤10) ، و الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد تعدد خطي اذا كان (VIF>10) ، ونتائج الاختبار موضحة في جدول (3-10) .

جدول (3-10) يوضح قيم معامل تضخم التباين vif .

المتغير التابع	معامل التحديد R^2	معامل تضخم التباين vif $Vif=1/(1-R^2)$
AGR	0.1173	1.132
CAR	0.5464	2.204
IND	0.5822	2.393

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

فرضية : اختبار التعد د الخطي .

$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{غياب الارتباط الذاتي لأخطاء} \\ \mathbf{H_1}: \text{وجود الارتباط الذاتي لأخطاء} \end{cases}$

من خلال الجدول (3-10) نلاحظ ان قيم معامل تضخم التباين vif اقل من عشرة (10) في جميع حالات الاختبار وهذا دلالة اننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تعدد خطي VIF≤10 ، و نرفض الفرضية البديلة و منه النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي .

المطلب الرابع : التحليل الهيكلي للنموذج .

يأتي هذا الجزء الاخير لدراسة التحليل الهيكلي للنموذج أثر السياسات تنويع الاقتصادي في الجزائر على تنويع مصادر الدخل PIB ، و هذا باختبار و تحليل الصدمات و التباين في المدى القصير و المتوسط و الطويل بين متغيرات الاقتصادية .

1 – اختبار السببية لـ Granger بين المتغيرات .

نستخدم اختبار السببية لـ (1969) Granger للتعرف على مدى وجود علاقة سببية (علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback او تبادلية) ، بين متغيرات محل الدراسة من عدمها ، و هذا عن طريق اختبار فيشر Fisher عند مستوى معنوية 5 % ، و التي تدلي فرضية العدم على عدم وجود سببية بين المتغيرات ، و نتائج الاختبار موضحة في الجدول (3-11) (انظر الملحق رقم (9) .

الجدول (3-11) :نتائج اختبار علاقة السببية لـ Granger .

احتمال احصائية فيشر	اتجاه السببية لـ Granger	فرضيات	النتيجة
0.9674> 0.05	IND does not Granger Cause PIB	قبول فرضية العدم	لا وجود للسببية
0.3244 > 0.05	PIB does not Granger Cause IND	قبول فرضية العدم	
0.6462> 0.05	CAR does not Granger Cause PIB	قبول فرضية العدم	لا وجود للسببية
0.8401> 0.05	PIB does not Granger Cause CAR	قبول فرضية العدم	
0.8816> 0.05	AGR does not Granger Cause PIB	قبول فرضية العدم	لا وجود للسببية
0.1455> 0.05	PIB does not Granger Cause AGR	قبول فرضية العدم	
0.3396> 0.05	CAR does not Granger Cause IND	قبول فرضية العدم	لا وجود للسببية
0.9518> 0.05	IND does not Granger Cause CAR	قبول فرضية العدم	
0.4685> 0.05	AGR does not Granger Cause IND	قبول فرضية العدم	لا وجود للسببية
0.0518> 0.05	IND does not Granger Cause AGR	قبول فرضية العدم	
0.5262> 0.05	AGR does not Granger Cause CAR	قبول فرضية العدم	سببية أحادية الاتجاه
0.0492< 0.05	CAR does not Granger Cause AGR	رفض فرضية العدم	

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

فرضية : اختبار السببية .

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \text{عدم وجود سببية بين المتغيرات} \\ \mathbf{H_1}: \text{وجود سببية بين المتغيرات} \end{cases}$$

من خلال الجدول (3-11) اعلاه يتبين لنا مايلي :

- لا وجود للسببية بين الصناعة و الناتج المحلي الاجمالي ، و المحروقات و الناتج المحلي الاجمالي ، وكذا بين الفلاحة و الناتج المحلي الاجمالي ، وبين المحروقات و الصناعة ، وكذلك الفلاحة و الصناعة لا وجود للسببية .
- هناك سببية وحيدة الاتجاه بين المحروقات و الفلاحة عند مستوى معنوية 5% حيث (0.0492 <0.05) مما يستدعي رفض فرض العدم التي تنص على عدم وجود سببية و قبول الفرضية البديل التي تنص ان هناك سببية ، في حين أنه ليس هناك سببية من الفلاحة نحو المحروقات .
- و عدم و جود علاقة سببية يعني أن التغيرات في هذه القطاعات لا تؤدي بالضرورة الى تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي ، أو ان هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكبر في تحديده ، و يمكن أن يكون السبب هو أن الاقتصاد يعتمد على عوامل أخرى أكثر تأثيرا مثل الخدمات ، التجارة ، او حتى العوامل الخارجية مثل السياسات التنويع الاقتصادية و تعد هذه النتائج مقبولة اقتصاديا .

3- تحليل الصدمات و دوال الاستجابة الدفعية :

تقيس دالة الاستجابة الدفعية كل أثر متغير من متغيرات النموذج في ذاته و في المتغيرات الاخرى و تظهر اذا كانت للصدمة أثر ايجابي أو سلبي مع تتبع تطور الاثر خلال مدة زمنية معينة [75].

و سنكتفي بالبحث هذا عن مدى استجابة الدخل و الممثل في الناتج المحلي الاجمالي ، للصدمات المرتبطة بمتغيرات : المحروقات و الصناعة و الفلاحة و الشكل (3-28) يوضح ذلك .

الشكل (3-12) : استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات تنبؤية للمتغيرات الدراسة خلال عشرة (10) سنوات مقبلة .

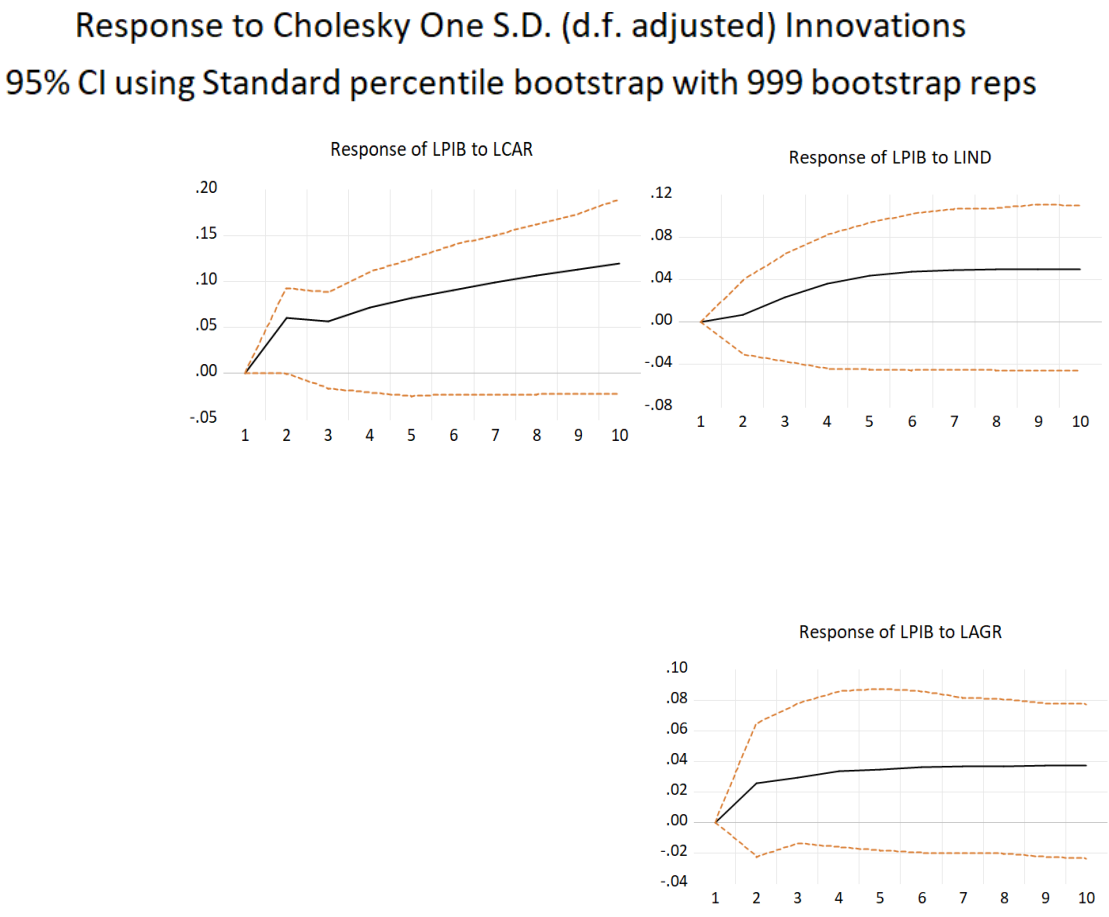

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

حسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية على مدار عشرة سنوات كما هو موضح في الملحق رقم (10) فانه في حالة :

[75]-حسين على العمر ، قنوات تأثير السياسة النقدية حالة كويت ، مجلة جامعة شارقة ، المجلد 6،العدد3، 2009، ص261.

- **اثر صدمة قطاع الفلاحة على الناتج المحلي الاجمالي** : حسب دالة الاستجابة الصدمية ، هناك ملاحظات يمكن استخلاصها : في **السنة الاولى** ، يظهر تأثير و اضح الصدمة AGR على PIB ، حيث يبدو أن هناك ارتفاع اوليا في القيمة ، مع مرور السنوات (من 2الى 4 تقريبا) ، يستمر التأثير الايجابي لكنه يتباطأ تدريجيا ، **بعد السنة الخامسة** يميل الأثير الى الاستقرار عند مستوى معين ، مما يشير الى أن الاقتصاد يتكيف مع الصدمة بمرور الوقت ، الخط السفلي (فترة الثقة السفلية) يشير الى احتمال أن يكون التأثير سلبيا في بعض السيناريوهات ، لكن بشكل عام التأثير يبدو ايجابيا في اغلب الحالات ، و هذا يعني أن قطاع الفلاحة يساهم بشكل مستدام في الدخل (PIB) ، فمن ضروري تعزيز الاستثمار في هذا القطاع .و اذا كانت هناك تأثيرات متذبذبة فقد تحتاج الدولة الى سياسات اقتصادية اكثر استقرار ، و تقليل التقلبات الاقتصادية .

و منه نستنتج ان النشاط الفلاحي له تأثير واضح على الناتج المحلي الاجمالي ، و يظهر هذا التأثير بشكل أكبر في السنوات الاولى قبل ان يستقر الاقتصاد بمرور الوقت .

- **اثر صدمة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي :** في البداية هناك ارتفاع طفيف في PIB بعد صدمة في قطاع المحروقات ، بعد السنة الثانية ، يستمر التأثير الايجابي في الزيادة تدريجيا حتى يستقر عند مستوى معين بعد 6الى 7 سنوات ، فترات الثقة (الخطوط المتقطعة) تظهر أن التأثير قد يكون متذبذبا و لكنه يبقى ايجابيا ، وهذا يعني ان قطاع المحروقات له ايجابي عل الناتج المحلي الاجمالي ، لكن هذا التأثير يتعزز بمرور السنوات ، مما قد يشير الى استثمارات طويلة الاجل أو اعتماد الاقتصاد على النفط بشكل كبير .
- **أثر صدمة قطاع الصناعة على الناتج المحلي الاجمالي :** هناك استجابة ايجابية ضعيفة في البداية لكنها تستمر في التحسن تدريجيا ، بعد حوالي 3الى 4 سنوات ، يصبح التأثير أكثر و ضوحا لكنه اقل حدة ، يحتاج الى و قت أطول حتى يصبح واضحا، مما يشير الى أن الصناعة في الجزائر تحتاج الى استثمارات طويلة الاجل .

استنتاج .

المحروقات لها تأثير أقوى و اسرع على الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالصناعة و الفلاحة ، مما يسمح القول ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات ، و هذا يجعلها عرضة للصدمات الخارجية مثل انخفاض اسعار النفط مما يجب تنويع الاقتصاد عبر تعزيز قطاع الصناعي و الفلاحي ، و هذا بوضع سياسات اقتصادية ترتكز على دعم الاستثمار و تقليل الاعتماد على المحروقات ، لضمان استقرار الاقتصاد .

4- تحليل التباين :

للتعرف على دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة اي توقع خطأ كل متغير ، نقوم بتحليل تباين الناتج المحلي الاجمالي ، و قد كانت النتائج حسب الشكل الموالي .

الشكل (3-13): نتائج تحليل التباين لدالة تأثيرسياسات تنويع الاقتصادي .

Variance Decomposition of LPIB:

Period	S.E.	LPIB	LIND	LCAR	LAGR
1	0.124128	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.171214	99.72369	0.048447	0.189665	0.038199
3	0.203319	99.51451	0.052553	0.355582	0.077356
4	0.226923	99.34147	0.047703	0.492408	0.118414
5	0.244834	99.19217	0.042206	0.603701	0.161920
6	0.258669	99.06100	0.037883	0.693356	0.207761
7	0.269487	98.94420	0.035009	0.765182	0.255610
8	0.278027	98.83886	0.033469	0.822605	0.305063
9	0.284827	98.74271	0.033059	0.868535	0.355698
10	0.290286	98.65397	0.033581	0.905356	0.407096

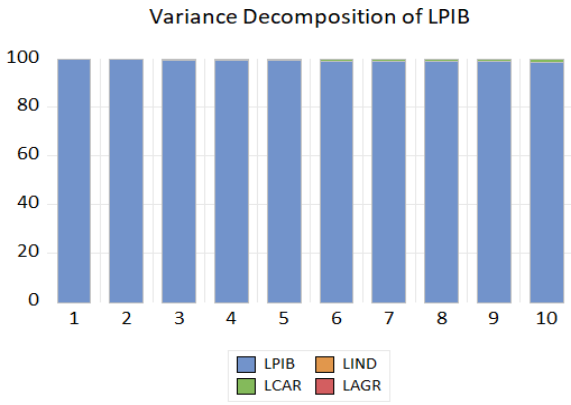

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews12

في الفترة الاولى PIB ، يبدأ بنسبة 100 % مما يعني أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي تفسرها تقلباته الذاتية فقط ، مع مرور الوقت ، تبدأ المتغيرات الاخرى IND.CAR . AGR ، بالمساهمة تدريجيا في تفسير تقلبات الناتج المحلي ، كما تظهر الزيادات في قيم المتغيرات دور متزايد .

نستنتج في الفترات الاولى ، الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بشكل رئيسي بنفسه ، بمرور الوقت يصبح تأثير القطاعات الاخرى مثل : الصناعة ، الفلاحة ، المحروقات اكثر أهمية في تفسير التقلبات .

يمكن استخدام هذا التحليل لفهم كيفية تاثير السياسات الاقتصادية او التغيرات في القطاعات المختلفة على الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي النمو الاقتصادي على المدى الطويل .

خلاصة :

من خلال هذه الفصل قمنابقياس أثر مساهمة القطاع الصناعي ، و الزراعي ، و المحروقات على اجمالي الناتج المحلي باستخدام بيانات سلسلة سنوية من **2000الى 2024** ، و لتحقيق ذلك الهدف استخدمت الدراسة منهجية (**VAR**) نموذج المتجه ذاتي الانحدار .

و قد أضهرت نتائج التحليل أن مساهمة **المحروقات** ما زالت لها الاثر الاكبر على اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر بباقي القطاعات ،حيث إن تغير مساهمة المحروقات ب 1 % يؤدي الى زيادة اجمالي الناتج المحلي بحوالي **0.92%**. في حين يأتي أثر الصناعة و قطاع الفلاحة على اجمالي الناتج المحلي منخفضا نسبيا مقارنة بأثر مساهمة المحروقات ، كما اشارت النتائج الى أن تغير مساهمة قطاع **الفلاحة** ب **1**% سوف يؤدي الى ارتفاع اجمالي الناتج المحلي ب **0.46** % . أيضا أشارت نتائج التحليل أنه ليس هناك أثر معنوي لمساهمة القطاع

الفلاحة على اجمالي الناتج المحلي ، و لعل ذلك يكون عائدا لافتقاد الجزائر للميزة النسبية في (المعرفة الاقتصادية و توفر المياه ، و الاعتماد على هيكل تقليدية غير متطور) ، كما أن مساهمة قطاع **الصناعة** مازالت لها أثر ضعيف مقارنتا بالقطاعات الاخرى حيث أن مساهمتها ب **1** % يؤدي الى زيادة ضئيلة في اجمالي الناتج المحلي الخام بحوالي **0.13 %.**

خاتمة عامة

خلاصة :

من خلال هذه الفصل قمنا بقياس أثر مساهمة القطاع الصناعي ، و الزراعي ، و المحروقات على اجمالي الناتج المحلي باستخدام بيانات سلسلة سنوية من **2000الى 2024** ، و لتحقيق ذلك الهدف استخدمت الدراسة منهجية (**VAR**) نموذج المتجه ذاتي الانحدار .

و قد أضهرت نتائج التحليل أن مساهمة **المحروقات** ما زالت لها الاثر الاكبر على اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر بباقي القطاعات ،حيث إن تغير مساهمة المحروقات ب 1 % يؤدي الى زيادة اجمالي الناتج المحلي بحوالي **0.92%** . في حين يأتي أثر الصناعة و قطاع الفلاحة على اجمالي الناتج المحلي منخفضا نسبيا مقارنة بأثر مساهمة المحروقات ، كما اشارت النتائج الى أن تغير مساهمة قطاع **الفلاحة** ب **1**% سوف يؤدي الى ارتفاع اجمالي الناتج المحلي ب **0.46** % . أيضا أشارت نتائج التحليل أنه ليس هناك أثر معنوي لمساهمة القطاع الفلاحة على اجمالي الناتج المحلي ، و لعل ذلك يكون عائدا لافتقاد الجزائر للميزة النسبية في (المعرفة الاقتصادية و توفر المياه ، و الاعتماد على هيكل تقليدية غير متطور) ، كما أن مساهمة قطاع **الصناعة** مازالت لها أثر ضعيف مقارنتا بالقطاعات الاخرى حيث أن مساهمتها ب **1** % يؤدي الى زيادة ضئيلة في اجمالي الناتج المحلي الخام بحوالي **0.13 %**

و من خلال ما جاء في هذه الدراسة ، تبين لنا أن التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية و يعتبر من بين أهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها بلدنا الجزائر ، نظرا لقدراته على تجاوز التحديات الاقتصادية و الاجتماعية ، و من ثم التأثير بصورة ايجابية على الاقتصاد الكلي و تحقيق النمو الاقتصادي ، ذلك أنه يساهم في تنويع مصادر الدخل و تفعيل سوق العمل و كذا زيادة الاستثمارات ، و هذا ما سيؤدي الى رفع معدلات الدخل الاقتصادي على المدى الطويل ، كما انه يساعد على تقليل من مخاطر تمركز الاستثمارات في قطاع واحد ، و مخاطرة الاعتماد على مصدر انتاجي واحد للصادرات و لتمويل النفقات العامة للدولة ، و بالتالي التقليل من الاثار السلبية التي تنتج جراء انخفاض اسعار المحروقات ، و تجنب مخاطر الهيكل الانتاجي للدولة .

و عليه ، استأثر موضوع التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة في الخطط التنموية للجزائر ،و خاصة و أن الاقتصاد الوطني ، و لعقود طويلة ، يعتمد على قطاع المحروقات كمكون رئيسي للناتج المحلي الاجمالي ، الامر الذي جعله عرضة لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية .

و سعيا منا لمعرفة مدى نجاح الجزائر في تحقيق التنويع ، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي ، قمنا بقياس مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئسية على الناتج المحلي الاجمالي ، عبر طريقة التكامل المشترك لجوهانسن ، و هو ما بين لنا

وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة ، مما يدل على وجود درجة عالية من الحركة المشتركة فيما بينهما ، و بالتالي فإن تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية له تأثير ايجابي على الدخل المحلي في الجزائر .

تعد الجزائر واحدة من الدول الريعية الكبرى، حيث يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على تصدير المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) كمصدر رئيسي للعائدات العمومية والعملة الصعبة. ورغم ما تتيحه هذه الموارد الطبيعية من مداخيل مهمة، إلا أن الاقتصاد الجزائري يظل هشًا وضعيف التنوع، مما يجعله عرضة للتقلبات الدورية في الأسواق العالمية لأسعار الطاقة.

كما أن الاعتماد المفرط على المحروقات كمادة أولية مصدّرة يرافقه ضعف واضح في استغلال المورد البشري، سواء من حيث التأهيل أو من حيث الإنتاجية. إذ تُظهر التجارب الاقتصادية العالمية أن الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية دون امتلاك رأس مال بشري قوي ومؤهل، تبقى حبيسة أنماط نمو هشّة وغير مستدامة، وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على الجزائر.

في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو تنويع النشاطات الإنتاجية، وتثمين القدرات البشرية كعامل رئيسي لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة ومستدامة

تعكس الحالة الاقتصادية للجزائر النموذج الكلاسيكي للدول الريعية، حيث يغيب التنويع الحقيقي، ويظل المورد البشري دون مستوى التحديات التنموية. إن بناء اقتصاد قوي ومستدام يفرض على الجزائر تبني إصلاحات هيكلية عميقة ترتكز على **تثمين رأس المال البشري، وتحفيز الابتكار، وتوسيع القاعدة الإنتاجية** بما يقلل من **التبعية لعائدات المحروقات**.

في ضوء الإشكالية المطروحة :

إلى أي مدى ساهمت سياسات التنويع الاقتصادي في تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل " "الوطني خلال الفترة (2000–2024)؟

سعيت في هذا البحث إلى اختبار فعالية تلك السياسات من خلال تحليل تطور أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية، واستكشاف أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ كأداة قياسية تسمح بفهم العلاقة في الأجلين القصير والطويل .

وقد أظهرت نتائج التقدير أن:

أظهرت نتائج الدراسة القياسية المتعلقة بتحليل العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2024) تحقق الفرضيات محل الاختبار بدرجات متفاوتة، ما يعكس واقع الاقتصاد

الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات على بنيته العامة. فقد تأكدت **الفرضية الأولى** التي تفترض استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو ما يتجلى في غياب أي متغير صريح يمثل هذا القطاع ضمن النموذج التفسيري، الأمر الذي يُشير إلى حضوره الضمني والمهيمن في الاقتصاد، مقابل ضعف التمثيل الكمي لبقية القطاعات، وهو ما يعكس الطابع الريعي الذي لا يزال يميز بنية الاقتصاد الوطني، بالرغم من الجهود المعلنة لتحقيق التنويع.

أما **الفرضية الثانية**، التي تنص على وجود علاقة معنوية بين تطور القطاعات غير النفطية والناتج المحلي، فقد تم رفضها من خلال دلالة معاملات القطاعين الصناعي والفلاحي، ما يعني أن هذه القطاعات تمتلك القدرة على الإسهام الفعلي في النمو الاقتصادي، متى توفرت شروط التمكين والدعم الهيكلي المناسب. في ذات السياق، بيّنت نتائج اختبار **الفرضية الثالثة** المتعلقة بالأثر الإيجابي للقطاعات الإنتاجية على تنويع مصادر الدخل تفاوتًا في الأثر بين القطاعين، حيث أظهر القطاع الصناعي قدرة على التأثير في كل من الأجلين القصير والطويل، بينما اقتصر أثر القطاع الفلاحي على الأجل القصير فقط، وهو ما يعكس تفاوت نجاعة السياسات القطاعية، ويشير إلى أن فاعلية السياسات الموجهة للقطاع الفلاحي لا تزال محدودة.

كما أكدت نتائج النموذج **الفرضية الرابعة** التي تفترض وجود إمكانيات غير مستغلة في القطاع الفلاحي، حيث دلّ الأثر الإيجابي قصير الأجل، مقابل الأثر الضعيف والسلبي على المدى الطويل، على وجود معوّقات هيكلية تعيق استغلال القدرات الكامنة لهذا القطاع بالشكل الأمثل، ما يستدعي مراجعة عميقة لآليات التدخل والدعم في هذا المجال. في حين بينت **الفرضية الخامسة** أن تحقيق الأثر الفعلي للقطاعات غير النفطية على الناتج المحلي يتطلب أفقًا زمنيًا أطول، بالنظر إلى بطء وتيرة التغيرات البنيوية والمؤسسية، ما يؤكد أهمية الاستمرارية في الإصلاحات الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد لضمان تحقق الأثر المطلوب.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن سياسات التنويع الاقتصادي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة لم تكن بالقدر الكافي لتحقيق قفزة نوعية في تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات. وعلى الرغم من وجود مؤشرات إيجابية تُظهر قابلية بعض القطاعات البديلة، لاسيما الصناعي والفلاحي، للمساهمة في النمو، إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة ومشروطة بإصلاحات هيكلية أعمق، واستدامة السياسات الاقتصادية، وتهيئة مناخ استثماري منتج خارج قطاع الطاقة. وعليه، فإن تجاوز الإشكالات البنيوية القائمة يتطلب تبني استراتيجية تنموية شاملة ومندمجة، تأخذ في الحسبان ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد على أسس أكثر تنوعًا واستدامة.

التوصيات و الاقتراحات :

على ضوء النتائج المتحصل عليها ، تقترح الدراسة ما يلي :

- ✓ العمل على استخدام ايرادات قطاع المحروقات في تدعيم بقية القطاعات الاقتصادية ، خصوصا في ظل احتلاله مرتبة الصدارة المأثرة على الناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ العمل على ايجاد حلول مثلى لتطوير القطاع الصناعي خارج المحروقات ، حيث جل الاستثمارات تتجه نحو اللصناعات الاستخراجية .
- ✓ تفعيل قطاع الفلاحة و ذلك من أجل التقليل من التبعية الغذائية .
- ✓ العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية و الاجنبية بالأخص خارج قطاع الحروقات .
- ✓ ضرورة الاستفادة من منجزات التقنية الحديثة لتعزيز نمو القطاعات (الفلاحة ، الصناعة) اي نقل الهيكل الانتاجي من هيكل تقليدي الى هيكل متطور حديث بالابتكارات
- ✓ تشجيع حاملي أفكار المشاريع الاقتصادية و أصحاب المؤسسات الناشئة (الصغيرة و المتوسطة لانها تعتبر ركائز الاقتصاد الوطني)

افاق الدراسة :

في ضوء النتائج المتوصل إليها، تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية أعمق تتناول قضايا التنويع الاقتصادي من زوايا متعددة، لاسيما في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم. من بين الآفاق البحثية الواعدة، يبرز إدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي كرافدين أساسيين لتعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال دراسة مدى قابلية الاقتصاد الجزائري للانخراط في الاقتصاد الرقمي، وتحليل أثر التكنولوجيات الحديثة على أداء القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والفلاحة .

المراجع

الكتب :

- أمال السنوسي ***الخصخصة وآثارها الاقتصادية***، طبعة 1، دار البداية ناشرون وموزعون عمان 2014.

- اسماعيل محمد بن قانة، ***اقتصاد التنمية(نظريات-نماذج-استراتيجيات)***، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2012 ،

- اظم احمد البطاط، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، ***البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي***، طبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان،.2016

- ديفيد ها فريند وعبد لله دراندي، ***التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030:التغيرات القطاعية الراهنة في تحقيق النمو المستدام***، مركز . الملك عبد لله للدراسات والبحوث البترولية، السعودية

سفيان قمومية، ***رؤوس الأموال الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي*** النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر 2017 .

ضياء الناظور ، ***أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنوع الاقتصادي*** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2019 ،

-عادل العلي، ***"المالية العامة والقانون المالي والضرائب"*** ، الطبعة الثانية، دار النشر: أثر النار والتوزيع، 2011.

-عبد الحليم زيان وآخرون، ***القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر كتاب جماعي حول القطاع الاقتصادي***، ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر: مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة MQEMADD، 2022.

-عمار حمد خلف ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج ايفيوز ، دار الكتب و الوثائق ، طبعة 1، بغداد العراق 2015.

مايح شبيب الشمري وآخرون، ***الدولة الريعية وسياسات التنويع الاقتصادي (تجربة دولية)*** ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان .

مجموعة مؤلفين، ***أساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامتها***، طبعة الأولى، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية برلين.

المقالات و المجلات :

-وافية تجاني ،**" و اقع وتحديات الاقتصاد الجزائري :دراسة تحليلية"** ، مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ،المدينة باتنة ن البلد الجزائر ، العدد 02 ،السنة :2021 .

يحيى محمود حسن البوعلي، نور علي شعبان، ***دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق***، الطبعة الأولى، العراق مركز الرافدين، للحوار، 2020.

بوشول السعيد وآخرون ***المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي***-دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 07/ ديسمبر 2017.

تحليل وقياس العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية ARDL ايهاب علي داود العراق حالة دراسية (1990-2019) مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء(العراق) 2021 ديسمبر، المجلد ،10 العدد ،40

-حسين على العمر ، قنوات تأثير السياسة النقدية حالة كويت ، مجلة جامعة شارقة ، المجلد 6،العدد3، 2009.

حيدر نعمه بخيت، ***و اقع التنوع الاقتصادي ومبرراته في العراق لمدة 1980-2014*** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 -العدد 3، العراق ، 2008 .

-خلف فاروق ؛ (2016) ؛ نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش و النمو الاقتصاديين مابين المنظور القانوني و التطبيق الواقعي ؛ مجلة العلوم القانونية و السياسية ؛ العدد 12 ؛ ص ص 20 – 32 ؛ الرابط : https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/7/1/6208 ؛ تاريخ الاطلاع : 20/02/2025 ،

-خليل إسماعيل عزيز، كاظم مدن، "***السياسات الضريبية في العراق بين الواقع والطموحات***: الضرائب المباشرة نموذجاً"، للمدة (2004-2019) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلة 17 العدد 56 2021 .

د عطاءالله بن طيرش د عبد الكريم كاكي د كمال بن دقفل ، **"دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر"** ، مجلة افاق للعلوم ، جامعة غرداية و الجلفة و المسيلة ، الجزائر ، المجلد 05 ، العدد 18 ، السنة 2019/09/01

-زهير شنيني، *الاقتصاد الجزائري بين التبعية للمحروقات ومساعي التنويع*، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة المسيلة، العدد 15، 2021. تاريخ الاطلاع : 14/03L2025 .

-سالم حسن سالم عبد الحسين رسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، ***الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)***، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 34 ، العرا ق ، كانون الاول 2017 .

-سامي عبيد التميمي، ***عدنان فرحان الجوارين التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية. 2030***، مجلة الاقتصاد الخليجي جامعة البصرة (العراق)، 2018، ديسمبر، المجلد 34، العدد38.

سمية بوران علي حمزة ***البلدان الغنية بالموارد النفطية بين ضرورة التنويع الاقتصادي واستمرار الاعتماد على القطاع النفطي***: حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة ابن باديس مستغانم(الجزائر) ،2021، أبريل، المجلد04، العدد01 ،تاريخ الاطلاع : 25/01/2025 .

-صادق الهادي ، لعنة الموارد والداء الهولند ي في الاقتصاديات النفطية: ***قراءه في المفاهيم والاثاروأ دوات العلاج دراسة التحليلية لحالة الجزائر والنرويج*** ، مجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، المجلد 2 ، العدد 1 ، الجزائر ، جوان2019.

فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، ***السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا و إندونيسيا والمكسيك)***، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة (الجزائر)، ،2017 مارس، المجلد01 ، العدد01.

-مايح شبيب الشمري احمد عبد الرزاق عبد الرضا ***ضرورة التنويع الاقتصادي في العراق مجلة الكوت لاقتصاد والعلوم الإدارية*** جامعة واسط(العراق) 2016 المجلد 01 العدد 24 .

-موفق احمد، حلا سامي خضير ، ***خيارات الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية*** (دراسة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 80، 2010 .

هواري خيثر ، حفيظة عزازن ، ***واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية وماليزيا***، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية ، جامعة مسيلة (الجزائر) 2018 ديسمبر المجلد 02 العدد 02.

-إيهاب علي داوود الموسوي ، ***دورالسياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي، المؤتمرالعلمي السنوي الثامن عشر***،لكلية العلوم الإسلامية 21 سبتمبر العراق ،***جامعة اهل البيت***، كلية العلوم الإسلامية، قسم علوم القران والتربية الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، قسم السياحة الدينية 2021.

-بلعما أسماء، "***دورالسياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر***"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2018.

-جلول بن با، ***لتنويع الاقتصادي القطاعي واثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول: الجزائر الإمارات والسعودية خلال الفترة: 1996-2016*** أطروحة الدكتورة تخصص نقود ومالية أدرار، جامعة احمد دارية 2019-2018

-حليمة بومعزة، ***تقييم الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات*** ،أطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2017-2018

-رحيق حكمت ناصر، ***فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي*** "دراسة تحليلية" رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة الجامعة المستنصرية، 2013.

-كريمة جحنين ***نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري*** خلال الفترة (2000-2018) أطروحة دكتوراة تخصص الإدارة المالية للمؤسسات الجزائر جامعة جزائر 3 2020-2021 .

-**المركز الوطني للإحصاء(ONS)** ، *إحصائيات الناتج المحلي حسب القطاعات*، الجزائر، 2018 ؛ تاريخ الاطلاع : 14/03/2025.

-المنظمة OCPE التنويع الاقتصادي: ***الدروس المستفادة، وثيقة صادره عن لجنة ، (OCPE,OMC) مساهمة مجموعة البنك الدولي OMC*** جنيف، 2019
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4trade19_chap5_e.pdf ، تاريخ الاطلاع : 2025/01/13 .

-بن طيرش عطاءالله . كاكي عبد الكريم . بن دقفل كمال ؛(2020) دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر ؛ العدد 18 ؛ الرابط : https://asjp.cerist.dz/en/article/106150 ؛ تاريخ الاطلاع 22/02/2025

-**وزارة الصناعة (الجزائر)**؛ *الاستراتيجية الصناعية الوطنية ومخططات الإقلاع الصناعي*، الجزائر، 2020. تاريخ الاطلاع 14 /03/2025.

-**وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)**، *تقارير سنوية حول القطاع الفلاحي*، 01/02/2025 تاريخ الاطلاع : 14/03/2025

مو اقع الكترونية

-Bencheikh Toufik ; (2024) ; Towards Activating the Policy of Economic Diversification in Algeria; https://www.researchgate.net/publication/383971303_Towards_Activating_the_Policy_of_Economic_Diversification_in_Algeria consulté le 18/02/2025

Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). "Booming Sector and De-Industrialization in a Small Open Economy." -*The Economic Journal*, 92(368), 825–848. Lien : https://shs.cairn.info/revue-d-economie-politique-2023-4-page-569?lang=en&tab=bibliographie (2013) ; Consulté le 13 :01/2025

-Economic Diversification in Africa(2023): A Review of Selected Countries Documents de l'ONU+3Academia+3OECD+3

Hirschman, A. O. (1958). *The Strategy of Economic Development*. New Haven: Yale University Press. Lien : https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1173380 (2014) ; Consulté le 13/01/2025

-https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMListeStatSpecifique/1

-https://www.researchgate.net/publication/341474612_akhtbarat_jdhr_alwhdt_Unit_Root

Luciani, G. (1987). "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In *The Rentier State*,

- Lien : edited by Hazem Beblawi & Giacomo Luciani. London: Croom Helm.(2013) ;

https://www.researchgate.net/publication/285162150_Allocation_vs_Production_States_A_Theoretical_

Consulté le 13/01/2025 Framework

-Mustapha Babiker,(Economic diversfication in GCC : prospects and challenges,Arbes planning Intitute),Kuwait,pp 15-16,article sur l'intrnet sur le site : http://unfccc.int/files/adaptation/adverse effects and response measures art 48/application/,consulté le 01/02/2025

-R.BOURBONNAIS , économétrie 7eme édition , d'undo ,paris 2009,p205.

-Ricardo, D. (1817). *On the Principles of Political Economy and Taxation*. London: John Murray. Krugman, P. & Obstfeld, M. (2009). *International Economics: Theory and Policy*. 8th ed. Pearson. Lien : https://www.econlib.org/library/Ricardo/ricP.html

-Solow, R. M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics*, 70(1), 65–94. Lien : https://academic.oup.com/qje/article-abstract/70/1/65/1903777 ; (2018) Consulté le 13/01/2025 ,

-UNCTAD. (2019). *Indicators Explained #3: Export Product Concentration Index*. - UNCTAD/STAT/IE/2019/1. Retrieved from https://unctadstat.unctad.org/EN/IndicatorsExplained/statie2019d1_en.pdf .

-UNCTADstat(2019) Data Centre: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/reportInfo/US.ConcentDiversIndices . Consulté le 01/02/2025 ,

-World Bank. (n.d.). *Algeria Overview*. Retrieved April 30, 2025, from https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview (2023) ;

-رابط الدراسة: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2011/04/economic-diversification-in-africa_g1g1209f/9789264096233-en.pdf .

الملاحق

ملحق رقم (01) : نتائج اختبار ADF و PP لجذر الوحدة لمتغيرات النموذج .

Null Hypothesis: LPIB has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.268955	0.1893
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				
Date: 03/22/25 Time: 10:12				
Sample (adjusted): 2001 2024				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.117096	0.051608	-2.268955	0.0334
C	3.075552	1.327796	2.316284	0.0302
R-squared	0.189632	Mean dependent var		0.063324
Adjusted R-squared	0.152797	S.D. dependent var		0.126107
S.E. of regression	0.116074	Akaike info criterion		-1.389526
Sum squared resid	0.296409	Schwarz criterion		-1.291355
Log likelihood	18.67432	Hannan-Quinn criter.		-1.363482
F-statistic	5.148156	Durbin-Watson stat		1.872383
Prob(F-statistic)	0.033427			

Null Hypothesis: LPIB has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.586980	0.7679
Test critical values:	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Method: Least Squares				

Date: 03/22/25 Time: 10:14				
Sample (adjusted): 2001 2024				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.148154	0.093356	-1.586980	0.1275
C	3.843323	2.338125	1.643763	0.1151
@TREND("2000")	0.002494	0.006192	0.402754	0.6912
R-squared	0.195843	Mean dependent var		0.063324
Adjusted R-squared	0.119257	S.D. dependent var		0.126107
S.E. of regression	0.118349	Akaike info criterion		-1.313888
Sum squared resid	0.294137	Schwarz criterion		-1.166631
Log likelihood	18.76665	Hannan-Quinn criter.		-1.274820
F-statistic	2.557159	Durbin-Watson stat		1.830972
Prob(F-statistic)	0.101409			

Null Hypothesis: LPIB has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.412691	0.9945
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LPIB)

Method: Least Squares

Date: 03/22/25 Time: 10:15

Sample (adjusted): 2001 2024

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.002424	0.001004	2.412691	0.0242
R-squared	-0.007994	Mean dependent var		0.063324
Adjusted R-squared	-0.007994	S.D. dependent var		0.126107
S.E. of regression	0.126610	Akaike info criterion		-1.254631
Sum squared resid	0.368694	Schwarz criterion		-1.205545
Log likelihood	16.05557	Hannan-Quinn criter.		-1.241609
Durbin-Watson stat	1.691366			

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.943774	0.0065
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 10:16
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.851135	0.215817	-3.943774	0.0007
C	0.052997	0.030526	1.736110	0.0972

R-squared	0.425497	Mean dependent var	-0.001650
Adjusted R-squared	0.398140	S.D. dependent var	0.168147
S.E. of regression	0.130448	Akaike info criterion	-1.152750
Sum squared resid	0.357348	Schwarz criterion	-1.054011
Log likelihood	15.25662	Hannan-Quinn criter.	-1.127917
F-statistic	15.55335	Durbin-Watson stat	1.982143
Prob(F-statistic)	0.000743		

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.261218	0.0138
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 10:16
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.951298	0.223246	-4.261218	0.0004
C	0.135873	0.066832	2.033067	0.0555
@TREND("2000")	-0.005880	0.004242	-1.386324	0.1809

R-squared	0.475864	Mean dependent var	-0.001650
Adjusted R-squared	0.423450	S.D. dependent var	0.168147
S.E. of regression	0.127675	Akaike info criterion	-1.157547
Sum squared resid	0.326019	Schwarz criterion	-1.009439
Log likelihood	16.31179	Hannan-Quinn criter.	-1.120298
F-statistic	9.079017	Durbin-Watson stat	1.983586
Prob(F-statistic)	0.001565		

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.389833	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 10:17
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.681059	0.200912	-3.389833	0.0026

R-squared	0.343040	Mean dependent var	-0.001650
Adjusted R-squared	0.343040	S.D. dependent var	0.168147
S.E. of regression	0.136288	Akaike info criterion	-1.105589
Sum squared resid	0.408637	Schwarz criterion	-1.056219
Log likelihood	13.71427	Hannan-Quinn criter.	-1.093172

Null Hypothesis: LIND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.372547	0.1595
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIND)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 10:20
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIND(-1)	-0.224652	0.094688	-2.372547	0.0268
C	5.287925	2.199523	2.404123	0.0251

R-squared	0.203735	Mean dependent var	0.070532
Adjusted R-squared	0.167541	S.D. dependent var	0.240162
S.E. of regression	0.219122	Akaike info criterion	-0.118719
Sum squared resid	1.056320	Schwarz criterion	-0.020548
Log likelihood	3.424631	Hannan-Quinn criter.	-0.092674
F-statistic	5.628978	Durbin-Watson stat	2.080055
Prob(F-statistic)	0.026831		

Null Hypothesis: LIND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.390650	0.9544
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIND)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:16
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIND(-1)	0.002943	0.002116	1.390650	0.1776

R-squared	-0.005459	Mean dependent var	0.070532
Adjusted R-squared	-0.005459	S.D. dependent var	0.240162
S.E. of regression	0.240817	Akaike info criterion	0.031214
Sum squared resid	1.333834	Schwarz criterion	0.080300
Log likelihood	0.625427	Hannan-Quinn criter.	0.044237
Durbin-Watson stat	2.103527		

Null Hypothesis: D(LIND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.409856	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIND,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:17
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIND(-1))	-1.109790	0.205142	-5.409856	0.0000
C	0.062443	0.051428	1.214173	0.2382

R-squared	0.582227	Mean dependent var	-0.020284
Adjusted R-squared	0.562333	S.D. dependent var	0.355954
S.E. of regression	0.235486	Akaike info criterion	0.028613
Sum squared resid	1.164529	Schwarz criterion	0.127351
Log likelihood	1.670956	Hannan-Quinn criter.	0.053445
F-statistic	29.26654	Durbin-Watson stat	1.977800
Prob(F-statistic)	0.000023		

Null Hypothesis: D(LIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.321301	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIND,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:18
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIND(-1))	-1.129469	0.212254	-5.321301	0.0000
C	0.115408	0.115009	1.003472	0.3276
@TREND("2000")	-0.003961	0.007659	-0.517220	0.6107

R-squared	0.587741	Mean dependent var	-0.020284
Adjusted R-squared	0.546516	S.D. dependent var	0.355954
S.E. of regression	0.239704	Akaike info criterion	0.102282
Sum squared resid	1.149158	Schwarz criterion	0.250390
Log likelihood	1.823758	Hannan-Quinn criter.	0.139531
F-statistic	14.25662	Durbin-Watson stat	1.975965
Prob(F-statistic)	0.000142		

Null Hypothesis: D(LIND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.231916	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIND,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:18
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIND(-1))	-1.035728	0.197963	-5.231916	0.0000

R-squared	0.552899	Mean dependent var	-0.020284
Adjusted R-squared	0.552899	S.D. dependent var	0.355954
S.E. of regression	0.238011	Akaike info criterion	0.009502
Sum squared resid	1.246280	Schwarz criterion	0.058872
Log likelihood	0.890724	Hannan-Quinn criter.	0.021919
Durbin-Watson stat	1.962598		

Null Hypothesis: LCAR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.474559	0.5289
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	

	10% level	-2.635542

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCAR)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:20
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCAR(-1)	-0.147261	0.099868	-1.474559	0.1545
C	3.711870	2.479814	1.496834	0.1486

R-squared	0.089944	Mean dependent var	0.055781
Adjusted R-squared	0.048577	S.D. dependent var	0.214521
S.E. of regression	0.209245	Akaike info criterion	-0.210964
Sum squared resid	0.963239	Schwarz criterion	-0.112793
Log likelihood	4.531564	Hannan-Quinn criter.	-0.184919
F-statistic	2.174323	Durbin-Watson stat	1.762032
Prob(F-statistic)	0.154499		

Null Hypothesis: LCAR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.658238	0.7382
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCAR)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:21
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCAR(-1)	-0.216657	0.130655	-1.658238	0.1121
C	5.350815	3.180631	1.682312	0.1073
@TREND("2000")	0.006717	0.008072	0.832078	0.4147

R-squared	0.118990	Mean dependent var	0.055781
Adjusted R-squared	0.035084	S.D. dependent var	0.214521
S.E. of regression	0.210724	Akaike info criterion	-0.160068
Sum squared resid	0.932495	Schwarz criterion	-0.012811
Log likelihood	4.920813	Hannan-Quinn criter.	-0.121001
F-statistic	1.418136	Durbin-Watson stat	1.696136
Prob(F-statistic)	0.264424		

Null Hypothesis: LCAR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.247192	0.9412
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCAR)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:22
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCAR(-1)	0.002202	0.001766	1.247192	0.2249

R-squared	-0.002738	Mean dependent var	0.055781
Adjusted R-squared	-0.002738	S.D. dependent var	0.214521
S.E. of regression	0.214814	Akaike info criterion	-0.197314
Sum squared resid	1.061337	Schwarz criterion	-0.148229
Log likelihood	3.367770	Hannan-Quinn criter.	-0.184292
Durbin-Watson stat	1.852300		

Null Hypothesis: LCAR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.247192	0.9412
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCAR)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:22
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCAR(-1)	0.002202	0.001766	1.247192	0.2249

R-squared	-0.002738	Mean dependent var	0.055781
Adjusted R-squared	-0.002738	S.D. dependent var	0.214521
S.E. of regression	0.214814	Akaike info criterion	-0.197314
Sum squared resid	1.061337	Schwarz criterion	-0.148229
Log likelihood	3.367770	Hannan-Quinn criter.	-0.184292
Durbin-Watson stat	1.852300		

Null Hypothesis: D(LCAR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.494416	0.0085
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	

	10% level	-3.248592

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCAR,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:23
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCAR(-1))	-0.980178	0.218088	-4.494416	0.0002
C	0.128697	0.103412	1.244510	0.2277
@TREND("2000")	-0.004874	0.006979	-0.698374	0.4930

R-squared	0.502826	Mean dependent var	0.016846
Adjusted R-squared	0.453108	S.D. dependent var	0.298106
S.E. of regression	0.220455	Akaike info criterion	-0.065134
Sum squared resid	0.972012	Schwarz criterion	0.082974
Log likelihood	3.749043	Hannan-Quinn criter.	-0.027885
F-statistic	10.11367	Durbin-Watson stat	2.013811
Prob(F-statistic)	0.000923		

Null Hypothesis: D(LCAR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.210320	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCAR,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:23
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCAR(-1))	-0.895004	0.212574	-4.210320	0.0004

R-squared	0.444369	Mean dependent var	0.016846
Adjusted R-squared	0.444369	S.D. dependent var	0.298106
S.E. of regression	0.222210	Akaike info criterion	-0.127883
Sum squared resid	1.086300	Schwarz criterion	-0.078514
Log likelihood	2.470656	Hannan-Quinn criter.	-0.115467
Durbin-Watson stat	1.940284		

Null Hypothesis: LAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.449439	0.5412
Test critical values:	1% level	-3.737853	

5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAGR)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:24
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAGR(-1)	-0.046660	0.032192	-1.449439	0.1613
C	1.166697	0.750420	1.554726	0.1343

R-squared	0.087170	Mean dependent var	0.079340
Adjusted R-squared	0.045678	S.D. dependent var	0.092803
S.E. of regression	0.090658	Akaike info criterion	-1.883779
Sum squared resid	0.180817	Schwarz criterion	-1.785608
Log likelihood	24.60535	Hannan-Quinn criter.	-1.857734
F-statistic	2.100873	Durbin-Watson stat	1.701132
Prob(F-statistic)	0.161321		

Null Hypothesis: LAGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.125126	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAGR)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:25
Sample (adjusted): 2001 2024
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAGR(-1)	0.003374	0.000818	4.125126	0.0004

R-squared	-0.013124	Mean dependent var	0.079340
Adjusted R-squared	-0.013124	S.D. dependent var	0.092803
S.E. of regression	0.093410	Akaike info criterion	-1.862868
Sum squared resid	0.200684	Schwarz criterion	-1.813782
Log likelihood	23.35442	Hannan-Quinn criter.	-1.849846
Durbin-Watson stat	1.614057		

Null Hypothesis: D(LAGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.822958	0.0086
Test critical values:	1% level	-3.752946	

5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAGR,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:26
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGR(-1))	-0.839116	0.219494	-3.822958	0.0010
C	0.063326	0.027026	2.343153	0.0290

R-squared	0.410361	Mean dependent var	-0.006930
Adjusted R-squared	0.382283	S.D. dependent var	0.120916
S.E. of regression	0.095034	Akaike info criterion	-1.786225
Sum squared resid	0.189660	Schwarz criterion	-1.687486
Log likelihood	22.54159	Hannan-Quinn criter.	-1.761392
F-statistic	14.61501	Durbin-Watson stat	1.748834
Prob(F-statistic)	0.000991		

Null Hypothesis: D(LAGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.822958	0.0086
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAGR,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:26
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGR(-1))	-0.839116	0.219494	-3.822958	0.0010
C	0.063326	0.027026	2.343153	0.0290

R-squared	0.410361	Mean dependent var	-0.006930
Adjusted R-squared	0.382283	S.D. dependent var	0.120916
S.E. of regression	0.095034	Akaike info criterion	-1.786225
Sum squared resid	0.189660	Schwarz criterion	-1.687486
Log likelihood	22.54159	Hannan-Quinn criter.	-1.761392
F-statistic	14.61501	Durbin-Watson stat	1.748834
Prob(F-statistic)	0.000991		

Null Hypothesis: D(LAGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.771194	0.0078
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAGR,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:27
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGR(-1))	-0.489389	0.176599	-2.771194	0.0111

R-squared	0.256202	Mean dependent var	-0.006930
Adjusted R-squared	0.256202	S.D. dependent var	0.120916
S.E. of regression	0.104282	Akaike info criterion	-1.640923
Sum squared resid	0.239246	Schwarz criterion	-1.591553
Log likelihood	19.87061	Hannan-Quinn criter.	-1.628507
Durbin-Watson stat	1.868509		

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.946640	0.0065
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015537
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015648

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 03/22/25 Time: 11:28
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.851135	0.215817	-3.943774	0.0007
C	0.052997	0.030526	1.736110	0.0972

R-squared	0.425497	Mean dependent var	-0.001650
Adjusted R-squared	0.398140	S.D. dependent var	0.168147
S.E. of regression	0.130448	Akaike info criterion	-1.152750
Sum squared resid	0.357348	Schwarz criterion	-1.054011
Log likelihood	15.25662	Hannan-Quinn criter.	-1.127917
F-statistic	15.55335	Durbin-Watson stat	1.982143
Prob(F-statistic)	0.000743		

Null Hypothesis: D(LIND) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.450043	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.050632
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.046756

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LIND,2)

Method: Least Squares

Date: 03/22/25 Time: 11:29

Sample (adjusted): 2002 2024

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIND(-1))	-1.109790	0.205142	-5.409856	0.0000
C	0.062443	0.051428	1.214173	0.2382

R-squared	0.582227	Mean dependent var	-0.020284
Adjusted R-squared	0.562333	S.D. dependent var	0.355954
S.E. of regression	0.235486	Akaike info criterion	0.028613
Sum squared resid	1.164529	Schwarz criterion	0.127351
Log likelihood	1.670956	Hannan-Quinn criter.	0.053445
F-statistic	29.26654	Durbin-Watson stat	1.977800
Prob(F-statistic)	0.000023		

Null Hypothesis: D(LCAR) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.497378	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.043292
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.042957

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LCAR,2)

Method: Least Squares

Date: 03/22/25 Time: 11:30

Sample (adjusted): 2002 2024

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCAR(-1))	-0.962098	0.213888	-4.498131	0.0002

C	0.064438	0.046620	1.382188	0.1814

R-squared	0.490701	Mean dependent var	0.016846
Adjusted R-squared	0.466449	S.D. dependent var	0.298106
S.E. of regression	0.217750	Akaike info criterion	-0.127997
Sum squared resid	0.995716	Schwarz criterion	-0.029258
Log likelihood	3.471966	Hannan-Quinn criter.	-0.103165
F-statistic	20.23318	Durbin-Watson stat	1.993726
Prob(F-statistic)	0.000197		

Null Hypothesis: D(LAGR) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.804949	0.0089
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008246
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007944

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LAGR,2)

Method: Least Squares

Date: 03/22/25 Time: 11:31

Sample (adjusted): 2002 2024

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGR(-1))	-0.839116	0.219494	-3.822958	0.0010
C	0.063326	0.027026	2.343153	0.0290

R-squared	0.410361	Mean dependent var	-0.006930
Adjusted R-squared	0.382283	S.D. dependent var	0.120916
S.E. of regression	0.095034	Akaike info criterion	-1.786225
Sum squared resid	0.189660	Schwarz criterion	-1.687486
Log likelihood	22.54159	Hannan-Quinn criter.	-1.761392
F-statistic	14.61501	Durbin-Watson stat	1.748834
Prob(F-statistic)	0.000991		

ملحق (2) : نتائج تحديد درجة تأخير النموذج .

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PIB IND CAR AGR

Exogenous variables: C

Date: 03/17/25 Time: 21:36

Sample: 2000 2024

Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ

0	-2214.610	NA	7.17e+78	192.9226	193.1201	192.9722
1	-2137.504	120.6876*	3.63e+76*	187.6090*	188.5964*	187.8573*
2	-2123.898	16.56400	5.18e+76	187.8172	189.5945	188.2642

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (3) : نتائج اختبار Johansen .

Date: 03/22/25 Time: 11:46
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LPIB LIND LCAR LAGR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.816366	83.70769	63.87610	0.0005
At most 1 *	0.618501	44.72706	42.91525	0.0326
At most 2	0.436586	22.56321	25.87211	0.1223
At most 3	0.334535	9.367187	12.51798	0.1589

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.816366	38.98063	32.11832	0.0062
At most 1	0.618501	22.16385	25.82321	0.1415
At most 2	0.436586	13.19602	19.38704	0.3125
At most 3	0.334535	9.367187	12.51798	0.1589

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LPIB	LIND	LCAR	LAGR	@TREND(01)
17.16243	13.18015	-18.56484	-18.09324	0.603323
-16.70147	-1.871870	11.12645	8.383767	-0.324831
8.423906	0.265614	-0.829991	-7.876026	0.148268
-18.86188	3.997263	7.675437	13.73268	-0.587815

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LPIB)	0.020673	0.071021	-0.014229	-0.042658
D(LIND)	-0.009092	0.088247	-0.000850	-0.106880
D(LCAR)	0.028450	0.089376	-0.053470	-0.082904

D(LAGR)	0.048038	0.014831	0.032088	-0.013112

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 122.2272

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LPIB	LIND	LCAR	LAGR	@TREND(01)
1.000000	0.767965	-1.081714	-1.054235	0.035154
	(0.08730)	(0.06653)	(0.07981)	(0.00466)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LPIB)	0.354801
	(0.49523)
D(LIND)	-0.156047
	(0.90009)
D(LCAR)	0.488269
	(0.83448)
D(LAGR)	0.824441
	(0.25480)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 133.3091

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LPIB	LIND	LCAR	LAGR	@TREND(01)
1.000000	0.000000	-0.595192	-0.407608	0.016766
		(0.06831)	(0.13010)	(0.00872)
0.000000	1.000000	-0.633521	-0.842001	0.023944
		(0.10280)	(0.19578)	(0.01312)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LPIB)	-0.831355	0.139533
	(0.55438)	(0.30818)
D(LIND)	-1.629906	-0.285026
	(1.14659)	(0.63739)
D(LCAR)	-1.004440	0.207674
	(1.04228)	(0.57940)
D(LAGR)	0.576747	0.605381
	(0.34495)	(0.19175)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 139.9071

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LPIB	LIND	LCAR	LAGR	@TREND(01)
1.000000	0.000000	0.000000	-0.984557	0.016858
			(0.24818)	(0.02087)
0.000000	1.000000	0.000000	-1.456105	0.024042
			(0.35012)	(0.02944)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.969349	0.000155
			(0.44760)	(0.03763)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LPIB)	-0.951218	0.135753	0.418229
	(0.58112)	(0.30480)	(0.49582)
D(LIND)	-1.637066	-0.285252	1.151383
	(1.21545)	(0.63751)	(1.03703)
D(LCAR)	-1.454865	0.193471	0.510649
	(1.05470)	(0.55319)	(0.89988)
D(LAGR)	0.847057	0.613904	-0.753430
	(0.30770)	(0.16139)	(0.26253)

ملحق رقم (4) : نموذج تصحيح الخطأ VECM .

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/18/25 Time: 15:34
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LPIB(-1)	1.000000
LIND(-1)	-1.165958
	(0.29137)
	[-4.00161]
LCAR(-1)	0.226485
	(0.23700)
	[0.95564]
LAGR(-1)	0.200669
	(0.11874)
	[1.68996]
C	-8.947726

Error Correction:	D(LPIB)	D(LIND)	D(LCAR)	D(LAGR)
CointEq1	-0.382922	-0.220953	-0.465219	-0.247198
	(0.17989)	(0.35886)	(0.32017)	(0.11586)
	[-2.12867]	[-0.61570]	[-1.45305]	[-2.13361]
D(LPIB(-1))	-1.548142	-2.309996	-2.362549	-0.873596
	(0.92315)	(1.84161)	(1.64303)	(0.59456)
	[-1.67703]	[-1.25434]	[-1.43793]	[-1.46931]
D(LIND(-1))	-0.139574	-0.069526	-0.174399	-0.129723
	(0.20403)	(0.40702)	(0.36313)	(0.13141)
	[-0.68409]	[-0.17082]	[-0.48026]	[-0.98718]
D(LCAR(-1))	0.921034	1.176694	1.272831	0.708215
	(0.44617)	(0.89008)	(0.79410)	(0.28736)
	[2.06431]	[1.32202]	[1.60286]	[2.46455]
D(LAGR(-1))	0.461300	0.603610	0.663932	0.234365
	(0.38923)	(0.77648)	(0.69275)	(0.25069)
	[1.18517]	[0.77737]	[0.95840]	[0.93490]
C	0.088173	0.099008	0.112447	0.087899
	(0.04025)	(0.08030)	(0.07164)	(0.02592)
	[2.19050]	[1.23297]	[1.56959]	[3.39053]
R-squared	0.795355	0.107223	0.158824	0.435284
Adj. R-squared	0.766100	-0.155359	-0.088581	0.269191
Sum sq. resids	0.264804	1.053846	0.838825	0.109844
S.E. equation	0.124807	0.248980	0.222132	0.080383
F-statistic	1.292195	0.408340	0.641961	2.620723
Log likelihood	18.70342	2.819469	5.443760	28.82254
Akaike AIC	-1.104645	0.276568	0.048369	-1.984569
Schwarz SC	-0.808429	0.572784	0.344585	-1.688353
Mean dependent	0.062555	0.054259	0.066313	0.076796
S.D. dependent	0.128884	0.231636	0.212903	0.094029

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.65E-09
Determinant resid covariance	4.91E-10
Log likelihood	115.9464
Akaike information criterion	-7.647513
Schwarz criterion	-6.265172
Number of coefficients	28

ملحق رقم (5) : نتائج اختبار معنوية المعالم في المدى الطويل .

Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 03/18/25 Time: 16:10
Sample (adjusted): 2002 2024
Included observations: 23 after adjustments
D(LPIB) = C(1)*(LPIB(-1) - 1.16595801384*LIND(-1) + 0.226484765195
*LCAR(-1) + 0.200669241624*LAGR(-1) - 8.94772609262) + C(2)
*D(LPIB(-1)) + C(3)*D(LIND(-1)) + C(4)*D(LCAR(-1)) + C(5)
*D(LAGR(-1)) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.382922	0.179888	-2.128666	0.0482
C(2)	-1.548142	0.923146	-1.677027	0.1118
C(3)	-0.139574	0.204029	-0.684090	0.5031
C(4)	0.921034	0.446170	2.064311	0.0326
C(5)	0.461300	0.389226	1.185172	0.0599
C(6)	0.088173	0.040252	2.190500	0.0427

R-squared	0.795355	Mean dependent var	0.062555
Adjusted R-squared	0.766100	S.D. dependent var	0.128884
S.E. of regression	0.124807	Akaike info criterion	-1.104645
Sum squared resid	0.264804	Schwarz criterion	-0.808429
Log likelihood	18.70342	Hannan-Quinn criter.	-1.030148
F-statistic	1.292195	Durbin-Watson stat	2.068765
Prob(F-statistic)	0.005699		

ملحق رقم (6) : بواقي للنموذج طويل المدى .

	Last updated: 03/18/25 - 16:27 Residuals from equation with dependent variable D(LPIB) Modified: 2000 2024 // makeresids resid01
2000	
2001	
2002	0.0463553861700 7576
2003	-0.0155197221302 367
2004	0.0311584112667 3774
2005	0.0670456672447 8632
2006	0.0732491355850 5842
2007	0.0501367168065 5106
2008	0.1840650910109 317
2009	-0.1842194665562 431
2010	0.0416810235163 928
2011	0.1071083571045 887
2012	0.0054664063257 82672
2013	-

	0.0830899679428
	0836
	0.0161157212809
2014	2933
	-0.3126072099825
2015	846
	-0.0661119557832
2016	3489
	0.0310576688121
2017	4524
	-0.0011876200447
2018	57781
	-0.0522764805089
2019	768
	-0.0869453022765
2020	2468
	0.1642830049733
2021	168
	0.0943205894803
2022	4024
	-0.1077301670885
2023	632
	-0.0023552872637097
2024	18

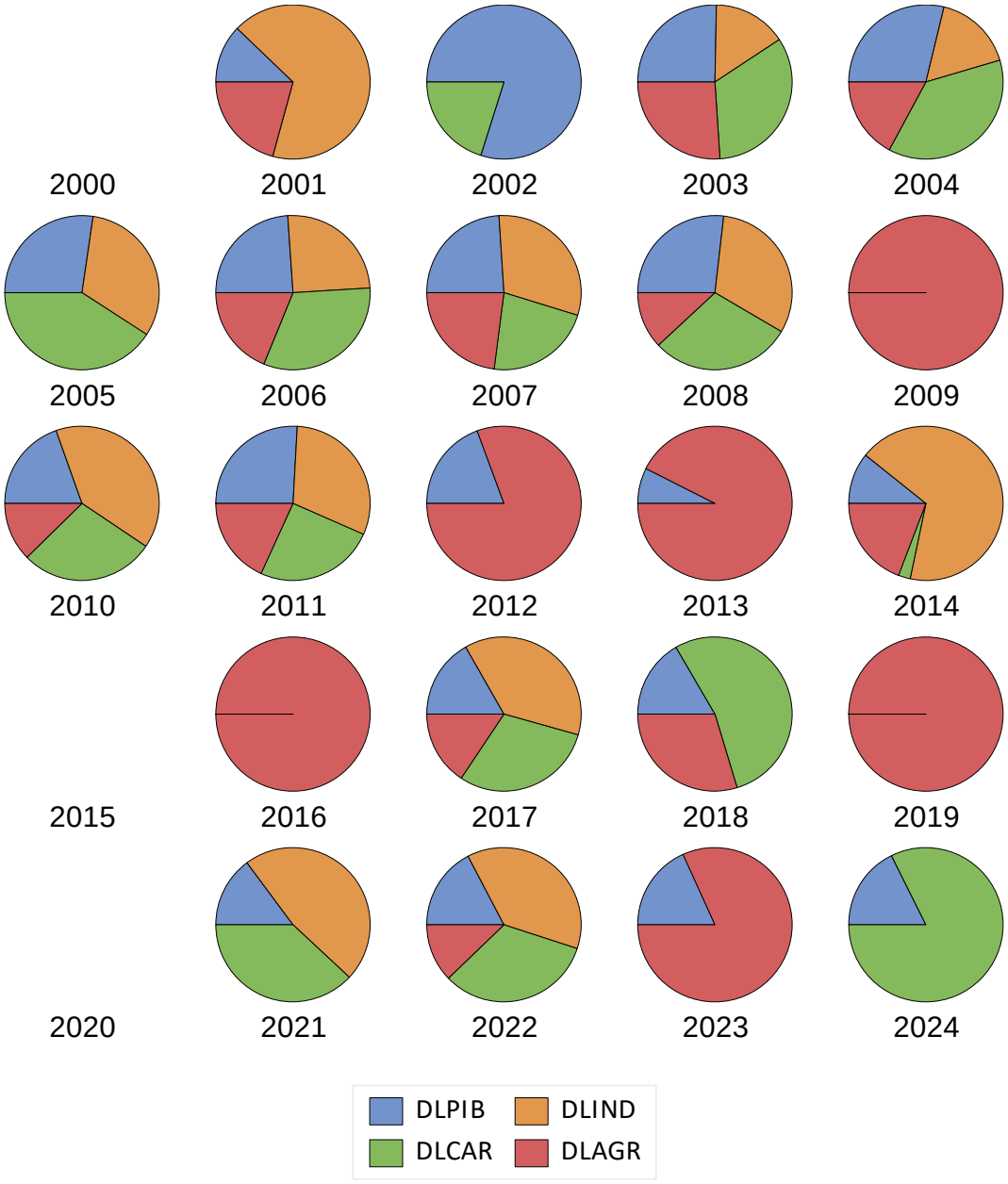

ملحق رقم (9) : **نتائج اختبارعلاقة السببية لـ Granger** .

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/22/25 Time: 12:09
Sample: 2000 2024
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LIND does not Granger Cause LPIB	23	0.10145	0.9040
LPIB does not Granger Cause LIND		0.59416	0.5625
LCAR does not Granger Cause LPIB	23	2.22209	0.1373
LPIB does not Granger Cause LCAR		1.04740	0.3713

LAGR does not Granger Cause LPIB	23	0.23164	0.7956
LPIB does not Granger Cause LAGR		2.27797	0.1313
LCAR does not Granger Cause LIND	23	0.62721	0.5454
LIND does not Granger Cause LCAR		0.43603	0.6532
LAGR does not Granger Cause LIND	23	0.27947	0.7594
LIND does not Granger Cause LAGR		2.25133	0.1341
LAGR does not Granger Cause LCAR	23	0.37115	0.6951
LCAR does not Granger Cause LAGR		3.65198	0.0466

.ملحق رقم (8) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.156034	Prob. F(1,16)	0.6981
Obs*R-squared	0.222133	Prob. Chi-Square(1)	0.6374

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/19/25 Time: 20:39
Sample: 2002 2024
Included observations: 23
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.005779	0.185106	0.031221	0.9755
C(2)	0.074085	0.965346	0.076745	0.9398
C(3)	0.050584	0.245359	0.206162	0.8393
C(4)	0.032134	0.464849	0.069129	0.9457
C(5)	-0.052701	0.420964	-0.125191	0.9019
C(6)	-0.005679	0.043721	-0.129883	0.8983
RESID(-1)	-0.251181	0.635883	-0.395012	0.6981

R-squared	0.009658	Mean dependent var	-1.31E-16
Adjusted R-squared	-0.361720	S.D. dependent var	0.109711
S.E. of regression	0.128025	Akaike info criterion	-1.027393
Sum squared resid	0.262246	Schwarz criterion	-0.681808
Log likelihood	18.81502	Hannan-Quinn criter.	-0.940480
F-statistic	0.026006	Durbin-Watson stat	1.982640
Prob(F-statistic)	0.999897		

. ملحق رقم (9) نتائج استقرارية النموذج

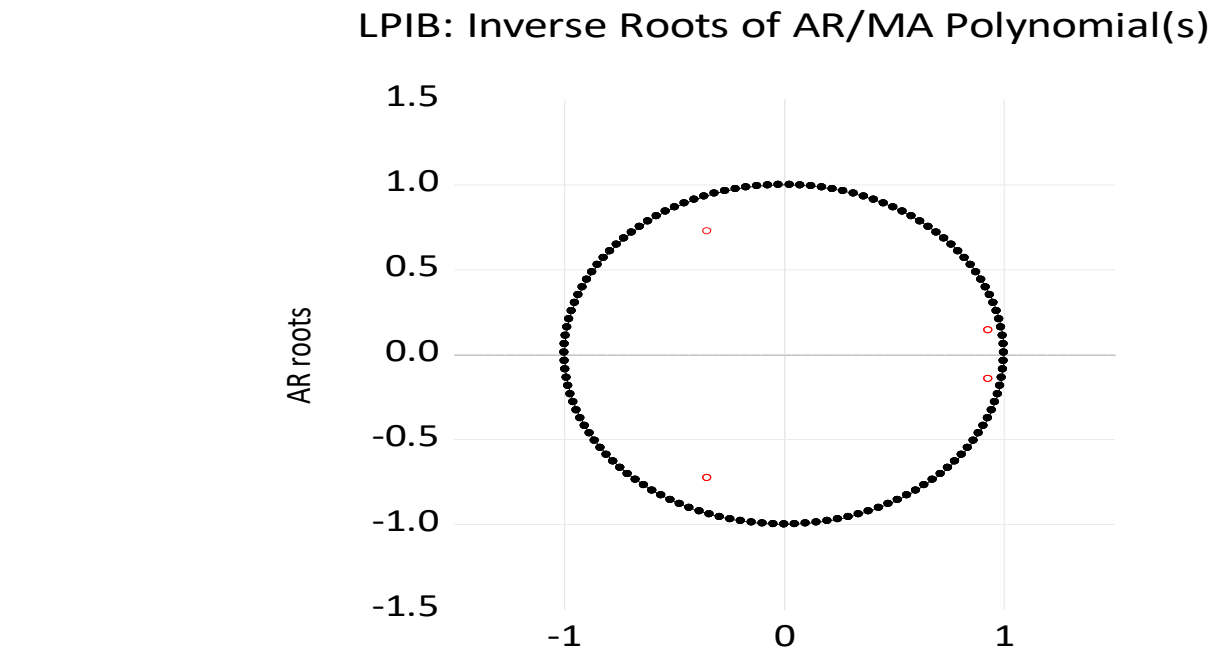
LPIB: Inverse Roots of AR/MA Polynomial(s)
AR roots
1.5
1.0
0.5
0.0
-0.5
-1.0
-1.5
-1
0
1

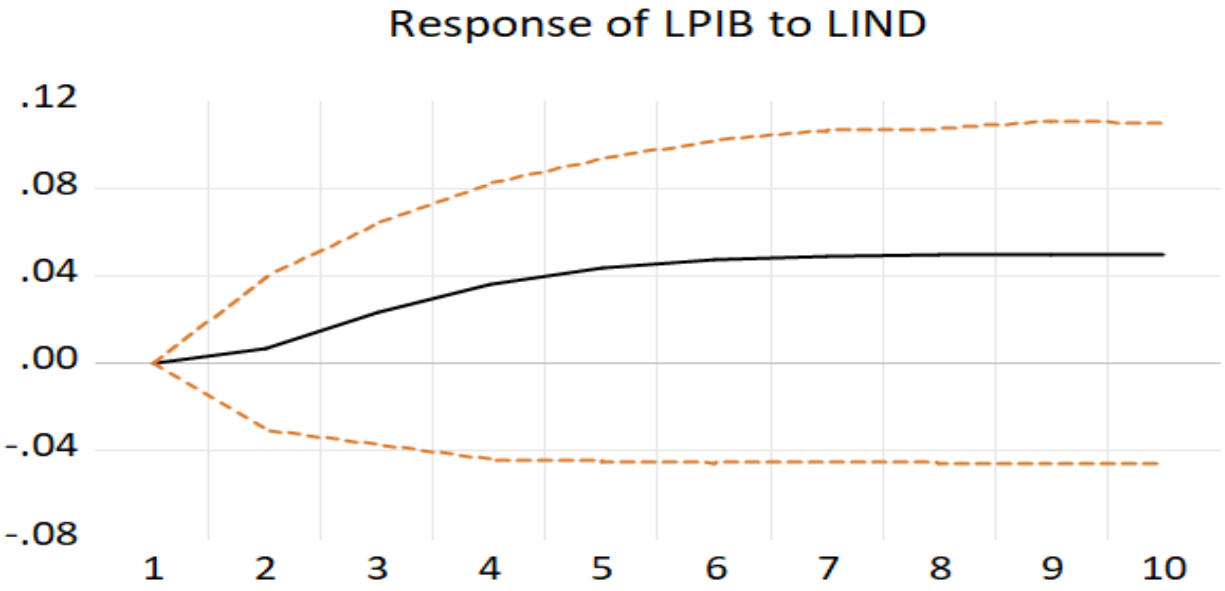
Response of LPIB to LIND
.12
.08
.04
.00
-.04
-.08
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10